الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى



جامعة عمر المختار / كلية الآداب

شعبة الدراسات العليا – قسم اللغة العربية

شرح التركيب الجليل

للتفتازاني

المسمى : ترتيب جميل

(لدباغ زاده ت : ١١١٤ هـ)

(دراسة وتحقيق)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الإجازة العالية

(الماجستير) في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة :

أسماء فرج محمد تربح

إشراف الأستاذ الدكتور:

مهدي عبيد جاسم

العام الدراسي

٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩

﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾

من سورة البقرة من الآية ٢٨١

الإهداء

إلى أمي

التي لو كانت معنا لكانت أسعد الأحياء بوصولي إلى هذه الدرجة من التعليم

وأقول لها : هذه ((ياليتك)) يا أمي قد جعلها ربي حقا .

إلى أبي

الذي بفضله خطوت أول خطوة في هذا البحث وبفضل دعائه أنهيته

إلى زوجي

الذي صبر عليَّ طيلة فترة دراستي وأعانني معنويا ومادياً

إلى أسرتي الكبيرة

أحبتي وعزوتي وذكرياتي إخوتي وأخواتي

إلى أسرتي الصغيرة

فرحة مستقبلي: بناتي

أسماء

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً لا انقطاع له   فليس إحسانه عنا بمقطوع

الحمد لله أولاً وأخيراً ، فبالله ولله كان هذا العمل وبفضله بدأته وبمنه أنهيته ، فله الحمد والشكر والثناء الحسن .

وأقدم الشكر الجزيل والعرفان بالجميل للأب الفاضل أ. د. مهدي عبيد جاسم **فقد كان أباً خائفاً على مصلحة ابنته قبل أن يكون مشرفاً على الرسالة ، فله مني كل الشكر والاحترام والامتنان على ما قدمه لي من نصح وإرشاد وتوجيه .**

ولا بد من ذكر اثنين كانا لي خير عون ؛ لأنهما أمداني بالكتب النادرة والمراجع القيمة فكانت بداية بحثي بكتبهما جزاهما الله عني كل الخير :

الأستاذة : حليمة أحمد بيت المال ، **الأستاذ :** خالد إبراهيم فضيل

وأشكر – أيضاً – المنارات العلمية في بلادنا والقائمين عليها وأشد على أيديهم : المكتبة المركزية بجامعة عمر المختار ، ومكتبة الجامعة الأسمرية والمكتبة المركزية بجامعة قاريونس .

وأشكر شكراً جزيلاً الأخ : أيمن أحمد سليم **، الذي قام بطباعة هذا البحث .**

وأخيراً شكراً لكل من ساند وشجع وحفز أو أسهم بقلبه ولو بدعاء ... كل أحبتي ...

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان ، علمه البيان ، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام .

أما بعد :

فإن علم النحو علم جليل الشأن عظيم القدر ، يعد من أشرف العلوم ، لأنه يهتم بوضع قواعد اللغة العربية ، التي هي لغة المعجزة الكبرى (القرآن الكريم) ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴾ .

وقد اهتم علماء العربية في التأليف في هذا العلم ؛ لأنهم أخذوا على عاتقهم مهمة تسهيل السبيل إلى معرفة اللغة والنحو؛ خدمة للقرآن الكريم وتجنب اللحن فيه .

فقد وضع علم النحو أصلا لهذا الغرض .

وظهرت التآليف التي تدون اللغة ، والتآليف التي تحكم استعمال تلك اللغة منذ عصر سيبويه (ت: ١٨٠ هـ)– رحمه الله – إلى عصرنا الحالي .

من هذه المصنفات تركيب وضعه العالم الجليل سعد الدين التفتازانيّ (٧٩١ هـ) وهو يشتمل على القواعد النحوية وقد سماه (التركيب الجليل) ، ولكنه محتاج إلى شرح يفصل مجملاته ويبين معضلاته ، لذلك اهتم شيخ الإسلام محمد بن محمود ابن أحمد الرومي الحنفي الشهير دباغ زادة (ت :١١١٤ هـ) بهذا التركيب وشرحه في كتابه الموسوم بـ(ترتيب جميل في شرح التركيب الجليل) ، وهذا الكتاب ذو أهمية في مجاله بما اشتمل عليه من تحقيق لمسائل النحو واستيعاب لأهم قواعده .

ومن هنا فقد اخترته ليكون مجال دراستي لنيل الإجازة العالية (الماجستير) ، ولقد وقفت على أول نسخة منه بدار الكتب المصرية بإرشاد من الدكتور مهدي عبيد جاسم – رعاه الله – فهو الذي دلني عليه وشجعني على تحقيقه ،وبفضل من الله تعالى وفقت في الحصول على نسخة ثانية بالمكتبة السليمانية بتركيا ، واعتمدتها أصلا ، ونسخة ثالثة بمكتبة الأزهر الشريف.

والأسباب التي دعتني لدراسة الموضوع ما يأتي :

- الكشف عن مكنونات التراث العربي وإخراج ما أنتجته قرائح علمائنا السابقين فالكثير من مؤلفاتهم لا يزال مخطوطا لم تصل إليه يد المحقق بعد.
- العمل على إثراء المكتبة اللغوية بهذا المؤلف المفيد ليكون في متناول الدارسين .
- التعريف بصاحب الكتاب و تصانيفه .
- الطمع في فضل الله بأن يجعل هذا الجهد المتواضع في إخراج هذا الكتاب إلى النور خالصا لوجهه .

وقد جاءت عملي في البحث على قسمين : القسم الأول وهو خاص بالدراسة ، والثاني خاص بتحقيق النص .

يتكون قسم الدراسة من ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول وينقسم على مبحثين :**
  - ❖ **المبحث الأول** : يشمل التعريف بالتفتازاني (سيرته، وآثاره، ومكانته العلمية)
  - ❖ **المبحث الثاني** : ويشمل التعريف بالتركيب الجليل (مادته ، ونسبته إلى مؤلفه)
- **الفصل الثاني وينقسم على مبحثين:**
  - ❖ **المبحث الأول** : خصصته للتعريف بدباغ زاده (سيرته ، وآثاره)
  - ❖ **المبحث الثاني** : خصصته للتعريف بالكتاب موضوع البحث (ترتيب جميل في شرح التركيب الجليل) ، وتحدثت في هذا المبحث عن : اسم الكتاب ، ونسبته إلى مؤلفه ، وسبب تأليفه ،و تاريخ تأليفه ، ومنهج المؤلف، وأسلوبه، وموقفه من (التركيب الجليل) وصاحبه ، ولطائفه وفوائده وتنبيهاته ، وتناوله للآراء ومذهبه النحوي ، وموقفه من أصول النحو ، وذكره بعض اللغات ، وشرحه بعض الكلمات ، وشواهد الكتاب ، ومصادر الكتاب ، ومآخذ على الكتاب .
- **الفصل الثالث وينقسم على مبحثين:**
  - ❖ **المبحث الأول:** يشمل المنهج الذي اعتمدته في تحقيق النص.
  - ❖ **المبحث الثاني:** ويشمل وصف نسخ الكتاب.

أما القسم الخاص بالتحقيق فهو يشمل النص المحقق.

وذيلت الكتاب بالفهارس الفنية إتماما للفائدة .

وأخيرا أسال الله أن ينفع بهذا العمل طلبة العلم ، فالله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ .

آل عمران ٨

القسم الأول : الدراسة

الفصل الأول

المبحث الأول

التفتازاني

(سيرته ، آثاره ، مكانته العلمية)

- **سيرته :**

  ❖ اسمه ونسبه .

  ❖ مولده .

  ❖ نشأته .

  ❖ شيوخه .

  ❖ تلاميذه .

  ❖ رحلاته وتنقلاته .

- **آثاره .**

- **مكانته العلمية .**

اسمه ونسبه

هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخرساني الشهير بالتفتازاني .

وهذا النسب قد اتفق عليه الكثير من أصحاب كتب التراجم [١] ، و قد انفرد العلامة ابن حجر في كتابه (أنباء الغمر) [٢] ، وفي موضع آخر من كتابه (الدرر الكامنة) [٣] وذكر أن اسمه هو (محمود) بدلاً من مسعود . وقد يرجع ذلك إلى التصحيفات والتحريفات التي يقع فيها كثير من نساخ المخطوطات .

مولده

اختلف المؤرخون في تاريخ ولادة العلامة التفتازاني ، فنحن نجد بين أيدينا تاريخين لمولده ؛ يذكر عنه طاش كبرى زاده [٤] أنه ولد في صفر سنة ٧٢٢ هـ وهذا التاريخ يؤكده طاش كبرى زاده؛ لأنه نقله عن فتح الله الشرواني تلميذ التفتازاني .

---

١ – الدرر الكامنة ٥ / ١١٩ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥ ، مفتاح السعادة ١ / ١٩٠ ، شذرات الذهب ٦ / ٣١٩ ، كشف الظنون ١ / ٥٦ ، هدية العارفين ٢ / ٤٢٩ ، البدر الطالع ٢ / ٣٠٣ ، الأعلام ٨ / ١١٣ ، معجم المؤلفين ١٢ / ٢٢٨ .

٢ – ينظر شذرات الذهب ٦ / ٣١٩ .

٣ – ٥ / ١٠٠ .

٤ – مفتاح السعادة ١ / ٣٠٤ .

ويؤكد هذا التاريخ – أيضاً– الإمام البغدادي في (هدية العارفين) [١] ، والشوكاني في (البدر الطالع) [٢] .

وهُناك رأي آخر يتزعمه ابن حجر في كتابه (الدرر الكامنة) [٣] حيث يقرر أنه ولد سنة ٧١٢ هـ ويقول : إن هذا ما وجد بخط ابن الجزري ونقل عنه هذا التاريخ الإمام السيوطي في (بغية الوعاة) [٤] ، وابن العماد في (شذرات الذهب) [٥] .

والأرجح أنه ولد سنة ٧٢٢ هـ اعتماداً على ما ذكر في كثير من كتب التراجم أنه انتهى من تأليف شرح التصريف للزنجاني حين بلغ ست عشرة سنة وكان ذلك سنة ٧٣٨ هـ ، وبهذا يتأكد الرأي الأول .

---

١ – ٢ / ٤٢٩ .

٢ – ٢ / ٣٠٣ .

٣ – ٥ / ١١٩ .

٤ – ٢ / ٢٨٥ .

٥ – ٦ / ٣١٩ .

نشأته

ولد التفتازاني بقرية تفتازان (من بلاد خُراسان) ، وهي قرية بنواحي (نَسَا) والنسبة الصحيحة إليها نَسَائيّ وقيل نسويّ ، وهذه المدينة كانت ملتقى أبناء المسلمين النازحين إليها لحفظ القرآن والتفقه في أمور الدين [١] ، ولقد ترك التفتازاني قريته الصغيرة ، ورحل إلى (نسا) ، ولا شك أنه فتح عينيه على الوسيلة التي يتبعها أبناء المسلمين في تعليمهم وتثقيفهم في ذلك العصر ، ألا وهي الكتاب ، ولكننا لا ندري كم كان عمره عندما حفظ كتاب الله وبأي الحلقات التحق؛ لأن كتب التاريخ لم تتعرض لطفولته في هذا السن المبكر ، ولكننا نتصور أنه نشأ نشأة علمية وألمَّ بما تحتويه حوانيت الكتب وأماكن الوراقين ، وقد ذكر صاحب شذرات الذهب أن التفتازاني التحق بحلقة العضد الإيجي ، وكان في ابتداء طلبه بعيد الفهم جداً ولم يكن في جماعة العضد أبلد منه .

ومع هذا كان كثير الاجتهاد ولم يؤيسه جمود فهمه من الطلب [٢] حتى جاء يوم أجلسه العضد في مجلسه وفخم أمره ، ولا شك أنه لم يبلغ الخامسة عشرة عندما حدث له ذلك ؛ لأنه ألف أول كتاب له ، ووافقه عليه العلماء ، وهو في سن السادسة عشرة .

---

١ – خرج منها الإمام النسائي صاحب السنن . معجم البلدان (نسا) .

٢ – شذرات الذهب ٦ / ٣١٨ .

شيوخه

أخذ العلامة التفتازاني عن أكابر أهل العلم في عصره ، فقد انطلق منذ صغره نحو العلم ، فألم إلماماً واسعاً بكثير من العلوم ، كالنحو والصرف ، والمنطق والمعاني والبيان والأصول والتفسير والكلام ؛ فهذا ينبئ عن مجالسته العلماء والشيوخ الأجلاء ومنهم :

١ – **عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي الإيجي العلامة الشافعي (ت : ٧٥٦ هـ)** [١] ، لازم الشيخ زيد الدين الهنكي تلميذ البيضاوي ، وكان إماماً في المعقول قائماً بالأصول والمعاني[٢] .

من مصنفاته [٣] : جواهر الكلام ، العقائد العضدية ، الفوائد الغياثة ، المواقف ، شرح المختصر لابن الحاجب .

٢– **قطب الدين محمد بن محمد الرازي (ت : ٧٦٦ هـ)** [٤] كان أحد أئمة المعقول ، أخذ عن العضد وغيره ، قال عنه ابن كثير [٥] : كان أوحد المتكلمين بالمنطق

---

[١] – مفتاح السعادة ١ / ٢١١ .

[٢] – الدرر الكامنة ٢ / ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

[٣] – طبقات الشافعية الكبرى ١٠ / ٤٦ .

[٤] – شذرات الذهب ٦ / ٢٠٧ .

[٥] – ينظر الدرر الكامنة ٥ / ١٠٧ وفيه ابن محمود .

وعلوم الأوائل ، من مصنفاته : شرح الشمسية و شرح المطالع و شرح الحواشي على كشاف الزمخشري .

٣- ضياء الدين عبد الله بن سعد الله بن محمد بن عثمان القزويني (ت : ٧٨٠ هـ) [١] .

أخذ عن القاضي عضد الدين ، وتقدم في العلوم وكانت له حلقة للعلم يجتمع حوله فيها الطلاب ، قرأ الحاوي والكشاف حتى قيل إنه حفظهما ، وكان يقول : أنا حنفي الأصول ، شافعي الفروع ، كان ماهراً في الفقه والأصول والمعاني والبيان ملازماً للاشتغال لا يمل [٢] .

٤- نسيم الدين محمد بن سعيد بن مسعود بن محمد بن على النيسابوري ، الفقيه الشافعي (ت : ٨٠١ هـ) [٣] كان يذكر أنه من ذرية أبي على الدقاق ، برع في العربية ، كان حسن الخلق ، غاية في الورع والتقى .

من مصنفاته : شرح التنبيه لأبي إسحق الشيرازي ، شرح الجامع الصحيح للبخاري ، شرح مختصر التنبيه لعيسى البجلي ، شرح الأسانيد في رواية الكتب والمسانيد .

٥- سعد الدين أحمد بن عبد الوهاب بن داود بن على القوصي (ت: ٨٠٣ هـ) [٤] درس علوم الشريعة ، تنقل بين القاهرة والشام والعراق .

---

١ - شذرات الذهب ٦ / ٢٦٦ .

٢ - الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٧ .

٣ - بغية الوعاة ١ / ١١٣ ، شذرات الذهب ٧ / ١٠ .

٤ - نفسه ٧ / ٥٢ .

تلاميذه

تبوأ التفتازاني في عصره مكانة علمية ليست باليسيرة ، فقد طار صيته واشتهر ذكره ، ورحل إليه الطلبة ، ولا شك أن له تلاميذ كثر ؛ لأنه جلس للتعليم في سن مبكرة . وتقتضي طبيعة البحث أن نلقي ضوءاً على بعض هؤلاء الرجال :

١- حسام الدين حسن بن على بن محمد الأَبيوَرْدِي [١] (ت:٨١٦ هـ)

لازم السعد التفتازاني ملازمة جيدة [٢] ثم رحل إلى بغداد وقرأ بها على الشهاب أحمد الكردي الحاوي في الفقه ، والغاية القصوى ، ولازم فيها الشمس الكرماني.

من تصانيفه [٣] : حاشية على شرح الأنوار للأرموي ، ربيع الجنان في المعاني والبيان .

٢- برهان الدين حيدر بن محمد بن إبراهيم الشيرازي (كان حياً: ٨٢٠ هـ) [٤]

---

١ – الضوء اللامع ٣ / ١٠٩ .

٢ – نفسه ٣ / ١١٠ ، شذرات الذهب ٧ / ١٢٠ .

٣ – هدية العارفين ١ / ٢٨٧ .

٤ – بغية الوعاة ١ / ٥٤٩ .

تلميذ التفتازاني المعروف بالصدر الهروى ، كان علامة بالمعاني والبيان والعربية[1] ، وهو مدرس القزازية بشيراز [2] من تصانيفه [3] : الإيضاح في شرح إيضاح المعاني ، حاشية على الكشاف ، شرح فرائض السراجية ، شرح المواقف في الكلام .

٣- محمد بن عطاء الله بن محمد بن أحمد بن محمود الرازي (ت: ٨٢٩ هـ) [4]

من مصنفاته [5] : تقريب الأحكام في فروع الشافعية ، التمحيص في شرح تلخيص للجامع الكبير من فروع الحنفية ، التنوير في تلخيص الجامع الكبير للشيباني في الفروع ، المنعم بشرح الجامع الصحيح لمسلم .

٤- علاء الدين على القوجحصاري [6] (ت : ٨٤١ هـ)

قرأ على العلامة التفتازاني والسيد الشريف، ثم ارتحل إلى بلاد الروم ودرس بها بعض المواد ، وصنف بعض الكتب منها : حاشية على شرح المفتاح للعلامة التفتازاني[7] .

٥- علاء الدين أبو الحسن على بن مصلح الدين موسى بن إبراهيم الرومي الحنفي [8] (ت : ٨٤١ هـ)

---

١ - نفسه ١ / ٥٤٩ ، شذرات الذهب ٧ / ١٤٥ .

٢ - الضوء اللامع ٣ / ١٦٩ .

٣ - مفتاح السعادة ١ / ١٩٥ ، هدية العارفين ١ / ٣٤٢ .

٤ - طبقات الشافعية ٤ / ١٠٤ ، ١٠٥ .

٥ - هدية العارفين ٢ / ١٨٥ .

٦ - نفسه ١ / ٦٤ .

٧ - نفسه ١ / ٦٤ .

٨ - الشقائق النعمانية ١ / ٣١ .

كان فقيهاً بارعاً مفتناً في علوم شتى ، تخرج على الشريف وسعد التفتازاني [١] ، له رسالة جمع فيها الأسئلة من فنون شتى [٢] قال عنه صاحب الضوء اللامع ، كان مبغضاً للناس؛ لطيشه وحدة مزاجه وجرأته واستخفافه بمن يبحث معه [٣] .

٦- علاء الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد البخاري العجمي الحنفي (ت : ٨٤١ هـ)

أخذ الأدبيات والعقليات عن سعد التفتازاني [٤] ، برع في المعقول والمنقول والمفهوم والمنطوق ، واللغة العربية ، وصار إمام عصره . كان ملازماً للاشتغال والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [٥] .

٧- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن حمزة الفناري (ت : ٨٤٣ هـ)

جاء في ترجمة حفيده محمد بن عمر بن محمد بن حمزة أن جده هذا كان من بلاد ما وراء النهر ، من تلامذة سعد الدين التفتازاني [٦] .

وقد كان سبباً جوهرياً في إظهار كتب العلامة التفتازاني [٧] .

٨- حيدر بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن الرومي الحنفي (ت : ٨٥٤ هـ)

---

١ - شذرات الذهب ٧ / ٢٤١ .

٢ - الشقائق النعمانية ١ / ٣١ .

٣ - ٦ / ٤٢ .

٤ - شذرات الذهب ٧ / ٢٤١ .

٥ - نفسه ٧ / ٢٤١ .

٦ - الشقائق النعمانية ١ / ٢٤٧ .

٧ - نفسه ١ / ٢٠ .

كان ممن اجتمع به التفتازاني والسيد الشريف، قدم إلى القاهرة وتولى مشيخة قبة النصر ، ودفن بباب الوزير [١] .

٩- فتح الله الشرواني[٢] (ت : ٨٥٧ هـ)

أخذ عن التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني ، واستفاد منهما في العلوم العقلية والشرعية ، ومن تصانيفه : شرح كتاب إرشاد الهادي في النحو للعلامة سعد الدين التفتازاني .

١٠- جبريل بن صالح الأثير البغدادي . [٣]

ممن تتلمذ على سعد الدين التفتازاني ، وقد أخذ عنه محمود بن أحمد العيني وقرأ عليه المفصل في النحو ، والتوضيح مع متنه التنقيح .

١١ – سعد الدين لر

ذكره السخاوى [٤] في ترجمة أبي الحسن على الكرماني على أنه من شيوخه الفضلاء فقال : ومن شيوخه سعد الدين لر الذي كان من طلبة التفتازاني .

١٢ – قره داود

---

١ – الضوء اللامع ٣ / ١٦٨ ، معجم المؤلفين ٨٩ / ٤ .

٢ – كشف الظنون ١ / ٦٧ .

٣ – الضوء اللامع ١٠ / ١٣١ في ترجمة محمود العيني .

٤ – نفسه ٣ / ١٧١ .

ذكره صاحب كتاب كشف الظنون عند ذكره للسيد الشريف الجرجاني ، وقال [1] :

له حاشية على شرح الشمسية لقطب الدين التحتاني ، وعلى هذه الحاشية حواشي كثيرة منها : حاشية للمولى قره داود من تلامذة سعد الدين التفتازاني .

١٣ – محمود السرائي

ذكره الإمام السخاوي في ترجمة يوسف بن الحسن بن محمود السرائي حيث قال [2] : وجدُّه محمود قيل : ممن أخذ عن سعد الدين التفتازاني وغيره .

١٤ – يوسف الأوبهى (جلال الدين) بن ركن الدين مسيح [3] .

وقد أجازه التفتازاني بغيير مصنفاته وقراءتها وإصلاحها ، وهذا نص الإجازة [4] : أما بعد ، حمدا لله والصلاة على رسول الله ، فقد أجزت المولى العالم الفاضل الكامل جلال الدين يوسف بن الإمام المرحوم ركن الدين مسيح أن يروي عني مقروءاتي ومسموعاتي ومستجازاتي عموما ، ومصنفاتي خصوصا ، ويصلح ما يتفق عليه أنه من سهو البنان أو البيان ، بعد التأمل و الاحتياط ، والمراجعة والمطالعة و الوافرة .

وبعُد، فهذه مجموعة ممن تلمذوا على سعد الدين التفتازاني حيث جلسوا بين يديه، و تلقوا منه العلم مشفاهة، ولكن هناك مجموعات أخرى من الأساتذة والمفكرين تتلمذوا

---

[1] – كشف الظنون ٣ / ١٠٦ .

[2] – الضوء اللامع ١٠ / ٣١٠ .

[3] – الشقائق النعمانية ١ / ١٠١ .

[4] – مفتاح السعادة ١ / ١٧٧ .

على كتبه ، ونهلوا من ينابيعه ، إنها مدرسة ثرية بالعطاء ، وستستمر حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

آثاره

لقد ترك سعد الدين التفتازاني مؤلفات كثيرة أثرت المكتبة العربية وأفاد منها طلبة العلم إلى عصرنا الحالي وقد تشعبت في مجالات كثيرة منها :

في علم الحديث

١- شرح الأربعين نووية [١] .

٢- رسالة في الإكراه [٢] .

في التفسير

٣- تلخيص الكشاف[٣] (لم يتم) [٤] .

في الفقه

٤- الفتاوى الحنفية [٥] .

٥- الفرائض السراجية [٦] .

---

١ - هدية العارفين ٦ / ٤٢٩ .

٢ - كشف الظنون ٨٤٧ .

٣ - الدرر الكامنة ٥ / ١٢٠ .

٤ - بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥ .

٥ - كشف الظنون ١٢٢٢ .

٦ - نفسه ١٢٤٨ .

٦- المفتاح في فروع الفقه الشافعي [١] .

في الأصول

٧- التلويح في كشف حقائق التنقيح [٢] .

٨- شرح شرح المختصر على كتاب منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل [٣] .

٩- شرح تلخيص الجامع الكبير في الفروع للشيخ كمال الدين محمد بن عباد[٤] .

في فقه اللغة

١٠- النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ [٥] .

في النحو

١١- شرح لكتاب العزي في التصريف [٦] .

١٢- إرشاد الهادي [٧] .

---

١ - نفسه ١٧٦٩ .

٢ - مفتاح السعادة ٢ / ١٧١ .

٣ - نفسه ٢ / ١٦٧ .

٤ - كشف الظنون ٤٧٢ .

٥ - البدر الطالع ٢ / ٣٠٤ .

٦ - بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥ .

٧ - كشف الظنون ٦٧ .

١٣- الإصباح في شرح ديباجة المصباح [١] .

١٤- التركيب الجليل [٢] .

في البلاغة

١٥- الشرح المطول [٣] .

١٦- مختصر المعاني أو المختصر [٤] .

١٧- شرحه على كتاب المفتاح [٥] .

١٨- شرح الرسالة الشمسية [٦] .

في علم الكلام

١٩- المقاصد في علم الكلام [٧] .

٢٠- شرح العقائد النسفية [٨] .

٢١- تهذيب المنطق والكلام .

---

١ - هدية العارفين٢ / ٤٢٩ .

٢ - نفسه ٢ / ٤٢٩ .

٣ - الدرر الكامنة ٥ / ١١٩ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥ .

٤ - كشف الظنون ٤٧٤ .

٥ - البدر الطالع ٢ / ٣٠٣ .

٦ - بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥ ، كشف الظنون ١٠٦٣ .

٧ - نفسه ١٧٨٠ ، شذرات الذهب ٦ / ٣٢٠ .

٨ - نفسه ٦ / ٣٢٠ .

هذا ما استطعت حصره من مؤلفات العلامة التفتازاني من كتب التراجم التي رجعت إليها .

رحلاته وتنقلاته [1]

لقد كان العلامة التفتازاني كثير التنقل والترحال دأبه دأب طلبة العلم في ذلك العصر يشدون رحالهم إلى مواطن العلم والمعرفة .

وكما مر سابقاً فقد ترك قريته الصغيرة ورحل إلى مدينة (نسا) وبها تلقى أول علومه ، وبقى بها حيناً من الزمن حتى تركها وانتقل إلى سمرقند، والتحق هناك بحلقة العضد ، حتى إذا كان عام ٧٤٢ هـ انتقل إلى جرجانية ودخلها وهو عالم كبير تسبقه شهرته لشرحه كتاب التصريف للزنجاني ، وفيها أتم كتابه (المطول على التلخيص) وفي عام ٧٤٨ هـ رحل إلى (هراة) وهي من أمهات مدن خرسان ثم تركها إلى بلدة (حام) وفرغ فيها من كتابه (شرح الشمسية) في المنطق عام ٧٥٢ هـ وفي عام ٧٥٦ هـ كان في (عجدوان) وهي من قرى بخارى وأتم فيها كتابه (المختصر على التلخيص) ثم انتقل بعدها إلى
(كلتستان) إحدى مدن (تركستان) وفيها فرغ من كتابه (التلويح على التوضيح) وعاد مرة أخرى إلى (هراة) عام ٧٥٩ هـ، حيث شرع في تأليف كتابه (فتاوى الحنفية) ثم تركها إلى (جرجانية) وكتب بها (شرح العقائد النفسية) سنة ٧٦٨ هـ و (الإرشاد في النحو) سنة ٧٧٤ هـ .

ثم انتقل إلى (سمرقند) وألف بها كتابه (المقاصد) عام ٧٨٤ هـ ثم غادر سمرقند إلى سرخس وتولى التدريس فيها عام ٧٨٥ هـ وشرع في تأليف
كتابه (تلخيص الجامع) وعاد سريعاً إلى (سمرقند) وبها أكمل كتابه (تهذيب المنطق) وشرح القسم الثالث من المفتاح وفي عام ٧٨٩ شرع في كتابة حاشيته على الكشاف .

---

١ – مفتاح السعادة ١ / ١٩١ ، ١٩٢ ، شذرات الذهب ٦ / ٣٢٠ ، البدر الطالع ٢ / ٣٠٣ .

وكانت سمرقند هي نهاية المطاف للعالم الجليل التفتازاني .

وفاته

وكما اختُلف في تاريخ ولادته كان هناك اختلاف بين المؤرخين في تاريخ وفاته فمنهم من يقول [١] إنه توفى عام ٧٩١ هـ ، وهناك رأي آخر يؤكد وفاته عام ٧٩٢ هـ [٢] ، ونقل الزركلى صاحب الأعلام أنه توفى عام ٧٩٣ هـ [٣] .

والأرجح أن وفاته كانت عام ٧٩١ هـ ، وسندنا في ذلك المناظرة [٤] التي تمت بينه وبين الشريف الجرجاني في حضرة تيمورلنك في مسألة كون إرادة الانتقام سبباً للغضب أو الغضب سبباً لإرادة الانتقام ، وكان السعد يقول بالأول والشريف يقول بالثاني .

وكان الحكم بينهما نعمان الدين الخوارزمي المعتزلي فأمر تيمورلنك بتقديم السيد على السعد وقال :

لو فرضنا أنكما سيان في الفضل فله شرف النسب ، فاغتم لذلك العلامة التفتازاني وحزن حزناً شديداً حتى مات رحمه الله .

وكانت المناظرة في بداية عام ٧٩١ هـ .

---

١ – بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥ ، شذرات الذهب ٦ / ٣١٩ .

٢ – الدرر الكامنة ٥ / ١٢٠ ، هدية العارفين ٦ / ٤٢٩ ، البدر الطالع ٢ / ٣٠٤ .

٣ – الأعلام ٨ / ١١٣ .

٤ – ينظر شذرات الذهب ٦ / ٣٢١ ، البدر الطالع ٢ / ٣٠٥ .

وقد ظهر تأثير هذه الحادثة في شعره حيث قال [1] :

إِذَا خَاضَ فِي بَحْرِ التَّفَكُّرِ خَاطِرِي   عَلَى درةٍ مِنْ مُعْضِلاَتِ الْمَطَالِبِ

حَقَرْتُ مُلُوكَ الأَرْضِ فِي نَيلِ مَا حَوَوْا   وَنِلْتُ الْمُنَى بِالْكُتْبِ لاَ بِالْكَتَائِبِ

ومن شعره أيضاً :

فَرِّقْ فَرِّقِ الدرَّسَ وَحَصِّلْ مَالاَ   فَالْعُمْرُ مَضَى وَلَمْ نَنَلْ آمَالاَ

لاَ يَنْفَعْكَ الْقِيَاسُ والعَكْسُ وَلاَ   افعَنْلَل يَفْعَنْلَلِ افعِنْلاَ لاَ

ومنه :

طَوَيْتُ بِإِحْرَازِ الْعُلُومِ وَكَسْبِهَا   ردَاءَ شَبَابِي وَالْجُنُونُ فُنُونُ

فَلَمَّا تَحَصَّلْتُ الْعُلُومَ وَنِلتُهَا   تَبَيَنَ لِي أَنَّ الْفُنَون جُنُونُ

رحمة الله عليه وجزاه عن المتعلمين خير جزاء .

---

١ – شذرات الذهب ٧ / ٣٢٠ ، البدر الطالع ٢ / ٣٠٤ .

مكانته العلمية

لقد أوتي سعد الدين التفتازاني حظا من الشهرة العلمية في حياته ، ورزق من القبول ما هو أهله ، و أقوال العلماء فيه تؤكد ما ناله من المكانة والمنزلة ؛ فقد قال عنه العلامة ابن خلدون في مقدمته [١] : ((لقد وقفت بمصر على تآليف في المعقول متعددة ، لرجل من عظماء هراة ، من بلاد خراسان ، يشتهر بسعد الدين التفتازاني ، منها في علم الكلام وأصول الفقه والبيان ، تشهد بأن له ملكة راسخة في هذه العلوم .وفي أثنائها ما يدل له على أن له اطلاعا على العلوم الحكمية وتضلعا بها وقدما عالية في سائر الفنون العقلية . والله يؤيد بنصره من يشاء))

وقال عنه العالم الجليل ابن حجر العسقلاني في كتابه (الدرر الكامنة) [٢] : كان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق بل بسائر الأمصار ، لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم ولم يخلف بعده مثله .وقد جعله صاحب مفتاح السعادة في صف واحد مع ابن سينا ، و السهروردي ، و الفخر الرازي وغيرهم حيث يقول[٣] : ((ومن جملة أساطين الحكمة أبو علي ابن سينا ، و الإمام فخر الدين الرازي ، ومن نحا نحوهما كنصير الدين الطوسي ، ومن هؤلاء الشيخ شهاب الدين السهروردي ، وممن انخرط في سلكهم العلامة قطب الدين الشيرازي، والعلامة قطب الدين الرازي ، و مولانا سعد الدين التفتازاني)).

---

١ - ١ / ٨٩٤ .

٢ - ٥ / ١٢٠ .

٣ - ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

ويقول في مكان آخر من كتابه[1] عند ذكر التفتازاني بأنه إمام الدنيا الذي أشرقت الأرض بنور علومه و تصنيفاته و تأليفاته .

وقال عنه صاحب شذرات الذهب[2] :تقدم في الفنون واشتهر ذكره وطار صيته، وانتفع الناس بتصانيفه ، وانتهت إليه معرفة العلم بالمشرق .

---

١ – مفتاح السعادة ١ / ١٧٧ .

٢ – ٦ / ٣١٩ .

المبحث الثاني

التركيب الجليل

- **مادته :**

  - ❖ وصفه .

  - ❖ نصه .

- **نسبته إلى مؤلفه .**

وصف التركيب الجليل

هو تركيب جامع لوجوه الإعراب خال من الأمثلة ، خالٍ من الشواهد والتعليقات ، يتكون من مجموعة من الجمل تحتوي على القواعد النحوية .

وقد وصفه مصنفه التفتازاني وقال [١] : ((هذا تركيب غريب وترتيب عجيب فيه أنواع المرفوعات والمنصوبات والتوابع الخمسة والجملتان الاسمية والفعلية ، وغيرها من القواعد النحوية الجملية)) .

وعلق عليه شارحه – دباغ زاده – بقوله [٢] : ((لما كان في غاية الاختصار ومع هذا كما حكى نفسه [٣] كان مشتملاً على القواعد النحوية إجمالاً بلا اقتصار)) .

---

١ – ترتيب جميل ٤٢ .

٢ – نفسه ١ .

٣ – يقصد التفتازاني .

نص التركيب الجليل

بسم الله الرحمن الرحيم متيمناً بذكره ومتمنياً لنصره وما النصر إلا من عند الله، هذا تركيب غريب وترتيب عجيب فيه أنواع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع الخمسة والجملتان الاسمية والفعلية ، وغيرها من القواعد النحوية الجملية : ((ضَرَبَ إنسانٌ اسْمُهُ سلمانُ القومَ كلَّهم بالسَّوطِ والسَّيفِ يومَ الجمعة أمامَ الأمير عليّ ضرباً شديداً تأديباً وعمراً أخاه ممتلئاً غضباً ، إلا رجلاً كان أبوه قائلاً : إنَّ اللهَ واحدٌ وما النبيُّ كاذباً ، ولا رجلَ أفضلَ منه عليه الصلاةُ والسلامُ .

فوجدتُ الإسلامَ حقاً ، ونَعِمَتِ الدارُ الجنة ، وقد كادتِ النَّفْسُ تطيرُ إليها ، فعسى اللهُ أن يدخلَني فيها ، فكم مرةٍ تلحن فدونكَ فيه النحو ، ومَن يمعنْ فيهِ نظرَهُ ، لم ينكرْ عليه خبرَه)) .

نسبته إلى مؤلفه

تأكدت نسبة هذا المصنف إلى العلامة سعد الدين التفتازاني وذلك بتصريح الشارح نفسه في جميع نسخ المخطوط إذ قال [1] : ((فإن التركيب الغريب والترتيب العجيب بل التركيب الجليل المسموع نسبة إلى التفتازاني أعلى الله ثراه وجعل الجنة مثواه ...)) .

ومما يزيل الشك – أيضاً – عن نسبته إليه ما جاء في الكتب المختصة بأسامي الكتب والفنون فقد ذكره صاحب هدية العارفين [2] ضمن تصانيف التفتازاني وكذلك في إيضاح المكنون [3] .

---

١ – ترتيب جميل ١ .

٢ – ٢ / ٤٢٩ .

٣ – ١ / ٢٨٣ .

الفصل الثـانـي

المبحث الأول

دباغ زاده

(سيرته وآثاره)

- **سيرته** :

  - اسمه ونسبه .
  - مهنته .
  - وفاته .

- **آثاره** .

سيرته

اسمه ونسبه [١]

هو محمد بن محمود بن أحمد الرومي الحنفي الشهير بدباغ زاده .

مهنته [٢]

كان مفسراً محدثا فقيهاً ، تولى المشيخة مرتين ثم عزل ، وصفه صاحب هدية العارفين بمفتي الإسلام .

وفاته [٣]

توفي رحمه الله سنة ١١١٤ هـ وذكر البغدادي في إيضاح المكنون أنه توفي سنة ١١٠٠ هـ [٤]. هذا كل ما استطعت التوصل إليه عن سيرة شارح المخطوط إذ ليس بين يدي من المصادر ما يعطي صورة واضحة عن حياته ونشأته أو عن من تلقى العلم منهم ، وغير ذلك مما يتعلق بسيرته. .

---

١ – هدية العارفين ٢ / ٣٠٧ ، إيضاح المكنون ١ / ٢٧٩ ، معجم المؤلفين ١١ / ٣١٣ .

٢ – هدية العارفين ٢ / ٣٠٧ ، معجم المؤلفين ١١ / ٣١٣ .

٣ – هدية العارفين ٢ / ٣٠٧ ، معجم المؤلفين ١١ / ٣١٣ .

٤ – ١ / ٥٧٣ .

آثاره

تمثلت آثاره في :

مؤلفاته وهي :

١- تبيان في تفسير القرآن تركي [١] .

٢- ترتيب جميل في شرح التركيب الجليل للتفتازاني [٢] .

٣- حاشية على جزء النبأ من أنوار التنزيل للبيضاوي [٣] .

٤- رشحة النصيح من الحديث الصحيح [٤] .

وقد نسبه البغدادي في هدية العارفين [٥] لابن الدباغ المتوفى سنة ٥٤٦ هـ .

---

١ - هدية العارفين ٢ / ٣٠٧ .

٢ - نفسه ٦ / ٣٠٧ ، إيضاح المكنون ١ / ٢٧٩ .

٣ - هدية العارفين ٢ / ٣٠٧ ، إيضاح المكنون ١ / ١٤٠ .

٤ - نفسه ١ / ٥٧٣ ، معجم المؤلفين ١١ / ٣١٣ .

٥ - ٢ / ٥٥٢ .

المبحث الثاني

ترتيب جميل

- اسم الكتاب .
- نسبته إلى مؤلفه .
- سبب تأليفه .
- تاريخ تأليفه .
- منهج المؤلف .
- أسلوبه .
- موقفه من (التركيب الجليل) ومؤلفه .
- لطائفه وفوائده وتنبيهاته .
- تناوله للآراء .
- مذهبه النحوي .
- موقفه من أصول النحو .
- ذكره بعض اللغات .
- شرحه بعض الكلمات .
- شواهد الكتاب .
- مصادر الكتاب .
- مآخذ على الكتاب .

اسم الكتاب

اسم الكتاب كما ورد عن مؤلفه في مقدمته [1] له : ((ترتيب جميل في شرح التركيب الجليل)) .

وقد ورد بهذا اللفظ في جميع النسخ المخطوطة التي تحصلت عليها .

نسبته إلى مؤلفه

لقد صحت نسبة الكتاب إلى دباغ زاده – رحمه الله –في خاتمة النسخة الأصل ، وكذلك في الكتب التي أوردت ترجمته وفي الكتب المختصة بأسامي الكتب والفنون[2].

فقد جاء في خاتمة النسخة الأصل : قد وقع الفراغ من تحرير هذه الرسالة المسماة بترتيب الجميل على متن تركيب الجليل من مؤلفات أعلم العلماء العظام أفضل الفضلاء الفخام شيخ الإسلام والمسلمين الشهير بين الأنام بدباغ زاده محمد أفندي تجاوز الله تعالى عن سيئاته ولسائر المسلمين في يوم الحشر والقيام [3] .

---

[1] – ترتيب جميل ٢ .

[2] – هدية العارفين ٢ / ٣٠٧ ، إيضاح المكنون ١ / ٢٧٩ ، معجم المؤلفين ١١ / ٣١٣ .

[3] – لم ترد هذه الخاتمة في النسختين ب ، ج .

سبب تأليفه

لقد ذكر [1] دباغ زاده أن سبب تأليفه لهذا الشرح هو أنّ التركيب الجليل كان في غاية الاختصار ومع هذا كان مشتملاً على القواعد النحوية إجمالاً بلا اقتصار ، فهو محتاج إلى شرح يوضحه ويبينه ويفصل المجمل والمعضل منه .

ثم قال بعد ذلك [2]: إن المبتدئين محتاجون قبل شرحه إلى تمهيد ثم البيان .

فسبب تأليفه إذن هو شرح التركيب الجليل وتفصيل ما اشتمل عليه من قواعد النحو ، وقد بدأه بمقدمة توضح حقيقة علم النحو وغرضه وموضوعه .

تاريخ تأليفه

فرغ المؤلف من تأليف هذا الكتاب وتبييضه يوم الثلاثاء العاشر من ذي القعدة سنة خمس وتسعين بعد الألف من هجرة الرسول ﷺ .

ويتضح ذلك في اللوحة الأخيرة من جميع نسخ المخطوط أ ، ب ، ج كما بين المؤلف نفسه .

منهج المؤلف

اتخذ دباغ زاده منهجاً حديثاً في تقسيم كتابه ؛ فنراه يبدؤه بمقدمة فتمهيد ثم يغوص بعد ذلك في شرح التركيب الجليل موضوع مؤلّفِهِ .

---

١ – ترتيب جميل ١ .

٢ – نفسه ١ .

أما المقدمة فهي تشتمل على اسم الكتاب وسبب تأليفه . والتمهيد عرف فيه بعلم النحو ، والمبني والمعرب من الكلام ، وأقسام الإعراب ، ثم عرج على العوامل ففصلها وبين الأثر المترتب منها على المعمولات .

فهذا التمهيد توطئة للشرح ليسهل على المبتدئين الفهم .

ثم شرع في سرد التركيب الجليل الذي وضع الكتاب من أجله ، فشرح ألفاظه ، وحللها ، وفصل مافيه من قواعد نحوية .

وقام بتقسيم (التركيب الجليل) على أبواب النحو ، حسب ما يقتضيه السياق ، مفصلا فيها أحيانا ، وموجزاً فيها أحياناً أخرى.

وتتضح طريقته في الشرح وعرض مسائل (التركيب الجليل) في الآتي :

- لم يخالف سابقيه في طريقة شرح المتون والكتب ، فهو يورد قول التفتازاني ، ثم يردفه بشرح مفصل، وهكذا حتى جاء على التركيب الجليل كله .
- يشير إلى المسائل والقضايا النحوية التي تقدم ذكرها والإحالة على المواضيع التي سترد فيها المسألة طلبا للاختصار وعدم الإطالة .

ومن ذلك قوله[١] في (حذف كان) : " أما الحذف وجوبا فسيجيء بيانه في أقسام (ما) في قول المصنف (وما النبي كاذبا) في (أما أنت منطلقا انطلقت) " .

---

١ – ترتيب جميل ٩٦ .

و قوله[1] : والقول في (إلا) ذكر حسبما تيسر عند قوله : ﴿ وما النصر إلا من عند الله ﴾ .

- ❖ كثيراً ما يصرح بأسماء المصادر التي ينقل عنها، من ذلك قوله[2] :

((وفي الكافية : و لا تقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الأصح)) .

وقوله[3] : ((وفي المغني : وتنقسم باعتبارات : الأول : انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين ....))

وكذلك قوله[4] : ((وعرف ابن الحاجب المبتدأ بأنه : هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية مسندا إليه ....))

- ❖ يعنى في الغالب بتعريف المصطلح النحوي مع ذكر ما يتعلق به للتوضيح. كقوله[5] : ((والحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به لفظا أو معنى ، حقيقة أو حكما ، مثل : عرفت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ، وهذا زيدا قائما)).

---

١ – ترتيب جميل ٩٥ .

٢ – نفسه ٣٢ .

٣ – نفسه ٣٣ .

٤ – نفسه ٤٧ .

٥ – نفسه ٣٠ .

❖ نراه أحياناً يغوص ويفصل و كأنه وجد ذريعة للدخول في هذا التفصيل فنجده يبحر في شرح قول المصنف[١] (بسم الله) ابتداء بحرف الباء فالتعلق ثم تقديم المعمول في البسملة ، ثم يدخل في مسألة صرفية وهي اشتقاق الاسم ، ثم ينهي ذلك بمسألة حذف ألف (باسم) وثبوتها .

فهو يفتح فصولا لا بد له من شرحها تحت الأبواب الرئيسة ، وذلك زيادة في إفادة طالب العلم .

ومن ذلك – أيضا – قوله[٢] : ((والسيف من التوابع مجرور أيضا ، معطوف على السوط بالواو وهي لمطلق الجمع ، اعلم أن الواو ، والفاء، وثم ، وحتى تشترك في جمع المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد)) .

اتخذه مبدأ للحديث على حروف العطف ومعانيها .

❖ ونراه في أحيان أخرى يجمل ثم يفصل ، وذلك كثير في تمهيده للكتاب . ومن ذلك قوله[٣] :

" ثم إن الكلمة مطلقا اسما كانت أو فعلا أو حرفا على قسمين : عامل ومعمول ، والعامل إما لفظي وإما معنوي ، واللفظي إما سماعي و إما قياسي ، والعوامل اللفظية السماعية من الحروف أحد و أربعون حرفا ، و هي ستة أنواع ......" .

فهو يذكر الكلام مجملا ثم يبدأ في تفصيله . ليسهل على المبتدئ فهم المعلومة.

---

١ – ترتيب جميل٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .

٢ – نفسه ٦٨ .

٣ – نفسه ٩ .

أسلوبه

أما عن أسلوب الشارح دباغ زاده فقد اتبع الأسلوب التعليمي المعروف عند النحاة القدامى من حيث تناولهم للقضايا النحوية وطريقة شرحها .

و أسلوبه سهل واضح يتميز بارتباط الأفكار وترتيبها مع جمال في الطرح ومداعبة للقارئ بسرد المسائل والفوائد والمحاورة تجنبا للملل وزيادة في لفت الانتباه لينغمس قارئ الشرح فيه بكل جوارحه .

وذلك كقوله[١] : " فإن قلت إنه منقوض بالنعت الواقع بعد إلا للصفة كقوله تعالى : ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾[٢] فإن لفظة (الله) نعت لآلهة ، مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه .

وجوابه : أن المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد إلا للصفة نعتا حقيقة؛ لأنه مضاف إليه النعت من حيث المعنى ، وتقديره في الآية : لو كان فيهما آلهة غير الله " .

وفي مقدمته مثل واضح على تنظيم أفكاره وترتيب كلامه كقوله[٣] : " اعلم أنك إذا شرعت في علم من العلوم لا بد لك أن تعرف حقيقته ؛ لتكون على بصيرة في طلبك

---

١ – ترتيب جميل ٨١ .

٢ – الأنبياء ٢٢ .

٣ – ترتيب جميل ٢ .

، و أن تعرف غرضه لئلا يكون سعيك عبثا ، و أن تعرف موضوعه ؛ لأن مسائل العلم دائرة على موضوعه . فإذا كنت عارفا بهذه الثلاثة ....."

وفي خاتمة كتابه يتبين بوضوح أسلوب الشارح في لفت انتباه القارئ .

موقفه من " التركيب الجليل " ومؤلفه

أعتقد أن الشارح دباغ زاده – رحمه الله – اتخذ من التركيب الجليل حجةً لتأليف كتاب في النحو فيه من الفصول مالا يندرج تحت التركيب الجليل ، وهذا في رأيي ليس بالشيء السيئ؛ لأن مابين أيدينا الآن كتاب مهم في النحو يحتوي على آراء جليلة للعلماء ومسائل مفيدة ، فقد أكثر التنويع فيه ، ونستطيع القول إنه ألم بمسائل النحو إلا قليلا منها فكتابه هذا جامع شامل ، بغض النظر عن ارتباطه بالتركيب الجليل .فهو لم يشر إليه إلا في المقدمة ، وفي بداية شرحه ، ولم ترد في الكتاب تعليقات للشارح على التركيب الجليل سوى ما ذكره من أنه في غاية الإيجاز وهو يشتمل على القواعد النحوية إجمالا بلا اقتصار [١] .

أما عن موقفه من العلامة التفتازاني – رحمه الله – فقد أثنى عليه ودعا له في مقدمته للكتاب بقوله[٢] : " المسموع نسبه إلى الفائض من الله الوهاب الغني سعد الملة والدين التفتازاني أعلى الله ثراه وجعل الجنة مثواه " .

---

١ – ينظر ترتيب جميل ١ .

٢ – نفسه ١ .

إلا أنه لم يذكر له آراء و لم يعلق عليه لا بالموافقة ولا بالرفض سوى رأيه في عدد الجمل أهي اثنتان أم أربع وهو قوله [١] : ((لأن الظرفية والشرطية كلتيهما عنده راجعتان إلى الجملتين)) .

---

١ – نفسه ٤٦ .

لطائفه وفوائده وتنبيهاته

لقد أكثر دباغ زاده– رحمه الله – من الفوائد والتنبيهات في كتابه ليزيد من نفعه وزينه باللطائف ليحبب قارئه فيه .

ومن لطائفه قوله [١] : ومن اللطائف ما ذكره ابن هشام في المغنى مما هو مركب من إن الشرطية ولا النافية في صورة الاستثناء في : ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾[٢] و ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾[٣] ....

وقال: ((يظن من لا معرفة له ممن يدعي الفضل أنها الاستثنائية حتى بلغه أنه سأل في ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾[٤] فقال : ما هذا الاستثناء أمتصل أم منقطع ؟))

ومن فوائده قوله [٥] : ((يجوز في الضمير المنفصل في نحو :﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[٦] ثلاثة أوجه : الفصل وهو أرجحها ، والابتداء وهو أضعفها ويختص بلغة تميم ، والتوكيد)) .

---

١ – ترتيب جميل ٤١ .

٢ – الأنفال ٧٣ .

٣ – التوبة ٤٠ .

٤ – الأنفال ٧٣ .

٥ – ترتيب جميل ٥٥ .

٦ – البقرة ١٢٧ .

أما تنبيهاته التي يزخر كتابه بها فهذا مثال عنها[١] : ((اعلم أن الجملة كثيرا ما تقوم مقام المفرد ، فيقدر في محلها إعراب المفرد القائمة هي مقامه))

ومنها – أيضا – قوله[٢] : ((اعلم أن الفرق بين (لا) التي لنفي الجنس ، والتي بمعنى ليس ؛ أن الأول لنفي الجنس والماهية ، والثاني لنفي واحد من الجنس)) .

تناوله للآراء

لقد ضمن المؤلف – رحمه الله – كتابه جملة من أقوال النحاة ، والغالب عليه أنه يطرح آراء النحويين مع ذكر الاختلافات بينهم ، سواء من داخل المدرسة الواحدة، أم من المدرستين مشيرا إلى أوجه الاختلاف، وقد يذكر دليل كل من المدرستين، وأحيانا يقتصر على ذكر بعض أدلة البصريين فقط .

وللمؤلف في تناوله للآراء طريقتان :

إحداهما : عرض الآراء بدون ترجيح :

وهذا نهج متبع عند المتأخرين عامة في كتب الشروح والمطولات . فنجده يورد آراء العلماء وما اختلفوا فيه من مسائل ولا يلزم نفسه بترجيحها أو تصحيحها .

من ذلك حديثه عن العوامل المعنوية إذ قال[٣] : ((الثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم عند البصريين ، وعند الكوفيين كون الفعل المضارع مجردا عن النواصب والجوازم عاملاً في الفعل المضارع)) .

---

١ – ترتيب جميل ٤٩ .

٢ – نفسه ١١٢ .

٣ – نفسه ١٥ .

وكذلك قوله[1] : ((واختلف في الداخلة على (إذا) الفجائية ، نحو : خرجت فإذا السبع ، فذهب المازني ومن وافقه إلى أنها زائدة لازمة ، وإليه ذهب الفارسي،و ذهب أبوبكر إلى أنها عاطفة واختاره ابن جني ، وذهب الزجاج إلى أنها فاء الجزاء ، دخلت على حد دخولها في جواب الشرط)) .

والأخرى : طريقة الترجيح :

قد يرجح رأيا على آخر إما بطريقة الإثبات بقوله : ((فالمختار كذا)) ، أو بطريقة النفي بقوله : ((وهذا ظاهر البعد)) مع إثباته العكس ، وأحيانا أخر يستنتج الترجيح خلال طرحه للمسألة ثم بسرد الآراء المختلفة ثم يبني حكم المسألة على أحد الآراء .

كقوله[2] : ((ومذهب الجمهور أن باء التعدية بمعنى همزة التعدية فلا تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل ، وذهب المبرد والسهيلي إلى أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة .

ورد عليها بقوله تعالى :﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[3] وأجيب عنه بأنه من قبيل ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[4] وهذا ظاهر البعد ، ويؤيد أن باء التعدية بمعنى همزة التعدية قراءة اليماني : ﴿ أَذَهَبَ اللهُ نُورَهمُ ﴾)).

---

[1] – ترتيب جميل ١٢٤ .

[2] – نفسه ٣٧ .

[3] – البقرة ١٧ .

[4] – الفجر ٢٢ .

وكقوله[1] في حديثه عن (عسى) : ((واختلف في كونه فعلا أو حرفا فذهب الجمهور إلى أنه فعل ، والدليل اتصال ضمائر الرفع البارزة ..)) فالغالب عليه أنه لا يلتزم الترجيح بين الآراء ، و إذا رجح فهو يميل إلى رأي البصريين غالباً[2] .

مذهبه النحوي

يعتبر هذا المؤلف – دباغ زاده – من العلماء الذين قطفوا ثمرة النحو ناضجة ؛ لأن نتاج الفكر النحوي كان قد اكتمل بناؤه وخاض فيه عمالقة النحو ماخاضوا وطرحوا آراءهم واختلافاتهم . فهو أمام بحر واسع من العلم فيه آراء كل من سبقه.

فمن خلال تناوله للمسائل النحوية التي ذكرها على رأي المدرستين – البصرية والكوفية – نجد منها ما وافق فيه البصريين ، ومنها ما وافق فيه الكوفيين ، ومنها ماخرج فيه عن رأي البصريين والكوفيين ووافق فيه بعض آراء المتأخرين ، أو استغنى بالأدلة الواضحة والأساليب الفصيحة عن اتباع أي رأي آخر .

وهذه طبيعة العلماء فيما استجد عندهم من حديث و رأوا صوابه ، فيقبلونه ويأخذون به .

وإذا كان لا بد من بيان انتمائه إلى إحدى المدرستين فهو في رأيي بصري الاتجاه، فقد وافق البصريين في كثير من مسائل الخلاف وفيما يأتي سرد لبعض منها:

---

[1] – ترتيب جميل ١٣٦ .

[2] – نفسه ١٢٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ .

- ❖ وافقهم في أن (كلا وكلتا) مفردان لفظا مثنيان معنى[١] .
- ❖ وافقهم في أن (حاشا) حرف[٢] .
- ❖ وافقهم في أن (إن) ترفع الخبر[٣] .
- ❖ وافقهم في أن الأفعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر[٤] .
- ❖ وافقهم في أنه إذا عطف على الضمير المجرور أعيد الجار[٥] .
- ❖ وافقهم في أن الناصب بعد الفاء هو (أن) مضمرة[٦] .
- ❖ وافقهم في أن (ما) الحجازية ترفع الخبر[٧] .
- ❖ وافقهم في أنه لا يجوز تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها[٨] .
- ❖ وافقهم في أن التمييز لا يتقدم على عامله مطلقا[٩] .

---

١ – الترتيب جميل ٦ .

٢ – نفسه ٩ .

٣ – نفسه ١٠ .

٤ – نفسه ١٢ .

٥ – نفسه ٧٣ .

٦ – نفسه ١٢٢ .

٧ – نفسه ١٠٥ .

٨ – نفسه ١٠٦ .

٩ – نفسه ٩١ .

- ❖ وافقهم في أن العامل في المبتدأ هو الابتداء[1] .
- ❖ وافقهم في أنه إذا عطف على الضمير المتصل المرفوع لا بد من تأكيده بمنفصل[2] .

وعلى الرغم من انتمائه الواضح للمدرسة البصرية نجده يورد آراء للكوفيين من قبيل الاستحسان منها قوله[3] : ((وعند الكوفيين يجوز أن يكون التمييز معرفة))

وفي حديثه عن (بل) قال[4] : ((ومنع الكوفيون أن يعطف بها غير النفي وشبهه))

وكذلك في حديثه عن معاني (قد) قال[5] : ((الثاني : أن يكون اسم فعل بمعنى كفى ويلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم .. وهذا القسم نقله الكوفيون عن بعض العرب)) .

ومما وافق فيه رأي الكوفيين قوله[6] في أفعل التفضيل : ((ويجوز إفراد المضاف إليه ، وإن يكن صاحب أفعل مثنى أو مجموعا ، قال تعالى :﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾[7])).

---

[1] – ترتيب جميل ١٥ .

[2] – نفسه ٧٢ .

[3] – نفسه ٩١ .

[4] – نفسه ٧١ .

[5] – نفسه ١٢٩ .

[6] – نفسه ١٢٠ .

[7] – البقرة ٤٠ .

موقفه من أصول النحو

القياس والسماع عند مؤلف الكتاب :

لم يناقش دباغ زاده المسائل الأصولية في كتابه إلا أنه تطرق لمسألتي السماع ، والقياس في بعض جوانبه بشكل عابر .

من ذلك قوله[١] في حذف الفعل وجوبا : ((الأول سماعي مثل: امرأً ونفسَه)) .

وكقوله[٢] في الأسماء الستة : ((وأصل فم فوه فحذف الهاء حذف غير قياسي كحرف العلة لمشابهتها إياها في خفائها)) .

وكذلك قوله[٣] في حديثه عن أفعل التفضيل : ((مؤولا باسم الفاعل والصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره)) .

وقوله[٤] في تنوين التنكير : ((ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ، ومه ، وإيه ، وفي المختوم بويه بقياس نحو: جاءني سيبويه وسيبويهٌ آخر)) .

---

١ – ترتيب جميل ٦٠ .

٢ – نفسه ٨٥ .

٣ – نفسه ١٢٠ .

٤ – نفسه ١٤٩ .

وكذلك قوله[1] في تمييز العدد نقلاً عن ابن الحاجب : ((ومميّز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع لفظاً أو معنى ، إلا في : ثلاث مئة إلى تسع مئة ، وكان قياسها مئات أو مئين)) .

وقوله[2] في أسماء الأفعال : ((ومنها شتان وهو اسم لافترق ... وقد يزاد بعدها (ما) توكيداً ، نحو : شتان ما زيد وعمرو ، واستقبح قولهم : شتان ما بين زيد وعمرو؛ لأن ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئاً واحداً ، وهو يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة لأسند شتان إلى (بين) وهو اسم منصوب لازم الظرفية ، ولم يستبعده بعضهم عن القياس لكونه مبهماً صالحاً للواحد والكثير)).

وهناك طرق استدلال تلحق بالقياس منها السبر والتقسيم[3] يستدل به على صحة الحكم ، وقد استعمله دباغ زاده في لزوم (الباء) الحرفية والجر ، قال[4] : ((إنما كسرت الباء ، ومن حق الحروف المفردة من حروف المعاني – لامن حروف المباني – أن تفتح؛ لأنها مبنية لا يختلف آخرها فالأصل فيه السكون ، لكنه تعذر فيها؛ لأنها كلمة برأسها تقع في الابتداء ، والسكون متعذر فيه ، فصير إلى فتحة هي أخت السكون في الخفة ؛ ولاختصاص الباء وتميزها من بين الحروف بلزوم الحرفية والجر ، وكل من الحرفية والجر يناسب الكسر ؛ أما الجر فلموافقة حركة الحرف أثرها ، وأما الحرفية فلاقتضائها السكون الذي هو عدم حركة ، والكسر

---

١ – نفسه ٩٤ .

٢ – ترتيب جميل ١٥٦ .

٣ – ينظر الاقتراح ١٤٠ .

٤ – ترتيب جميل ٢٧ .

بمنزلة العدم لقلته ، إذ لا يوجد في الأفعال ، ولا في غير المنصرف من الأسماء ،ولا في الحروف إلا نادرا .

والنقض بواو العطف وفائه مدفوع بعدم لزوم الجر فيهما .

وبكاف التشبيه أيضا مدفوع بعدم لزوم الحرفية فيه .

وبقي النقض بواو القسم وتائه ؛ و أجيب بأن عملها بنيابة الباء فكان الجر ليس أثرا لهما في الحقيقة .

وأما اللام فيكون مكسورا إذا كان لام الأمر ، ومفتوحا إذا كان لام الابتداء الداخل على الاسم ، وإذا كان جارا ودخل على الاسم المظهر يكون مكسورا ، وإذا دخل على الضمير يكون مفتوحا)).

واستعمله – أيضا – في أن تنوين (مسلمات) تنوين المقابلة ، إذ قال[1] : ((وإنما قلنا ذلك لأنه لا يمكن أن يكون أحد هذه التنوينات ، أما بيان أنه ليس بتنوين التمكن والتنكير ؛ فلوجوده فيه علما غير منصرف نحو : مسلمات إذا سمي به وأما أنه ليس بعوض عن المضاف إليه؛ فلأن المعنى غير موافق ، وأما بيان أنه ليس يتنوين الترنم ؛ فلوجوده في غير أواخر الأبيات)) .

---

١ – ترتيب جميل ١٥٠ .

ذكره بعض اللغات

لم يهمل المؤلف – رحمه الله – الإشارة إلى بعض الاختلافات اللغوية من ذلك قوله [١] : ((وفي لعلَّ إحدى عشرة لغة أشهرها : لَعَلَّ ، وعَلَّ)) .

وفي حديثه عن الأسماء الستة قال[٢] : ((ومن العرب من يجعل إعراب هذه الأسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة ؛ ذهابا بالمضاف مذهب المفرد ، فتقول : أَبُهُ ، أَبَهُ ،أَبِهِ)) .

وقوله[٣] فيها أيضا : ((واعلم أن هنوه وهنُه لغتان مشهورتان ، وكذلك حموه وحمُه ، وفوه وفمُه)) .

وفي كتابه أيضا إشارات إلى لغات بعض القبائل كلغة بني تميم[٤] ، ولغة أهل الحجاز [٥] ولغة بني صَبَّاح[٦] .

---

١ – ترتيب جميل ١٠ .

٢ – نفسه ٨٤ .

٣ – نفسه ٨٥ .

٤ – نفسه ٥٥ ، ١٤٨ .

٥ – نفسه ١٠٥ .

٦ – نفسه ١٤٣ .

شرحه بعض الكلمات

يزين المؤلف كتابه ببعض اللفتات اللغوية مما يروح عن نفس القارئ ويبعده قليلا عن الانشغال بالقواعد النحوية ثم يعيده إليها وقد ازداد معرفة وهمة .

من ذلك حديثه عن اشتقا ق الاسم إذ قال[١] : ((والاسم مشتق من السمو ، و هو الارتفاع عند البصريين ، في الأسماء التي تحذف أعجازها ، كابن وابنة ، فإن أصل اسم سمو ، كما أن ابن بنو وأصل ابنة بنوة ، حذفت الواو لكثرة الاستعمال ، وخص الإعجاز بالحذف؛ لكونها محل التغير وبنيت أوائلها على السكون وأدخل عليها همزة الوصل .

وعند الكوفيين مشتق من السمة وأصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل)) .

وقوله[٢] : ((والرحمة في اللغة رقة القلب وانعطاف تقتضي التفضل والإحسان))

وقوله[٣] : ((والصلاة المذكورة بمعني الاستغفار ، والمحذوفة بمعني الرحمة ، قلت الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعني واحد وهو العطف)) .

---

١ – ترتيب جميل ٢٨ .

٢ – نفسه ٣٠ .

٣ – نفسه ٧٢ .

شواهد الكتاب

استشهد دباغ زاده بشواهد كثيرة منها : الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة، والأشعار والأرجاز .

وفيما يأتي شواهد الكتاب مفصلة :

- **القرآن الكريم :**

هو المصدر الأساسي للغة والحجة الأولى لا يسبقه دليل ، وقد أكثر المؤلف من الاستشهاد به في مواضع متفرقة تحت مسائل متنوعة وكان عند ذكره للآية غالبا ما يقتصر على الشاهد منها .

ويكون الاستشهاد لموافقة حكم أو إبطاله ، أو لترجيح رأي على رأي ، وما إلى ذلك من دواعي الاستشهاد .

- فمنها ما كان لتوجيه نحوي ، فقد استشهد[1] على وجوب حذف الفعل بقوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ .
- ومنها ما كان لبيان معنى لغوي ، كاستشهاده[2] بقوله تعالى :﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴾ ، ﴿ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ ﴾ لبيان أن القوم الرجال من دون النساء .
- ومنها ما كان لبيان فروق دلالية ، ومن ذلك كلامه عن معنى (بل) واستشهد بالآيات القرآنية لتوضيح ذلك[3] .

---

[1] – ترتيب جميل ٥٢ .

[2] – نفسه ٦٥ .

[3] – نفسه ٧٠ .

❖ ومنها ما جاء تأييدا لكلام العرب . كقولهم : إن قائم يريدون إن أنا قائم أيده[1] بقوله تعالى : ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ .

❖ ومنها ما كان لدلالة لغوية ، كاستشهاده[2] على وقوع (ظن) بمعنى (علم) بقوله تعالى :﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ أي : علموا وتيقنوا .

❖ ومنها ما كان لتحديد أوجه الاختلاف بين العلماء ، أو بين مدرستي البصرة والكوفة ، كاختلافهم في كون (عسى) فعلا أو حرفا ، استشهد[3] بقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُم ﴾ ، وكاستشهاده[4] بالآيات في اختلاف المدرستين في عمل (أن) المخففة من الثقيلة .

❖ ومنها ما جاء لبيان أن المعنى اللغوي يؤثر في العمل فقد استشهد[5] على أن (كان) إذا جاءت بمعنى (ثبت) لا تعمل إلا في المرفوع كقوله تعالى : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ .

---

١ – الترتيب الجميل ١٠٤ .

٢ – نفسه ١٢٥ .

٣ – نفسه ١٣٦ .

٤ – نفسه ١٣٩ ، ١٤٠ .

٥ – نفسه ٩٨ .

- القراءات القرآنية :-

اهتم المؤلف بذكر القراءات القرآنية المتواترة منها والشاذة ؛ لأن القراءة وإن كانت شاذة فهي حجة في اللغة ؛ لأنها وافقت وجهاً من وجوه العربية .

فقد تعرض الشارح – رحمه الله – لذكرها في مواضع متفرقة من كتابه من خلال استشهاده بالقرآن الكريم وكان أحيانا يصرح باسم القارئ الذي قرأ القراءة كتصريحه باسم اليماني [1] في قراءة الآية : ﴿ أَذْهبَ اللهُ نُورَهُم ﴾ وتصريحه باسم يعقوب [2] في قراءة الآية : ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ﴾ .

وأحياناً أخر يكتفي بقوله : قراءة من رفع [3] ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ ، أو قوله : قراءة من قرأ [4] ، في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ ، أو قوله: قراءة بعضهم [5] في قوله تعالى : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ أو قوله : قُرئ بهنّ في السبعة [6] ، في قوله تعالى : ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾ . وقد تجاوز عدد الآيات التي استشهد بها المئة والستين آية .

---

[1] – ترتيب جميل ٣٧ .

[2] – نفسه ٨٨ .

[3] – نفسه ٧٢ .

[4] – نفسه ١٠٢ .

[5] – نفسه ١٣٢ .

[6] – نفسه ١٤٥ .

- الحديث الشريف :

لم يهمل المؤلف الاستشهاد بالحديث الشريف ، وإن كان لم يكثر منه ، فلربما لم تدعه الحاجة إلى ذكره ، أو لم تكن هناك مناسبة تقتضي ذكره ، فقد استشهد بالحديث الشريف مرتين .

أولاهما : كان لإثبات لغة عند ذكره [1] قوله ﷺ : ((فأعضوه بهن أبيه)) .

وثانيهما : استشهد [2] على حذف تمييز (نعم) بقوله عليه الصلاة والسلام : " من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت " .

- الشعر والرجز :

وهو النمط الثالث من شواهده ، وكثيراً ما يقتصر على شطر البيت الذي أتى به. واستشهاده إما أن يأتي لقضايا نحوية ، أو لموافقة رأي معين ، أو لبيان لغة من لغات العرب ، أو لإعمال أداة عمل غيرها ، أو لاقتصار حكم يكون في الشعر ولا يكون في غيره ، أو لمعنى لغوي .أما القضايا النحوية فالكتاب مليء بها إذ هو كتاب في النحو ووضع أصلاً لمعالجتها.

---

١ – ترتيب جميل ٨٥ .

٢ – نفسه ٩٢ .

وسأقوم بسرد بعض الأمثلة للقضايا غير النحوية :

❖ من استشهاده على اللغة قول رؤبة[1] :

إِنَّ أَبَاها وأبا أبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي الْمجْدِ غَايَتَاهَا

❖ وقد تمثل بقول المتنبي [2] :

فلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ الْمَالُ بَاقِيا

على إعمال (لا) عمل (ليس) .

❖ ومن استشهاده على الضرورة الشعرية [3] قول امرئ القيس :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنِيزَةٍ

❖ ومن استشهاده على المعاني اللغوية ؛ [4] قول الشاعر

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ　　　لأمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

على أن (ما) تأتي لمعنى التهويل والتعظيم .

---

[1] – ترتيب جميل ٨٥ .

[2] – نفسه ١١٦ .

[3] – نفسه ١٥٢ .

[4] – نفسه ١٠٩ .

لم يكن الشارح – رحمه الله – يلتزم بعزو الشواهد إلى قائليها بل ترك أغلب الشواهد بلا عزو ، والشعراء الذين صرح بأسمائهم هم : الفرزدق [١] ، ورؤبة [٢] وأبونواس [٣] ، والمتنبي[٤] . وقد بلغ عدد الأشعار والأرجاز التي استشهد بها ثلاثين بيتا .

١ – ترتيب جميل ٧٣ . .

٢ – نفسه ١٥١ .

٣ – نفسه ٧٤ .

٤ – نفسه ١١٦ .

مصادره

لم يقف دباغ زاده عند الأخذ من مصدر بعينه يستقي منه مادة كتابه ، بل اعتمد على عدة مصادر تضافرت ، واجتمعت لتثمر هذا الكتاب ، فقد بلغ عدد من نقل عنهم ما يزيد على ثلاثة وأربعين علماً من أعلام النحو واللغة كما اعتمد على جملة من المصادر والكتب ذكرها بالاسم تبلغ أربعة عشر كتاباً .

* والأعلام الذين اعتمد عليهم لغويين ونحاة : بصريين وكوفيين وبغداديين ومصريين وأندلسيين ، واعتمد أيضاً على فقهاء وأصوليين وقراء ومفسرين ورواة وهم:

أولاً : البصريون :

١- أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) .

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) .

٣- سيبويه (ت ١٨٠ هـ) .

٤- أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) .

٥- أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش ت ٢١٥ هـ) .

٦- أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٩ هـ) .

٧- أبو العباس محمد بن يزيد (المبرد ت ٢٨٦ هـ) .

٨- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري (الزجاج ت ٣١١ هـ) .

٩- أبو بكر محمد العسكري (مبرمان ت ٣٤٥ هـ) .

١٠- أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) .

ثانياً : الكوفيون :

١- على بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) .

٢- يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) .

٣- على بن حازم وقيل ابن المبارك اللحياني (ت تقريبا ٢٢٠ هـ) .

٤- أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان (ت ٢٣١ هـ) .

٥- أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) .

٦- أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) .

ثالثاً : البغداديون :

١- أبو على الحسن بن أحمد النحوي (ت ٣٧٧ هـ) .

٢- أبو الحسن على بن عيسى الوراق (الرماني ت ٣٨٤ هـ) .

٣- أبو الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢ هـ) .

٤- أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) .

٥- أبو الفتح ناصر الخوارزمي المطرزي (ت ٦١٠ هـ) .

٦- أبو البقاء موفق الدين يعيش بن على (ت ٦٤٣ هـ) .

٧- محمد بن الحسن الرضى الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) .

رابعاً : المصريون :

١- أبو عمر عثمان بن عمر (ابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ) .

٢- محمد بن محمد بدر الدين (ابن الناظم ت ٦٨٦ هـ) .

٣- أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ابن هشام ت ٧٦١ هـ) .

٤- محمد بن أبي بكر بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) .

خامساً : الأندلسيون :

١- أبو الحسن على بن إسماعيل (ابن سيدة ت ٤٥٨ هـ) .

٢- أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) .

٣- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ) .

٤- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨٣ هـ) .

٥- أبو عبد الله محمد جمال الدين الطائي (ابن مالك ت ٦٧٢ هـ) .

سادساً : الرواة :

١-أبو محمد الحسن بن على الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) .

سابعاً : المفسرون :

١- أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) .

٢- أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) .

ثامناً : الفقهاء :

١- أبو حنيفة النعمان بن ثابت (ت ١٥٠ هـ) .

تاسعاً : القراء :

١- أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت ٢٠٥ هـ) .

٢- محمد بن عبد الرحمن بن السميفع اليماني

عاشراً : الأصوليون :

١- تاج الدين ابن السبكي (ت ٧٧١ هـ) .

وأخذ أيضاً عن بلاغيين وأدباء أمثال الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ) والحريري (ت: ٥١٦ هـ) والسكاكي (ت: ٢٢٦ هـ).

* **أما الكتب** التي صرح بأسمائها فقد رتبتها حسب أهميتها بالنسبة للشرح :

١- كتاب مغنى اللبيب لابن هشام الأنصاري ، لقد أخذ الشارح عنه الشيء الكثير ويظهر ذلك جليا في مواضع متعددة من كتابه، حتى إنه يورد رأي ابن هشام ضمن حديث طويل مبتدئاً بقوله : " في المغني" ، أو" قال ابن هشام " ، أو " قال في المغني " . فلا ندري أهو رأيه أم رأي ابن هشام .

ومن أمثلة النقول الطويلة عن المغني حديثه الذي نقله عن أقسام الحال ، إذ قال [١] : وفي المغني : وتتقسم باعتبارات .... نحو زيد أبوك عطوفاً .

ومما صرح فيه برأي ابن هشام من غير أن يشير إليه قوله [٢] : " قلت الصواب عندي إن الصلاة ... " ، وكذلك قوله [٣] : " ومحله عندي على خلاف ما ذكراه ... " .

٢- كتاب شرح الرضي على الكافية ، وهو من الكتب التي استقى منها الكثير واستند عليها في شرحه ، ويشير إليه بقوله [٤] : " في الرضي " ، أو " قال الرضي "

---

١ - ترتيب جميل ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ . .

٢ - نفسه ٧٢ .

٣ - نفسه ١٣٢ .

٤ - نفسه ٣٦ ، ١٠٠ .

و أحياناً يأخذ عنه ولا يصرح باسمه ويتبين ذلك من التشابه الواضح بين الكتابين ، ومن أمثلة ذلك كلامه [1] عن تنكير الحال وتعريف صاحبها .

٣–كتاب التسهيل لابن مالك ، أشار إليه في أكثر من موضع في كتابه بقوله [2] : " في التسهيل " ، ومن أمثلة ذلك قوله [3] : " وإلية أشار في التسهيل بقوله : وربما نفى بقد بنصب الجواب بعدها " .

وكتب أخرى منها:

الكتاب لسيبويه، وتوجيه أبيات ملغزة الإعراب للرماني ، ونهج البلاغة وهو ما جمعه الشريف الرضي من كلام الإمام علي كرم الله وجهه، واللباب للأسفراييني، والمفتاح للسكاكي، وأمالي ابن الحاجب، والكافية لابن الحاجب، والجنى الداني للمرادي، وجمع الجوامع لابن السبكي ، والعباب لنقره كار ، وشروح المصباح .

---

[1] – ترتيب جميل ٣١ .

[2] – نفسه ١٣٠ .

[3] – نفسه ١٣١ .

مآخذ على الكتاب

على الرغم من أهمية هذا الكتاب ، وقيمته العلمية ، ومزاياه الكثيرة ، إلا أنه لا يخلو من الزلل والخلل في بعض نواحيه وهذا لا يعيب مؤلفه في شيء إذا ما قورن بجهده المبذول في وضع كتابه حتى وصل إلينا بهذه الصورة اللائقة .

وهذه بعض الملاحظات التي انتبهت إليها من خلال دراستي للكتاب :

❖ عدم ذكر الشارح اسم كان وأخواتها ضمن المرفوعات من الأسماء في حين أنه ذكر خبرها ضمن المنصوبات (١) .

❖ عدم إيراده للأمثلة أحياناً (٢) .

❖ عدم التكافؤ في تقسيمه للأبواب النحوية من حيث الكم والأمثلة فنجده لم يعط (الممنوع من المصرف) حقه في الشرح (٣) واكتفى بالاختصار الشديد فيه ، في حين نراه يطيل ويسهب في شرحه للحال (٤) مثلاً .

❖ في حديثه عن الجملة التي تقوم مقام المفرد ذكر أربعة مواضع لها ثم أردفها بقوله : " وحكم هذه الثلاثة حكم خبر المبتدأ " ، وهذا سهو منه (٥) .

❖ في حديثه عن أقسام (ما) الاسمية والحرفية جعل (ما) الموصوف بها اسمية حيناً وحرفية حيناً آخر (٦) .

---

١ – ترتيب جميل ١٨ ، ١٩ .

٢ – نفسه ٤٥ .

٣ – نفسه ٥ ، ٥٨ .

٤ – نفسه ٣٠ وما بعدها .

٥ – نفسه ٥٠ .

٦ – نفسه ١٠٩ ، ١١١ .

❖ في ذكره لحالات إعراب (قبل وبعد) ذكر ثلاث حالات الثالثة منها هي الثانية [١] .

❖ في حديثه عن جواز حذف (كان) فصل القول في : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ) . وقال إن سيبويه ذكر الوجه الأضعف في كتابه وهذا وهم منه ، وشرح ضعف رفع الأول ، ولكن الشرح لا يطابق المقصود إذ كان يبين ضعف نصب الثاني ، وهذا سهو منه [٢] .

❖ توجد أخطاء في بعض النقول عن (مغني اللبيب) وقد مر سابقاً أنه من المصادر الرئيسة لشرحه .

- فمثلاً نجده يسقط بعض مسوغات الابتداء بالنكرة في نقله لها من المغني[٣].
- في حديثه عن العطف يقول [٤] : " قال في المغنى : في كون الواو المفردة أحد عشر قسما ، الثامن ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق ... " وهذا النص منقول عن ابن هشام في قوله [٥] : " انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر " .
- نقل عن ابن هشام في أقسام الواو المفردة إذ قال [٦] : الثامن ما حقه التثنية أو الجمع ... والتاسع واو الثمانية " وفي المغنى قوله الثامن والتاسع ليسا بمتواليين [٧] .

---

١ – ترتيب جميل ٢٢ .

٢ – نفسه ٩٧ .

٣ – نفسه ٤٤ .

٤ – نفسه ٧٣ .

٥ – مغنى اللبيب ٣٩٣ .

٦ – ترتيب جميل ٧٤ .

٧ – ينظر مغنى اللبيب ٣٩٣ ، ٤٠١ .

إذ الأول منهما يندرج تحت قوله : وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكما ، وثانيهما تحت قوله : زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع ، وذلك على أوجه .... .

❖ بعض أسماء الأعلام لم تكن جلية واضحة ؛ فعند ذكره لابن الناظم قال [1]: ابن مالك ، وعند ذكره لمبرمان قال [2] : أبو بكر ، فلا ندري أي ابن مالك ، أو أي أبي بكر يقصد .

وكذلك عند ذكره لابن هشام اللخمي [3] أورده باسم ابن هشام من غير توضيح للقبه ، وبفضل الله اتضحت لي الرؤية .

---

١ – ترتيب جميل ٣٤ .

٢ – نفسه ١٢٣ .

٣ – نفسه ٤٣ .

الفصل الثالث

المبحث الأول

منهج التحقيق

يتلخص منهج التحقيق الذي قمت به لكتاب (ترتيب جميل) بما يأتي :-

- ❖ قمت بكتابة النص على قواعد الإملاء الحديثة ، فاعتمدت ما كان صواباً وصوبت ما كان خطأً في النص ، وأشرت إلى الأخطاء في هامش التحقيق.
- ❖ بعد اختيار النسخة الأصل قمت بمقابلة النسختين الأخريين عليها ، مع إثبات مواضع النقص فيهما والإشارة إليه في الهامش.
- ❖ قمت بضبط الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأشعار والأرجاز ، وما يحتاج إلى ضبط ما أشكل لفظه .
- ❖ قمت بتوضيح تقسيمات وتفريعات الشارح بإضافة عناوين وضعتها بين معكوفين [ ] ثم وضع علامات الترقيم ، وإضافة بعض العبارات من المصادر عند الحاجة وكتابتها بين قوسين مكسورين< > .
- ❖ خرَّجت الآيات القرآنية الوارد ذكرها في المخطوط ، وحصرتها بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾ ورقمتها حسب الترقيم المعتمد في مصحف الجماهيرية .
- ❖ خرَّجت القراءات القرآنية من المراجع المخصصة لذلك أولاً وكتب التفسير ثانياً.
- ❖ خرَّجت الحديثين الشريفين من كتب الحديث وحصرتهما بين قوسين كبيرين.
- ❖ خرجت الشواهد الشعرية ، ونسبت ما وقفت على نسبته منها ، وأكملت الناقص منها في الهامش ، مع الإشارة إلى الروايات المختلفة للشاهد ، معتمدة في ذلك على ما توافر لديَّ من دواوين ، ثم على كتب النحو واللغة والمعجمات التي ذكرت ذلك الشاهد ، من دون أن أشير إلى موضع الشاهد لوضوحه.
- ❖ خرَّجت الأقوال التي نقلها الشارح من كتب أصحابها ما استطعت، أما إذا لم تتوافر لدي فإني أخرجها من كتب اللغة والمعاجم، مشيرة في الهامش إلى اسم الكتاب ورقم الجزء والصفحة مع حصر النصوص المنقولة بين علامتي تنصيص، أما إذا كان النقل بتصرف فإني لا أضعهما .

❖ ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في الكتاب عند أول ذكر لهم .

❖ جاءت بعض المصادر باسم واحد فقمت بكتابة الأول باسمه مجرداً عن اسم صاحبه وكتبت الثاني منسوباً لصاحبه .

❖ لم أقم بكتابة الآيات القرآنية كاملة في الهامش إلا في ثلاثة مواضع فقط لأن المعنى الكامل للآية لا يتضح إلا بتمامها .

❖ حرصت على إظهار نص التفتازاني عن نص الشارح فكتبته بخط بارز مخالف للشرح .

❖ قمت بوضع ترقيمين: الأول أسفل الورقة خاص بالدراسة ، والثاني أعلى الورقة جهة اليسار خاص بالنص المحقق.

❖ وضعت أرقام صفحات المخطوط عند انتهاء كل صفحة مع الرمز للوجه بـ (أ) وللظهر بـ (ب) .

المبحث الثاني

وصف النسخ

النسخة الأولى : (أ)

نسخة المكتبة السليمانية بتركيا ، توصلت إليها عن طريق فهرس مخطوطات مكتبة كوربلي ، وقد دلني عليها الأستاذ : فرج ميلاد شمبش رئيس قسم المخطوطات بجامعة قاريونس ، وهي نسخة كاملة ، وقد جعلتها أصلاً؛ لأنها بخط المؤلف [١] ، وهي سليمة خالية من السقط .

صفحة الغلاف عليها اسم الكتاب واسم المؤلف ، ثم لوحة فارغة في الجهة اليسرى منها إعادة لاسم الكتاب ومؤلفه ولكن بلفظ : (تركيب غريب) واللوحة الثالثة الجهة اليمنى منها تحتوي على متن التركيب الجليل للتفتازاني ، والجهة اليسرى عليها وقف هذا نصه : (ما وقفه العبد الفقير إلى الغني عمر حسام الدين في دار الكتب التي بناها جدي الحاج مصطفى عاطف رحمه المولى ، بشرط أن لا يخرج عن خزانته ، والمؤمن محمول على أمانته) .

وهذا الختم موجود – أيضاً – في اللوحة الأخيرة منها .

وتقع هذه النسخة في (٤٣) لوحة ، في كل صفحة منها (١٧) سطراً ، ومعدل كلمات كل سطر (٧) كلمات .

كتبت بخط فارسي ، وكتب في حواشيها تعليقات على الشرح ، وفي اللوحة الأخيرة بيان نسبتها إلى مؤلفها، وقد رمزت لها بالرمز (أ).

---

١ – ينظر فهرس مخطوطات كوربلي٣ / ٢٨٣ .

النسخة الثانية : (ب)

نسخة مكتبة الأزهر الشريف ، وهي نسخة تامة قليلة الأخطاء والسقط ، كتب في حواشيها تعليقات وشروح على الكتاب ، وكتب على الصفحة الأولى اسم الكتاب ، كتب عليه – أيضاً – : قد وقف هذا الكتاب على طلبة العلم الشريف في الأزهر ... المرحوم ساكن الجنان الشيخ إبراهيم بن مصطفى بن إسماعيل النبهاني الشافعي مذهباً وعليها خمس أبيات في ضبط الفعل المعتل الآخر .

اللوحة الثانية منها عليها فهرسة لأبواب الكتاب ، أما اللوحة الثالثة فالجهة اليمنى منها عليها متن التركيب الجليل والجهة اليسرى عليها عنوان الكتاب واسم الناسخ وهو : محمد حسين أمين كتبخانة الأزهر الشريف وعليها ختمه .

وتقع هذه النسخة في (٣١) لوحة ،في كل صفحة منها (٢١) سطرا ، ومعدل الكلمات في كل سطر (٨) كلمات ، وهي بخط فارسي وقد حملت كل لوحة من لوحاتها ختم الأزهر الشريف، وقد رمزت لها بالرمز (ب).

النسخة الثالثة : (ج)

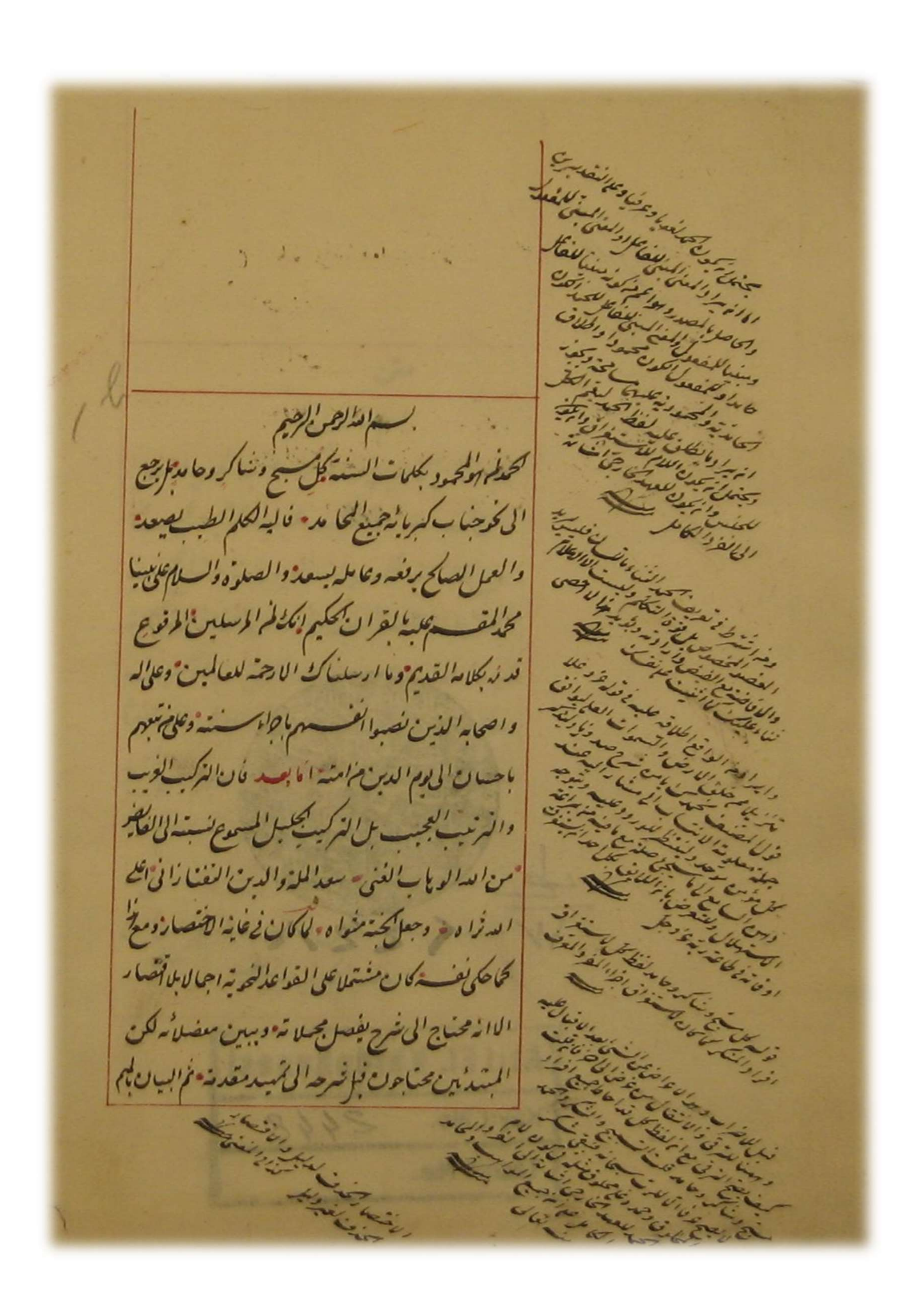
نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، حصلت على صورة لها عن طريق الدكتور مهدي عبيد جاسم ، وهي نسخة واضحة .

وهي أول النسخ التي تحصلت عليها ، وبدأت تحقيقي معتمدة عليها ولكن لم أجعلها أصلاً لأنها كثيرة النقص والسقط .

لا توجد بها أية إشارة تدل على مؤلفها ، بل وضع عليها عنوان : (ترتيب جميل سعد الدين التفتازاني) ، لا توجد حواش أو تعليقات على هذه النسخة.

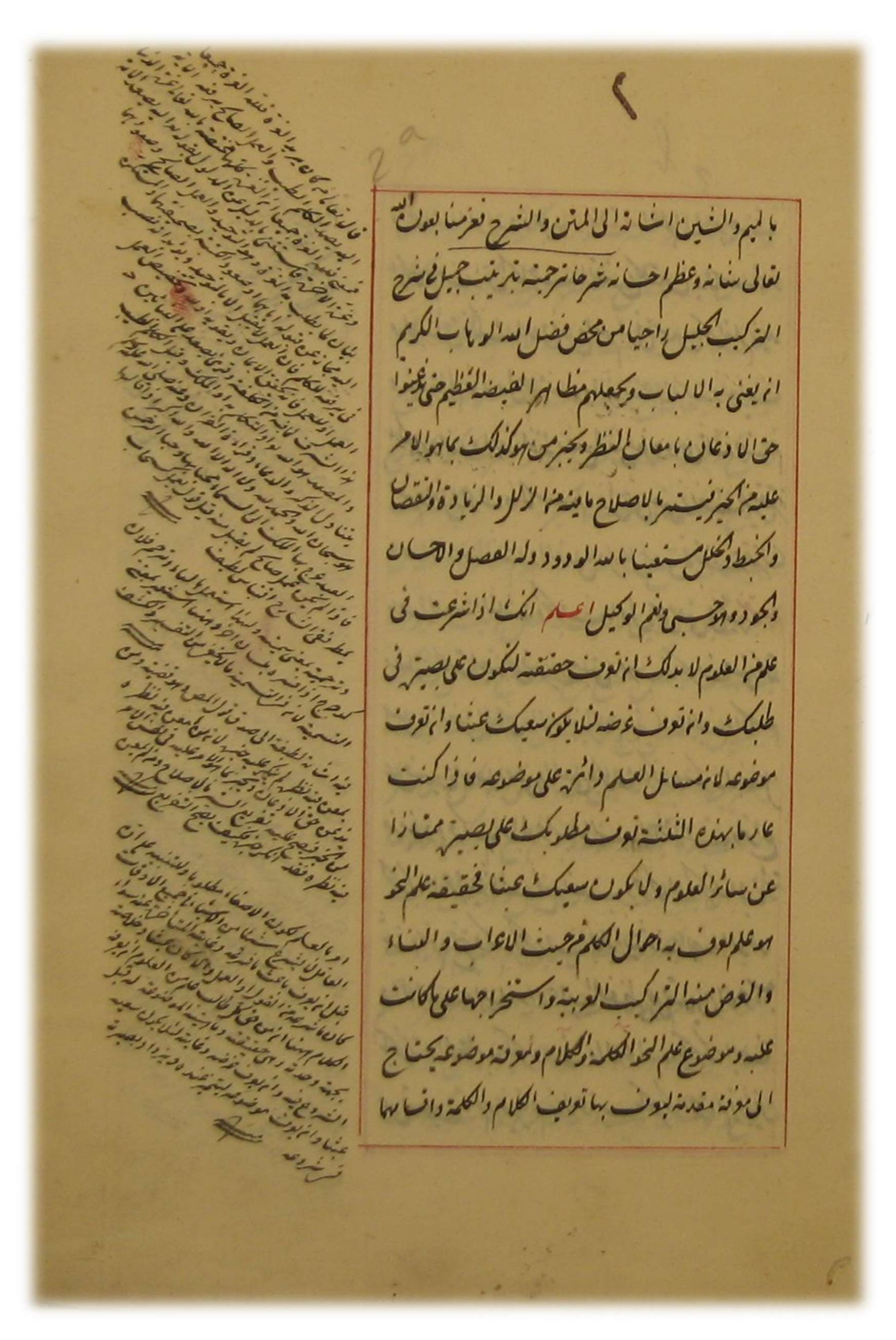
تقع هذه النسخة في (٥٥) لوحة ، كل صفحة منها تحتوى على (٢١) سطراً ، معدل كلمات السطر الواحد (٦) كلمات كتبت بخط نسخ حديث جميل وواضح، وقد رمزت لها بالرمز (ج).

وفيما يأتي صور من اللوحتين الأولى والأخيرة لجميع نسخ المخطوطات أ ، ب ، ج.



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لمن هو المحمود بكلمات السنة كل مسبح وشاكر وحامد بل يرجع
الى نحو جناب كبريائه جميع المحامد فاليه الكلم الطيب يصعد
والعمل الصالح يرفعه وعامله يسعد والصلوة والسلام على نبينا
محمد المقسم عليه بالقران الحكيم انك لمن المرسلين المرفوع
قدره بكلامه القديم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وعلى اله
واصحابه الذين نصبوا انفسهم باجراء سنته وعلى من تبعهم
باحسان الى يوم الدين من امته اما بعد فان التركيب العجيب
والترتيب العجيب بل التركيب الجليل المسموع نسبته الى العالم النحرير
من الله الوهاب الغني سعد الملة والدين التفتازاني اعلى
الله ثراه وجعل الجنة مثواه لما كان في غاية الاختصار ومع ذا
كما حكي نفسه كان مشتملا على القواعد النحوية اجمالا بل اقتصارا
الا انه محتاج الى شرح يفصل مجملاته ويبين معضلاته لكن
المبتدئين محتاجون قبل شرحه الى تمهيد مقدمة ثم البيان بالمهم

الصفحة الأولى من (أ)

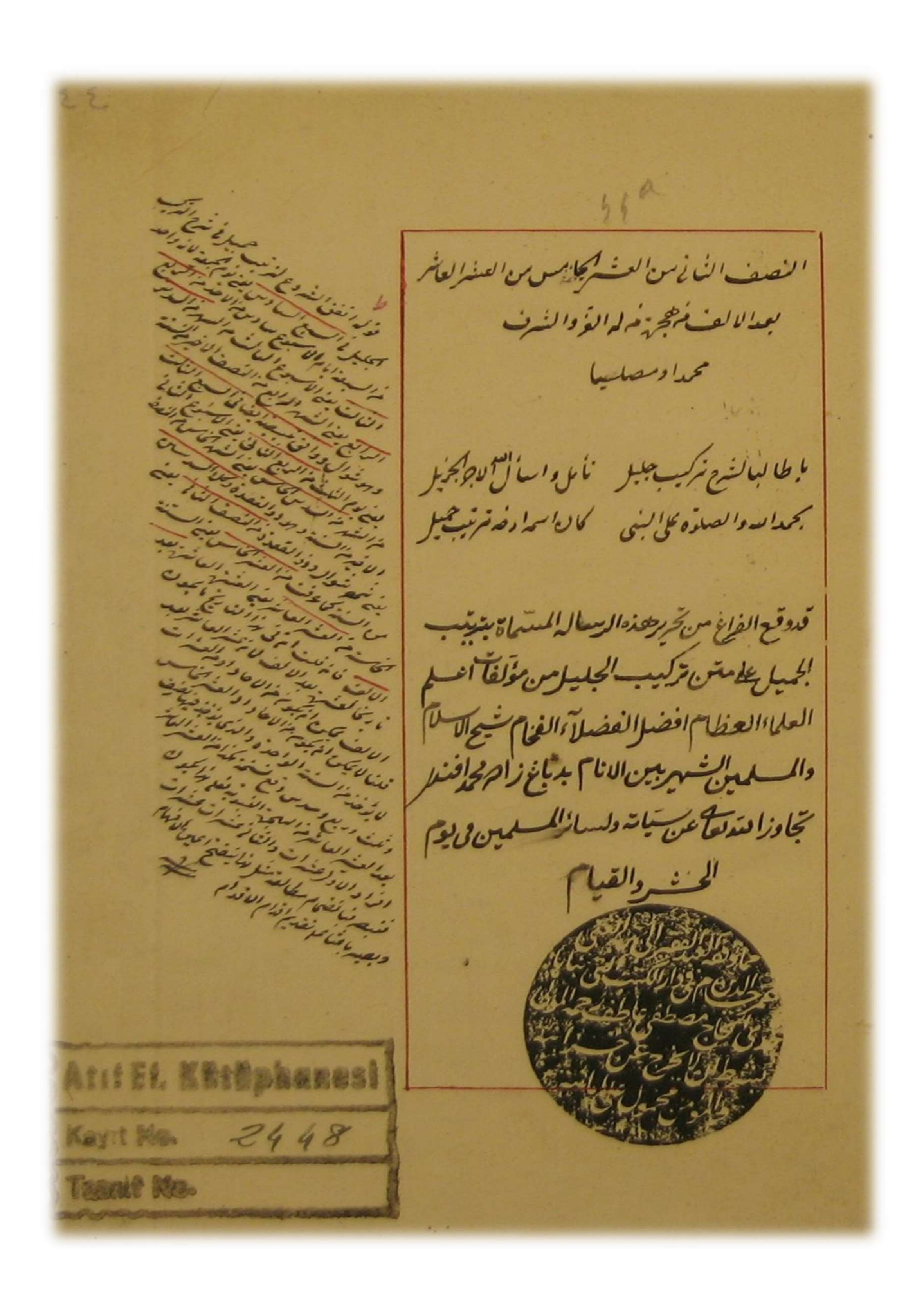

بالميم والشين اشارة الى المتن والشرح نعم شرعنا بعون الله
تعالى شانه وعظم احسانه شرحا ترجمته بتدريب جميل في شرح
التركيب الجليل راجيا من محض فضل الله الوهاب الكريم
ان ينفع به الالباب ويجعلهم مظاهر الفيضة العظيم حتى يغنموا
حق الاذعان بامعان النظر ويخبر من هو كذلك بما هو الامر
عليه من الخير فيستر بالاصلاح ما فيه من الزلل والزيادة والنقصان
والخبط والخلل مستعينا بالله الودود وله الفضل والاحسان
والجود وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم انك اذا شرعت في
علم من العلوم لابد لك ان تعرف حقيقته لتكون على بصيرة في
طلبك وان تعرف غرضه لئلا يكون سعيك عبثا وان تعرف
موضوعه لان مسائل العلم دائرة على موضوعه فاذا كنت
عارفا بهذه الثلثة تعرف مطلوبك على بصيرة ممتازا
عن سائر العلوم ولا يكون سعيك عبثا فحقيقة علم النحو
هو علم يعرف به احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء
والغرض منه التراكيب العربية واستخراجها على ما كانت
عليه وموضوع علم النحو الكلمة والكلام ولمعرفة موضوعه يحتاج
الى معرفة مقدمة يعرف بها تعريف الكلام والكلمة واقسامها

الصفحة الثانية من (أ)

93 b

جاجا منه بحيث يحصل به الاتفاق والمعرفة لم ينكر على هذا
الطالب العارف خبر الذي اخبر به من جهة نحوه لانه بعون
الله تعالى يقدر بسبب تتبعه ما في هذا التركيب انه يتكلم
من غير لحن حسبما يطابق التركيب وبلطف الله تعالى يعرف
السقيم من المستقيم فاللازم الواجب على الطالب
ان يستقيم حاله ويطلب من الله الكريم بان يتوجه باله التوفيق
بما يعنيه والتنفر عما لا يعنيه ودعا كما علمه سبحانه عظم احسانه
بقوله اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم
ممن سلموا من الغضب والضلال فيا عالم الغيب والشهادة
وانت الكريم المتعال ارحمنا وانعم علينا واستجب دعاءنا
ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
وهب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة اعين واجعلنا
للمتقين اماما والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
اتفق الشروع لترتيب جميل في شرح التركيب الجليل في السبع
السادس من الربع الثالث من السدس الرابع ووافق
تبييضه ايضا في السبع الثالث من الربع الثاني
من السدس الخامس وكلا السدسين من النصف

الصفحة ما قبل الأخيرة من (أ)



الصفحة الأخيرة من (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن تحير في كمالات [illegible] كمل متبحر ومتسكر [illegible]
[illegible] جميع المكونات جناب كبريائه جميع العاقلين [illegible]
[illegible] والعمل الصالح يرفعه [illegible] والصلاة والسلام
على حبيبه محمد المنعم عليه بالقرآن الحكيم [illegible] المرسلين
المرفوع قدره بكلامه القديم وعلى [illegible]
[illegible] الذين [illegible] وعلى [illegible]
[illegible] الذين [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] التركيب الجليل [illegible]
[illegible] سعد الملة والدين [illegible]
[illegible]
[illegible] على القواعد النحوية [illegible]
[illegible] الشرح [illegible]
[illegible]
[illegible] التركيب الجليل [illegible]

الصفحة الأولى من (ب)

وبعد فيقول ... الوهاب الكريم ان يغني به الالبا ويجعلهم ...
لقيمة التعليم حتى يغوصوا في الاذهان بمعاني النظر ويخبر
من هو كذلك بما هو الامر عليه من الخبر فيستر بالاصلاح ما فيه
من الخلل والزيادة والنقصان والخبط والخلل مستعينا بالله
الودود والفضل والمن والجود وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم
انك اذا شرعت في علم من العلوم لا بد لك ان تعرف حقيقته لتكون
على بصيرة في طلبه وان تعرف غرضه لئلا يكون سعيك عبثا وان
تعرف موضوعه لان مسائل العلم راجعة الى موضوعه فاذا كنت
عارفا بهذه الثلاثة تعرف مطلوبك بكل بصيرة فمتى تأمل مسائل
العلم [illegible] حقيقة علم النحو هو علم يعرف به احوال
الكلام من حيث الاعراب والبناء والغرض منه معرفة التراكيب وجه [illegible]
على ما كانت عليه وموضوع علم النحو الكلمة والكلام والمؤلف موضوعه
يحتاج الى معرفة مقدمة ليعرف بها تعريف الكلام والكلمة واقسامهما
واقسام انواعهما واحوالها الواردة عليهما ... اعلم ان تعريف
الكلام عند ابن الحاجب ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك
الا في اسمين او في اسم وفعل نحو ... زيد ... فالاول جملة فعلية
والثانية جملة اسمية وتعريف الكلمة عنده ايضا لفظ وضع لمعنى
مفرد وهي ثلاثة اقسام اسم وفعل وحرف فالاسم ما دل على معنى في
نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والفعل ما دل على معنى في نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلاثة والحرف ما دل على معنى في غيره ثم ان
الكلمة ايضا على قسمين معرب ومبني فالحرف مبني كله اصلي والفعل الماضي

الصفحة الثانية من (ب)

الصفحة ما قبل الأخيرة من (ب)

الصفحة الأخيرة من (ب)

ترتيب جميل سعد الدين التفتازاني



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو المحمود بكلمات ألسنة كل مسبح وشاكر وحامد • بل يرجع الى حضرتنا كبريائه جميع المحامد • فاليه الكلم الطيب يصعد • والعمل الصالح يرفعه وعامله يسعد • والصلوة والسلام على نبينا محمد المقسم عليه بالقران الحكيم انك لمن المرسلين المرفوع قدره بكلامه القديم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وعلى اله واصحابه الذين نصبوا انفسهم باجراء سنته وعلى من تبعهم باحسان الى يوم الدين من امته اما بعد فان التركيب الغريب والترتيب العجيب بل التركيب الجليل المسموع نسبته الى الفايض من الله الوهاب الغني سعد الملة

والدين

الصفحة الأولى من (ج)

والدين التفتازاني أعلى الله قدره وجعل الجنة مثواه
ما كان في غاية الاختصار ومع هذا كما هي
نفسه كان مشتملا على القواعد النحوية اجمالا
بلا اقتصار الآن محتاج الى الشرح بتفصيل
مجملاته وبيان معضلاته لكون المبتدئين
محتاجون قبل شرحه الى تمهيد مقدمة ثم البيان
بالميم والشين اشارة الى المتن والشرح
فعزمنا بعون الله تعالى شانه وعظم احسانه
شرحا ترجمته بترتيب جميل في شرح التركيب الجليل
راجيا من محض فضل الله الوهاب الكريم ان
يعتني به الالباء ويجعلهم مظاهر لفيضه العظيم
حتى يدعوا حق الاذعان بامعان النظر ويخبر
من هو كذلك بما هو الامر عليه من الخفي فيستر
بالاصلاح ما فيه من الزلل والزيادة والنقصان
الخبط والخلل مستعينا بالله الودود وله الفضل
والاحسان والجود وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم
انك اذا شرعت في علم من العلوم لا بد لك
ان تعرف حقيقته لتكون على بصيرة في
طلبك وأن تعرف غرضه لئلا يكون
سعيك عبثا وان تعرف موضوعه لان
مسائل العلم دائرة على موضوعه فاذا

الصفحة الثانية من (ج)

بان يتوجه بالله التوفيق بما يعنيه والتنفير

مما لا يعنيه ودعا كما علم سبحانه عظيم

احسانه بقوله اهدنا الصراط المستقيم

صراط الذين انعمت عليهم ممن سلكوا الى الغضب

والضلال فيا عالم الغيب والشهادة

وانت الكبير المتعال ارحمنا وانعم علينا

واستجب دعاءنا ربنا آتنا في الدنيا

حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا

عذاب النار ربنا هب لنا من ازواجنا

وذرياتنا قرة اعين واجعلنا للمتقين

اماما والحمد لله وسلام على عباده الذين

اصطفى اتفق الشروع لترتيب جميل

في شرح التركيب الجليل في السبع السادس

من الربع الثالث من السدس الرابع

وقد اتفق تبييضه ايضا في السبع الثالث

من الربع الثاني من السدس الخامس

وكلا السدسين من النصف الثاني

من العشر الخامس من العشر العاشر بعد

الالف من هجرة من له العز والشرف

يا ناظر الشرح ترتيب جميل تأمل واسأل الله الاجر الجزيل

حمد الله والصلوة على النبي كان اسم الشرح ترتيب جميل

تم

الصفحة الأخيرة من (ج)

القسم الثاني : التحقيق

تحقيق نص الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو المحمود بكلمات ألسنة كل مسبح وشاكر وحامد ، بل يرجع إلى جناب كبريائه جميع المحامد ، فإليه الكلم الطيب يصعد ، والعمل الصالح يرفعه ، وعامله يسعد .

والصلاة والسلام على نبينا محمد المقسم عليه بالقرآن الحكيم :

﴿ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[1] ، المرفوع قدره بكلامه القديم ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [2] .

وعلى آله وأصحابه الذين نصبوا أنفسهم بإجراء سنته وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين من أمته .

أما بعد : فإن التركيب الغريب والترتيب العجيب بل التركيب الجليل المسموع نسبه إلى الفائض من الله الوهاب الغني سعد الملّة والدين التفتازاني أعلى الله ثراه وجعل الجنة مثواه .

لما كان في غاية الاختصار ومع هذا كما حكى نفسه كان مشتملاً على القواعد النحويه إجمالاً بلا اقتصار ، إلا أنه محتاج إلى شرح يفصل مجملاته ، ويبين معضلاته .

لكن المبتدئين محتاجون قبل شرحه إلى تمهيد مقدمة ثم البيان بالميم والشين إشارة إلى المتن والشرح .

---

١ – البقرة ٢٥٠ .

٢– الأنبياء ١٠٧ .

فعزمنا بعون الله تعالى شأنه وعظم إحسانه شرحاً ترجمته : (ترتيب جميل في شرح التركيب الجليل) راجياً من محض (١ / أ) فضل الله الوهاب الكريم أن يغني به الألباء ويجعلهم مظاهر لفيضه العظيم حتى يذعنوا حق الإذعان بإمعان النظر ويخبر من هو كذلك بما هو الأمر عليه من الخبر فيستر بالإصلاح ما فيه الزلل والزيادة والنقصان والخبط والخلل ، مستعينا بالله الودود وله الفضل والإحسان والجود ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

اعلم أنك إذا شرعت في علم من العلوم لابد لك أن تعرف حقيقته ؛ لتكون على بصيرة في طلبك ، وأن تعرف غرضه ؛ لئلا يكون سعيك عبثاً ، وأن تعرف موضوعه ؛ لأن مسائل العلم دائرة على موضوعه .

(١ / ب) فإذا كنت عارفاً بهذه الثلاثة تعرف مطلوبك على بصيرة ممتازاً عن سائر العلوم ولا يكون سعيك عبثاً .

فحقيقة علم النحو وهو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعراب والبناء ، والغرض منه معرفة التراكيب العربية واستخراجها على ما كانت عليه .

وموضوع علم النحو الكلمة والكلام .

ولمعرفة موضوعه يحتاج إلى معرفة مقدمة لتعرف بها تعريف الكلام والكلمة وأقسامهما وأحوالها الواردة عليها .

[الكلمة وأقسامها]

مُقَدِّمَة :

اعلم أن تعريف الكلام عند ابن الحاجب[1] :

((ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في فعل واسم أو في اسمين))
نحو : تعلم زيد وزيد عالم .

فالأولى جملة فعلية والثانية جملة اسمية .

وتعريف الكلمة عنده أيضاً [2] : ((لفظ وضع لمعنى مفرد)) وهي ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف .

فالاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة والفعل مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، والحرف ما دل على معنى في غيره [3].

ويتقسم مطلق الكلمة أيضاً إلى قسمين : مبني ومعرب ، فالحرف مبني كله أصلي ، والفعل الماضي والأمر بغير اللام[4] (٢ / أ) مبنيان أيضاً .

والاسم على قسمين معرب ومبني ، والمبني ما كان حركته وسكونه لا بعامل من مفرد ومركب .

١- شرح الرضي على الكافية ١ / ٣١ / وابن الحاجب هو أبو عمر ، جمال الدين عثمان بن عمر ، فقيه ونحوي ، له الكافية في النحو ، الشافية في الصرف ، والإيضاح في شرح المفصل (ت : ٥٧٠ هـ) تنظر ترجمته في : (البلغة ١٦٩ ، وبغية الوعاة ١٣٤/٢).

٢- أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٣٠ ، شرح الرضي على الكافية ١ / ١٩ .

٣- ينظر أسرار العربية ٢٩ ، همع الهوامع ١ / ٢٥ .

٤- الأمر باللام يكون في المضارع المجزوم . ينظر : المفصل ٣٣٩ ، اللباب ٢ / ٤٩.

[أقسام الإعراب]

والإعراب ما بسببه الاختلاف [1] .

وأنواع الحركة الإعرابية ثلاثة[2] ؛ رفع ونصب وجر ، كما أن الحركة البنائية ثلاث :[3]

ضم وفتح وكسر ، والحروف الإعرابية ثلاثة أيضاً : الواو والألف والياء ، والإعراب اللفظي على قسمين : الإعراب بالحروف والإعراب بالحركة .

[الإعراب بالحركات]

أيضاً على قسمين : تام وغير تام ؛ فالإعراب بالحركة التام في اثنين :

في المفرد المنصرف نحو : (زيدٌاًٍ) بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاثة [4] .

في الجمع المكسر المنصرف نحو : (رجالاًٌٍ) بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاثة أيضاً .

والإعراب بالحركة الناقص في اثنين :

في جمع المؤنث السالم[5] نحو : (مسلماتٍ) بالرفع في الرفع والجر في النصب والجر .

---

[1]- الحدود ٦٩ ، مسائل خلافيه في النحو ١٠٧ .

[2]- ينظر شرح شذور الذهب ٤٣ .

[3]- ينظر المفصل ١٦٥ .

[4]- أي : الرفع والنصب والجر .

[5]- ينظر اللباب ١ / ١١٧ .

وفي غير المنصرف[١] نحو : (أحمد) بالرفع في الرفع والنصب في النصب والجر .

واعلم أن غير المنصرف ما فيه علتان من تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما[٢] .

وحكمه : أن لا يدخله الجر والتنوين لأنه يشبه الفعل من حيث إنَّه فيه علتان من العلل التسع فيمنع منه ما يمنع (٢ / ب) من الفعل وهو الجر والتنوين ، إذ الفعل فرع للاسم من جهة الاشتقاق عند البصريين[٣] ومن جهة الاحتياج إلى الفاعل عند الكل وهي :

عَدْلٌ ووصْفٌ وتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ   وعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تركيبُ

والنونُ زائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ   ووزنُ فعْلِ وهذا القولُ تَقْرِيبُ [٤]

[الإعراب بما ناب عن الحركات]

الإعراب بالحروف أيضاً على قسمين : تام وغير تام .

فالإعراب بالحروف التام : في الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم فقط [٥] .

١- ينظر الأصول ١ / ٤٦ .

٢- ينظر أوضح المسالك ٤ / ١١٦ وما بعدها إلى ١٣٧ .

٣- الإنصاف ١ / ٢٣٥ .

٤- شرح ابن عقيل ٤٩٤ .

٥- ينظر همع الهوامع ١ / ١٣٥ .

وهي : أخوه وأبوه [1] ، وفوه ، وهنوه ، وحموها و ذو مالٍ ، بالواو في الرفع والألف في النصب والياء في الجر .

والإعراب بالحروف الناقص : فيما كان في حالة رفعه بالألف وفي نصبه وجره بالياء وذلك في مواضع ثلاثة :

الأول : في التثنية[2] نحو : عالمان وعالمين ، بالألف في الرفع والياء في النصب والجر .

والثاني : في كلا وكلتا [3] ، وهما مفردان لفظاً مثنيان معنى ، مضافان لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين ، إما بالحقيقة والتنصيص نحو : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾ [4] ونحو : ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ [5] ، أو بالحقيقة والاشتراك نحو : كلانا ، أو بالمجاز كقوله[6]: < من الرمل >

إنَّ للخَيْرِ وللشَرِّ مَدىً وكِـلاَ ذَلِكَ وَجْـهٌ وَقَبَـلْ

أي : كلا ما ذكر .

---

[1]- ساقطة من (ج) .

[2]- اللمع ١ / ١٩ .

[3]- ينظر المفضل ٣٣ .

[4]- الكهف ٣٣ .

[5]- الإسراء ٢٣ .

[6]- لعبد الله بن الزِّبَعْرَى في الأغاني ١٥ / ١٧٢ وفيه

وَكِلاَ ذَيْنِك وَقْتٌ وَأَجَلْ

ولا شاهد فيه . شرح شواهد المغنى ٢ / ٥٤٩ اللغة : المدى : غاية الشيء ومنتهاه . الوجه : الجهة ، القبل : المحجه الواضحة ، الشاهد : وكلا ذلك ؛ حيث أضاف كلا إلى مفرد لفظاً وهو (ذلك) وساغ ذلك لأنه مثنى في المعنى بسبب عوده على اثنين هما الخير والشر .

وأجاز ابن الانباري[1] إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو : كِلاى وكِلاك محسنانِ .

وأجاز الكوفيون[2] إضافتها إلى النكرة المختصة نحو : كلا رجلين عندك محسنان ، وحكوا : كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها ، فروعي في كلا شيئان اللفظ والمعنى ؛ فلرعاية جانب اللفظ أعرب بالحركات الثلاث تقديراً لتعذر ظهور الإعراب فيه لكون آخره ألفاً ؛ إذ الألف لا تقبل الحركة ، فالإعراب إذا
لم يكن ظاهراً بأن كان متعذراً كـ (عصا) ، أو مستثقلاً ، كما أن الضمة والكسرة تثقلان على الياء كـ (القاضي و الغازي) ، ما لم يكن ما قبله ساكناً كـ(ظبي) ، وكما إذا كان الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة حكماً وسبقت أحدهما بالسكون كـ (مسلمِيَّ)[3] يكون تقديرياً .

ولرعاية جانب المعنى أعرب بالحروف كالتثنية .

والثالث : في لفظ (اثنان) و (اثنتان)[4] من العدد فإنهما وإن لم يكونا تثنيتين لعدم المفرد من لفظهما إلا أنهما في الصورة والمعنى يدلان على معنى التثنية فأعربا بالحروف .

١- مغنى اللبيب ١ / ٢٢٣ / وابن الانباري هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، له مصنفات منها الأضداد ، المقصور والمدود ، المذكر والمؤنث (ت : ٣٢٨ هـ) تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٣ / ٢٠١ ، بغية الوعاة ١ / ٢١٢ .

٢- المذكر والمؤنث ٢ / ٢٧٢،٢٧٣ .

٣- أصلها مسلمون أضيفت إلى ياء المتكلم وأصبحت مسلموي ثم قلبت الواو ياء فأدغمت بالياء الأخرى لتصير مسلمِيَّ .

٤ – ينظر شرح قطر الندى ٤٨ .

ومن الإعراب بالحروف الناقص ما كان في حالة رفعه بالواو وفي نصبه وجره بالياء ، وذلك أيضاً في ثلاثة (٣ ب) مواضع :

الأول : في جمع المذكر السالم[١] ، نحو : مسلمون ومسلمين .

والثاني : في لفظ (أولوا)[٢] وهو جمع (ذو) ومن غير لفظة نحو : أولوا[٣] مال، أولي[٤] مال ، بالواو في الرفع والياء في النصب والجر .

والثالث : في عشرين وأخواتها إلى تسعين [٥] ، نحو : عشرون وعشرين ، بالواو في الرفع ، والياء في النصب والجر .

---

١ – ينظر اللمع ٢٠ .

٢ – همع الهوامع ١ / ١٧٢ .

٣ ، ٤ (الو ، الي) كذا في الأصول والصحيح ما أثبتناه.

٥ – نفسه ١ / ١٧٠ .

[العوامل وأقسامها]

ثم إن الكلمة مطلقاً اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً على قسمين : عامل ومعمول [1] .

والعامل : إما لفظي وإما معنوي[2] .

واللفظي إما سماعي [3] وإما قياسي[4] .

[أولاً : العوامل اللفظية] :-

[العوامل اللفظية السماعية] :

أ- العوامل اللفظية السماعية من الحروف أحد وأربعون حرفاً ، وهي ستة أنواع :

النوع الأول : حروف تجر الاسم فقط ، وهي سبعة عشر حرفاً : الباء ، ومن ، وإلى ، وفي ، واللام ، وعن ، وحتى ، ورب ، وعلى ، والكاف ، ومذ[5] ، ومنذ[6] ، وواو القسم ، وتاؤه ، وحاشا [7] ، وعدا [8] ، وخلا [9] .

---

[1] – العامل هو ما أثر فيما دخل عليه رفعا أو نصبا أو جراً أو جزما ، وما لم يكن عاملاً أو معمولاً يسمى المهمل كهمزة الاستفهام مثلاً .

[2] – قسم على أساس أن العمل إذا كان أثراً للفظ في التركيب يمكن نسبة العمل إليه سمي العامل لفظياً ، أما إذا كان الباعث عليه معنى ذهنياً لا يدل الكلام عليه بلفظ من ألفاظه فإن العامل هنا يسمى عاملاً معنوياً . ينظر : المصباح في علم النحو : ٨ .

[3] – وهو ما يرتكز على السماع في عمله دون الاستناد إلى قاعدة كلية . ينظر : المصباح في علم النحو ٨ .

[4] – وهو الذي يرتكز عمله على قاعدة كلية غير محصورة الموضوع . ينظر : المصباح في علم النحو ٨ .

[5] ، [6] – يحتملان الاسمية والحرفية ، ويرفع ما بعدهما إذا كانا اسمين ، ويتحتم كونهما اسمين إذا وليهما فعل ، ينظر اللمع ١ / ٧٥ ، أسرار العربية ١ / ٢٤٤ ، المصباح في علم النحو ٨٤ .

[7] – وهي مشتركة بين الفعلية والحرفية ، رأي سيبويه والبصريين أنها حرف جر ، ورأي المبرد والكوفيين أنها فعل ، وأضاف ابن هشام أنها تحتمل الاسمية أيضاً ، ينظر الكتاب ٢ / ٣٦٨ ، المقتضب ٤ / ٤٢٦ ، أسرار العربية ١٩٠ ، مغنى اللبيب ١٣٠ .

[8] ، [9] – عدا وخلا مشتركان بين الفعلية والحرفية ، فإذا أدخل (ما) عليهما فلا يكونان إلا فعلين . ينظر المفصل ٩٦ .

ويجمعهما هذا التركيب :

(اِشْتَغِلْ بالعلم من الصِّغر إلى الكِبَر في أكثر الأوقات للتخلَّص عن الجهل حتى تكون عالماً ، فرب رجل عالم رأيته على القوم كإمام مذ يوم خلقه الله ومنذ يوم خلق المخلوقات فوالله وتالله ، ما خاب من صحح نيته وطلب ، وجدَّ ، فإن (من طلب وجدَّ وجدَ) فَاَصْحَبْ بقوم عالمين حاشا عمرَ ، وجاهلٍ ، وعدا بشرٍ الذي لم يصحح نيته ، ولم يطلب ، وخلا بكرٍ (٤ / أ) الذي صحح نيته ولم يطلب) .

النوع الثاني : حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ستة أحرف : إنّ وأنّ ، وكأَنَّ ، ولكنَّ ، وليتَ ولعلَّ ؛ وفي لعلَّ إحدى عشرةَ لغةً أشهرُها " لعلَّ ، وعلَّ " كما ذكر في الرضي[١] ، ويجمعها أيضاً قولنا : (إنَّ العلمَ لشريفٌ ، وبلغني أَنَّ طلبَ العلم فريضةٌ . لكنَّ الصلاحَ لازمٌ لطالب العلم ، فكأنَّ العالم الفاسق غيرُ عالمٍ لعدم الانتفاع به ، وليتَ الطالبَ يستغرق أوقاتَه في العبادة ولعلَّ الطالبينَ منتفعونَ به) .

النوع الثالث : حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر وهما : ما ، ولا [٢] .

---

١ – شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٧٣ / والرضي هو : نجم الدين محمد بن الحسن الرضي من علماء العربية ، له شرح الكافية وشرح الشافية وغيرهما ، (ت : ٦٨٦ هـ) تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، شذرات الذهب ٥ / ٣٩٥ .

٢ – وهما المشبهتان بليس ومثلهما (لات ، وإنْ) ينظر المفصل ١١٢ .

النوع الرابع : تنصب الاسم المفرد فقط ؛ وهي سبعة أحرف[١] : الواو بمعنى مع [٢] ، وإلا [٣] ، ويا وأيا ، وهيا ، وأي ، والهمزة [٤] .

النوع الخامس : حروف تنصب الفعل المضارع ؛ وهي أربعة : أن ، لن ، كي ، إذن .

النوع السادس : حروف تجزم المضارع ، وهي خمسة أحرف :

إن : تجزم الفعلين شرطاً وجزاءً [٥] ، ولام الأمر ، ولا النهي ، ولم ، ولمّا وهذه الأربعة تجزم فعلاً واحداً . وستجيء الأمثلة في الشرح إن شاء الله تعالى .

ب- وأما العوامل اللفظية السماعية من الأسماء فاثنان وعشرون اسماً ؛ وهي ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أسماء تجزم الفعلين[٦] على معنى (إنْ) يقال لها (٤ / ب)

---

١ – الأول واو المعية والثاني إلا الاستثنائية ، والخمسة الأخر حروف النداء .

٢ – وهي واو المصاحبة واو الصرف .

٣ – وقد اختلف في الناصب للاسم الواقع بعد (إلا) وتباينت الآراء فيه ، ينظر أسرار العربية ١٨٥ ، اللباب ١ / ٣٠٣ .

٤ – وحروف النداء ليست عاملة في المنادى فناصبه فعل مضمر تقديره (أدعو) ، حذف الفعل ونابت حروف النداء عنه ، ينظر شرح ابن عقيل ٤٦٢ .

٥ – تعددت الآراء في مسألة عامل الجزم في جواب الشرط ، هل هو حرف الشرط أم غيره ، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٠٢ .

٦ – ينظر هامش ٥ .

أسماء منقوصة [١] وهي تسعة أسماء : من ، وما ، وأي ، ومتى ، ومهما ، وأين ، وأنى ، وحيثما ، وإذما [٢] .

النوع الثاني : أسماء تنصب أسماء النكرات على التمييز وهي أربعة أسماء : أولها (عشرة) إذا ركبت مع أحد أو اثنين إلى تسعة وتسعين ، والثاني كم الاستفهامية والثالث كأي ، والرابع كذا .

النوع الثالث : كلمات تسمى أسماء الأفعال[٣] ، وهي تسع كلمات [٤] ؛ ست منها تنصب وهي : رُوَيدَ ، وَبَلَه ، ودُونَكَ ، وعَلَيْكَ ، وها [٥] ، وحَيَّهَلْ ، والرافعة منها ثلاث كلمات : هَيْهَاتَ ، وشَتَّانَ ، وسُرْعَانَ ، وسيجيء تفصيل هذه الكلمات في قول المصنف (فدونك فيه) إن شاء الله تعالى .

ج- وأما العوامل اللفظية السماعية من الأفعال ثمانية وعشرون فعلاً وهي أربعة أنواع:

النوع الأول : الأفعال الناقصة [٦] ترفع الاسم [٧] وتنصب الخبر وهي على قول

---

١ - ربما سماها منقوصة لأنها مبهمة .

٢ - وهو حرف ، وقد ذكره الشارح ضمن الأسماء الجازمة ، ينظر شرح ابن عقيل ٥١٩ وعلية قول ابن مالك في الألفية :

...... ، وحرف إذما　　　　كإن ، وباقي الأدوات أسما

٣ - اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا ، أوضح المسالك ٤ / ٨١ .

٤ - قوله : (وهي تسع كلمات) يقصد المتعدية منها إلى اسم ظاهر وقد أشار إلى هذا في نهاية شرحه .

٥ - في أ (يا) تحريف .

٦ - سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ، شرح الرضي على الكافية ٤ / ١٨١ .

٧ - هذا رأي البصريين وأما رأي الكوفيين فإنه باق على رفعة الأول ، ينظر الإنصاف ١ / ٤١ إلى ٥١ .

الشيخ عبد القاهر[1] : ((ثلاثة عشر فعلاً : كان ، وصار [2] ، وأصبح ، وأمسى، وأضحى ، وظل ، وبات ، ومازال ، ومابرح ، وما فتئ ، وما انفك ، ومادام ، وليس ، وما يتصرف[3] منها)) .

النوع الثاني : في أفعال المقاربة [4] ترفع اسماً واحداً ويلزمه بعده أن والفعل في الأكثر ، وسيفصل في الشرح إن شاء الله تعالى ، وهي أربعة أفعال : عسى ، وكاد (٥ / أ) وكَرَبَ ، وأوشك .

النوع الثالث : أفعال المدح والذم ؛ وهي ترفع الجنس المعرف بلام التعريف [5] ، وبعده المخصوص بالمدح والذم : نعم [6] ، وبئس[7] ، وحبذا [8] ، نعم للمدح ، وساء مثل بئس للذم .

---

١ – العوامل المئة على حاشية تسهيل نيل الاماني في شرح عوامل الجرجاني ٢٧ / وعبد القاهر هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن من علماء الأدب والنحو ، واضع أصول البلاغة له أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز (ت : ٤٧١ هـ) تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ١ / ١٨٨ – بغية الوعاة ٢ / ١٠٦ .

٢ – ومثل (صار) في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال ، وهي عشرة ، آض ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار ، وارتد ، وتحول ، وغدا ، وراح . شرح الاشموني ١ / ٢٢٢ .

٣ – وهي على ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال وهو (ليس) و (ما دام) على الصحيح وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو (ما زال) وأخواتها ، فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر . وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها ، ينظر شرح الأشموني ١ / ٢٢٨ .

٤ – هذا من باب تسمية الكل باسم الجزء وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة كاد وأوشك وكرب ، وما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة عسى واخلولق وحرى ، وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو كثير ومنه أنشأ وطفق وجعل وعلق . أوضح المسالك ١ / ٣٠١ .

٥ – و ترفع المضمر على شريطة التفسير ، ينظر اللمع ١٤٠ .

٦ ، ٧ – وهما أصل الباب ، وقد اختلف في كونهما اسمين أم فعلين ، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان وكل فريق له أدلته على رأيه ، ينظر أسرار العربية ١ / ١٠٢ .

٨ – حبذا مدح ولكنها تقع على كل اسم ولا تقع نعم وبئس إلا على معرفة بالألف واللام أو ما أضيف إلى ما فيه ألف ولام أو على المضمر منهما ، ينظر حروف المعاني ١٦ .

النوع الرابع : أفعال الشك واليقين ، وتسمى أفعال القلوب [1] ، وهي سبعة كل منها متعد إلى مفعولين ثانيهما عين الأول [2] : حسبت ، وخلت ، وظننت ، وعلمت ، ورأيت ، ووجدت ، وزعمت .

فهذه أحد وتسعون عاملاً .

[٢- العوامل اللفظية القياسية]

أمَّا ا لعوامل اللفظية القياسية فهي سبعة :

الأول : الفعل على الإطلاق لازماً أو متعدياً ، فالمتعدي يرفع فاعله ، وينصب المفاعيل الخمسة [3] ، والملحقات [4] ، والفعل اللازم يرفع فاعله وينصب غير المفعول به [5] .

والثاني : اسم الفاعل وهو كالفعل .

والثالث : اسم المفعول يرفع ما لم يسم فاعله .

والرابع : الصفة المشبهة ترفع الفاعل .

---

١ – سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب . أوضح المسالك ٢ / ٣١ .

٢ – أي مبتدأ وخبره .

٣ – المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .. ينظر المصباح في علم النحو ١٤٦ ، شرح المفصل ٤ / ٣٠٤ وقد أضاف الحال إلى المفاعيل .

٤ – الملحقات نحو الحال والتمييز . ينظر المصباح في علم النحو ١٤٧ ، شرح المفصل ٤ / ٣٠٥ . وقد جعل ابن يعيش المفعول له والمفعول فيه هي الملحقات بالمفعول .

٥ – أي أنه ينصب المفعول المطلق والمفعول فيه والحال . يقول الزمخشري : والمتعدي وغير المتعدي سيان في نصب ماعدا المفعول به من المفاعيل ، وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن . المفصل ٣٤٢ . ينظر شرح المفصل ٤ / ٣٠٤ .

والخامس : المصدر ويعمل عمل فعله .

والسادس : كل اسم أضيف إلى اسم آخر يجره [1] .

والسابع : الاسم التام [2] .

وسيجيء التفصيل في الشرح على حدة في محله إن شاء الله تعالى . فصارت العوامل بهذه السبعة ثمانية وتسعين عاملاً .

[**ثانياً** : **العوامل المعنوية** :-]

وأمَّا العوامل المعنوية فاثنان :

الأول : معنى الابتداء (٥ ب) عامل في الابتداء والخبر [3] .

الثاني : وقوع الفعل المضارع موقع الاسم ، عند البصريين [4] ، وعند الكوفيين [5] كون الفعل المضارع مجرداً عن النواصب والجوازم عامل في الفعل المضارع ، نحو : زيدٌ سعيدٌ ويَسْعَدُ ، فالجملة مئة عامل .

---

١ – العامل في المضاف إليه حرف الجر أو تقديره . شرح المفصل ٢ / ١٢٣ .

٢ – وهو المميز المبهم ، فإنه يعمل في التمييز ، وسمي التام لأنه يكتفي بما به التمام من تنوين أو نون تثنية ، أو نون شبه الجمع . ينظر المصباح في علم النحو ٧٥ ، ٧٦ .

٣ – ينظر الإنصاف ١ / ٤٤ إلى ٥٢ ، أسرار العربية ٤٨ .

٤ – الإنصاف ٢ / ٥٥١ ينظر أسرار العربية ٧٨ .

٥ – الإنصاف ٢ / ٥٥١ ، ينظر أوضح المسالك ٤ / ١٤١.

وعند الخليل [1] العامل في الصفة عامل معنوي أيضاً فكونها صفة لمرفوع أو منصوب أو مجرور عامل فيها عنده .

وكان أبو علي[2] والمُطَرِّزِي[3] يختاران هذا المذهب ، وأما عند غيره[4] فالصفة من التوابع ، وذهب الكسائي[5] إلى أن المضارع يرتفع بما صدر به أوائله من الزوائد الأربع . فإذا عرفت هذا ؛

[الاسم المعرب :]

فاعلم أن الأثر المترتب من العوامل في المعرب لفظاً كما في الصحيح الآخر أو في حكمه[6] كـ (دَلْوٍ) ، أو تقديراً [7] كما في الناقص ؛ أربعة : رفع ، ونصب وجر ، وجزم .

---

١ – ينظر الجمل ٣٠٣ ، الكتاب ١ / ٤٢١ ، ٤٢٢ ، همع الهوامع ٣ / ١٤٢ / والخليل هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي أو الفرهودي البصري ، أستاذ سيبويه وواضع علم العروض ، من أصحاب التصانيف منها : العين والجمل (ت : ١٧٠ هـ) تنظر ترجمتة في إنباه الرواة ١ / ٣٧٦ – بغية الوعاة ١ / ٥٥٧ .

٢ – وهذا مغاير لكلام أبى علي في الإيضاح ٢١٤ إذ يقول : (وجميع هذه التوابع يجرى عليه إعراب الاسم الذي تتبعه) / وأبو علي هو الحسن بن أحمد أستاذ ابن جنى ، من النحاة الأعلام ، له الإيضاح والتذكرة وغيرهما (ت : ٣٧٧ هـ) تنظر ترجمته في : إنباه الراوة ١ / ٣٠٨ ، بغية الوعاة ١ / ٤٩٦ .

٣ – المصباح في علم النحو ١٢٤ / والمُطَرِّزِي هو : أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي ، أديب ، نحوي ، لغوي ، له مصنفات منها : المصباح في علم النحو والإقناع في اللغة (ت : ٦١٠ هـ) . تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ٣٣٩ ، بغية الوعاة ٢ / ٣١١ .

٤ – منهم : ابن جنى – الخصائص ٢ / ١٦٠ ، و العكبري – اللباب ١ / ٢٩٠ ، والانباري – أسرار العربية ٢٦١ .

٥ – أسرار العربية ٨٤ / والكسائي هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله ، إمام الكوفيين في النحو واللغة وله مصنفات فيها ، (ت : ١٨٩ هـ) تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ٢٥٦ ، بغية الوعاة ٢ / ١٦٢ .

٦ – يريد أو ما كان جارياً مجرى الصحيح من المعتل ، وذلك إذا سكن ما قبل حرف العلة منه ، وإنما يتأتى ذلك في الواو والياء ، شرح المفصل ١ / ١٥١ .

٧ – أي يقدر الإعراب على حرفه الأخير ولا يظهر ، إما للتعذر كما في المنقوص ، أو للاستثقال كما في المقصور . شرح الرضي على الكافية ١ / ٥٦ .

إلاَّ أنَّ الجزم مخصوص بالفعل كما أنَّ الجرَّ مخصوص بالاسم فلا تأثير للعوامل في المبني إلاَّ محلاً .

فالفعل المرفوع نحو : ينصر ينصران ، ينصرون إلى آخره .

والفعل المنصوب : لن يجهل من يعلم ويتعلم ، ولن يجهلا ، ولن يجهلوا ، ولن تجهل ، ولن تجهلا ، ولن تجهلْن .

والفعل المجزوم نحو : ﴿ إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾[1] فإنَّ (إنْ) كما عرفت آنفاً تجزم الفعلين ، ما لم تكن زائدة لمجرد تأكيد النفي نحو[2] : < من الكامل >

مَا إِنْ مَدَحتُ (٦ / أ) مُحَمَّداً بِمَقَالتِي   لَكِنْ مَدَحْتُ مَقَالتِي بِمُحَمَّدِ

أو نافية كقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴾ [3] ، أو مخففة من الثقيلة نحو : ﴿ إِن كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [4] .

---

١ – محمد (٨) .

٢ – البيت لحسان بن ثابت وقد أخل به ديوانه وهو له في المثل السائر ٢ / ٣٥٧ ، وصبح الأعشى ٢ / ٣٢١ .

٣ – النساء ٦١ .

٤ – هود ١١١ .

[**المرفوعات** :]

أما المرفوعات من الاسم فسبعة [1] :

الأول : الفاعل نحو : علمَ زَيْدٌ الْمَسْأَلَةَ .

والثاني : مفعول ما لم يسم فاعله نحو : أُكْرِمَ زيدٌ .

والثالث : المبتدأ .

والرابع : الخبر نحو : زيدٌ عَالِمٌ ، وَمَا قَائِمٌ الْزَيْدانِ وأقائِمٌ الزيدَانِ .

والخامس : خبر (إِنَّ) وأخواتها نحو : إنَّ زيداً عالِمٌ .

والسادس : خبر (لا) التي لنفي الجنس : لا غلام رجل ظريف فيها .

والسابع : اسم (ما) و (لا) المشبهتين بليس نحو : ما زيدٌ قائِماً ، ولا رجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ .

[**المنصوبات** :]

أما المنصوبات فستة عشر :

الأول : المفعول المطلق نحو : جلست جلوساً وَجَلْسَةً ، وَجِلْسَةً .

الثاني : المفعول به نحو : عَرَفْتُ زَيْداً .

الثالث : المنادى إذا كان مضافاً ، أو مشبهاً به ، أو نكرة [2] نحو : يَا عَبْدَ اللهِ ،

---

[1] – لم يذكر الشارح اسم كان وأخواتها .

[2] – يقصد النكرة غير المقصودة ، أما النكرة المقصودة فهي بحكم المعرفة .

ويا طالعاً جبلاً ، ويا رجلاً .

الرابع : ما أضمر عامله على شريطة التفسير [1] مثل : زيداً ضربته ، وزيداً مررت به ، وزيداً ضربت غلامه وزيداً حبست عليه ، فـ (زيداً) منصوب بفعل يفسره ما بعده أي ضربت ، وجاوزت ، وأهنت ، ولا بست .

الخامس : التحذير نحو : إياك والأسد بتقدير بَعِّد [2] .

السادس : المفعول فيه نحو : رأيتُهُ (٦ ب) يوْمَ الجُمُعَةِ .

السابع : المفعول له نحو : ضربتُهُ تَأْدِيباً .

الثامن : المفعول معه نحو : اسْتَوى المَاءُ والخَشَبَةَ .

التاسع : الحال نحو : جَاءَنِي زَيدٌ مَاشِياً .

العاشر : التمييز نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً .

الحادي عشر : خبر كان وأخواتها نحو : كانَ زَيْدٌ قَائِماً .

الثاني عشر : اسم إن وأخواتها نحو : إنَّ زيداً قائمٌ .

الثالث عشر : المنصوب بلا التي لنفي الجنس نحو : لا غُلاَمَ رَجُلٍ .

الرابع عشر : خبر ما .

الخامس عشر : خبر لا المشبهتين بليس نحو : مَا زَيْدٌ قَائِماً ، وَلاَ رَجُلٌ حَاضِراً .

---

١ – هو المشغول عنه ، ينظر شرح ابن عقيل ٢٠٦ .

٢ – الكتاب ١ / ٣٣٠ ، أوضح المسالك ٢ / ١٨٥ .

[المجرورات :]

أما المجرورات : فهو الاسم المضاف إليه[1] بالإضافة المعنوية نحو : غُلاَمُ زيدٍ ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ ، وضَرْبُ الْيَوْمِ وبالإضافة اللفظية [2] كما في إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، أو مفعوله ، وإضافة اسم المفعول إلى ما لم يسم فاعله وإضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها نحو : ضارب زيد ، ومضروب الغلام ، وحسن الوجه .

[التوابع :]

أما المعربات بالتبعية[3] فهي معربة بإعراب ما سبق وهي التوابع الخمسة :

الأول : الصفة نحو : جَاءَنِي زَيدٌ الْعَالِمُ [4] ، وَجَاءَتْنِي هِنْدٌ الْجَاهِلُ أبُوهَا [5] ، وسيتبين أحوالها في الشرح إن شاء الله تعالى .

والثاني : العطف بالحرف نحو : جاءني (٧ / أ) زيدٌ وعمروٌ ، وهكذا البواقي من حروف العطف ؛ وهي عشرة عند الأكثر : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، و أو ، وأم ، ولا ، وبل ، ولكن ، وإما ، وفي الأخير خلاف [6] .

---

١ – لم يذكر الشارح المجرور بحرف الجر ، ففي تعريف ابن الحاجب للمضاف إليه هو : (كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً ، أو تقديراً) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٠١ ، أي أن المجرور بحرف جر ظاهر مضافاً إليه (لفظاً) والمجرور بالإضافة قدر فيه حرف الجر حسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه . وقيل لحروف الجر حروف الإضافة ، لأنها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها . ينظر شرح المفصل ٢ / ١٢٣ .

٢ – تسمى لفظية لأنها لمجرد التخفيف ، وهو أمر لفظي . شرح قطر الندى ٢٥٤ .

٣ – وهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة . المفصل ٣٧ .

٤ – الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في الإفراد والتثنيه والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث. شرح الرضي ٢ / ٣٠٦، ٣٠٧ .

٥ – الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في التعريف والتنكير ، أما في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فهو كالفعل . ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٠٨ .

٦ – لم يعد أبو على الفارسي (إما) في حروف العطف لدخول العاطف عليها ، ووقوعها قبل المعطوف عليه . الإيضاح ٢٢٤ .

والثالث : التأكيد نحو : جاءني زَيدٌ زيدٌ ، وجاءني زيد نفسه ، وجاءني القوم كلهم أجمعون .

والرابع : البدل نحو: ﴿ اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾[1] ، ورأيت زيداً وجههُ [2] ، وسلبت زيداً ثوبَهُ [3] ، وضربت رجلاً حماراً [4] .

الخامس : عطف البيان نحو : أقسم بالله أبو حفص عمر .

[الاسم المبني :]

اعلم أنك لما عرفت الأقسام والآثار المترتبة على الاسم المعرب إجمالاً لزم عليك أن تعرف أقسام المبني[5]أيضاً إجمالاً ؛ فالضمائر وأسماء الإشارات والموصولات وأسماء الأفعال، والأصوات، والكنايات كلها مبنيات [6]، وكذا المركبات من أسماء العد إلا اثني عشر [7] فإن الجزء الأول منه معرب ؛ لأنه مشابه بالتثنية،

---

[1] – الفاتحة ٥ ، ٦ . بدل الكل من الكل ، أسرار العربية ٢٦٤ .

[2] – بدل البعض من الكل ، الإيضاح ٢٢٠ .

[3] – بدل الاشتمال نفسه ٢١٢ .

[4] – بدل الغلط ، نفسه ٢٢١ .

[5] – والبناء خلاف الإعراب ، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل ، الإيضاح ٧٦ .

[6] – ينظر الأصول في النحو ٢ / ١١٤ ، المفصل ١٦٥ .

[7] – فإنه يعرب بالألف رفعا وبالياء نصبا وجراً ، شرح قطر الندى ١٩ .

والثاني مبني كأن الجزء الثاني وضع موضع النون [١] .

وكذا العقود[٢] لما عرف في إعراب الجمع المذكر السالم[٣] .

وبعض الظروف أيضا مبنيات، فإن بعض الظروف كالجهات الست [٤] معرب ؛ إذا حذف المضاف إليه بحيث صار منسياً [٥] نحو :

رُبَّ بَعْدٍ كَانَ خيراً (٧ ب) مِنْ قَبْلٍ .

أو عوض التنوين عن المضاف إليه[٦] نحو[٧]: < من الوافر >

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً   أَكَادُ أَغُصُّ بِالْمَاءِ اَلفُرَاتِ .

أو ذكر المضاف إليه نحو : تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ مَسْأَلةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ. ومبني إذا حذف المضاف إليه عن اللفظ دون النية . هذا وأما غير الملفوظ من مطلق الكلمة فواقع

---

١ – ينظر أسرار العربية ٦٩.

٢ – أي وكذا العقود معربات .

٣ – ينظر المقتضب ٢ / ١٦٥ .

٤ – وهي فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف . وبعضهم جعل (قبلَ وبعدَ) من الجهات الست . ينظر اللباب ٢ / ٨٣ . و شرح شذور الذهب ٣٠١ .

٥ – حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه . ينظر شرح قطر الندى ٢١ .

٦ – نفسها ، هنا يوجد لبس عند الشارح فحالات إعراب (قبل) و (بعد) : ١– أن يصرح بالمضاف إليه . ٢– أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه . ٣– أن يحذف ولا ينوى شيء وفي هذه الحالة يرجع التنوين . ينظر أوضح المسالك ٣ / ١٥٥ ، ١٥٦ وقد كرر الشارح الحالة الثالثة ولم يذكر الثانية .

٧ – البيت لعبد الله بن يعرب في شرح شواهد الاشموني ١ / ٥٢٢ ، وفي الدرر ٣ / ١١٢ ، وليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ١ / ٤٠٧ وفيه :

أَغَصُّ بِنُقْطَةِ الْمَاءِ الْحَمِيمِ .

الشاهد فيه : (قبلاً) على أن أصله (قبل هذا) ، فحذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه لهذا نُكِّرَ فنُوِّنَ .

في بعض الحروف ، مثل النون المخففة ، والتنوين ، ففي الخفيفة كقوله [1] :

< من المنسرح >

لا تُهِينَ الْفقِيرَ علَّكَ أَنْ تَركَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وفي التنوين في الوقف إلا أنه في النصب تقلب ألفاً [2] نحو : اطلُبْ خَيْراً وَجَزَاءُ الْخِيرِ خَيْرٌ والْمَطْلُوبُ بخَيْرٍ .

---

[1] – البيت للأضبط بن قريع السعدي في البيان والتبيين ٥٤٤ والأمالى ١ / ١٠٨ . و شرح شواهد الاشموني ٢ / ٢٢٦ وهو بلا عزو في الجمل ٣٣٣ ، المفصل ٤٥٩ . الشاهد فيه : قوله (لا تهين) حيث حذف نون التوكيد الخفيفة لتخلص من التقاء الساكنين .

[2] – أي إذا وقف على الاسم المنون .وجاء في الألفية :

تنويناً إثر فتح اجعل ألفا وقفاً وتلو غير فتح احذفا

شرح ابن عقيل ٥٨٨ .

[**شرح تركيب التفتازاني** :]

لنشرع إلى ما نحن بصدده من الشرح :

قال[١] : بسم الله الرحمن الرحيم متيمناً بذكره ومتمنياً لنصره وما النصر إلا من عند الله .

[حرف الباء] : الباء في بسم الله متعلق بمحذوف تقديره بسم الله أركب وكذلك يضمر ويقدر كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له ؛ كالمعلم و المتعلم و الجالس والقائم نحو : بِسْمِ اللهِ أعلّمُ وقس عليه سائر الأفعال .

اعلم أن الباء من الحروف الجارة المحتاجة إلى المتعلق ، أو الاسم الواقع فيه معنى الفعل ؛ لأنها موضوعة لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء [٢] ، فإذا استعملت في كلام ليس فيه فعل تَعَلَّقُ (٨ / أ) هي به يقدر فعل عام مثل الوجود والكون والحصول والاستقرار [٣] .

نحو : زيد في الدار ، أي : حصل ، أو حاصل ، أو وجد ، أو موجود ، أو استقر أو مستقر ، أو مستقر في الدار ، إذا لم توجد قرينة الفعل الخاص وإلا فلا بد من تقدير الفعل الخاص ؛ لأنه أتم فائدة وأتم عائدة .

---

١ – يعنى العلامة التفتازاني .

٢ – سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٤ .

٣ – شرح الأشموني ٢ / ١١٩ .

ويسمى الجار والمجرور ظرفاً وهو لغو ، ومستقر ، قال بعض المتأخرين [1] في تحقيقه إن كان تعلقها به بواسطة متعلق عام أو خاص حذف منسياً ، وله محل من الإعراب يسمى الجار والمجرور ظرفاً مستقراً ، نحو : زيد في الدار لاستقرار معنى عامله فيه وانفهامه منه ولذا قام مقام الفعل وانتقل إليه ضميره .

وإن كان تعلقها بالذات لا بالواسطة ولم يكن له محل من الإعراب فظرف لغو ، كما إذا ذكر الفعل مطلقاً .

فتعلق الباء هاهنا بمحذوف خاص بلا واسطة وهو أركب بقرينة قوله هذا تركيب غريب ، وتقديم المعمول في البسملة أوقع في جميع صور جعل الفاعل البسملة مبدأً لفعله وأدل على الاختصاص [2] ، فإن المشركين كانوا يبدؤون في أفعالهم بأسماء أصنامهم فيقولون :

باسم اللات (٨ / ب) باسم العزى .

وأدخل في التعظيم لظهور أنه في تقديم الاسم تعظيماً للمسمى ، كما في قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ [3] أي : به أجراها وأرساها ، لا بهبوب الرياح والمرساة كما يتوهم . وهذا إذا جعل بسم لله خبراً لمجراها [4] لا متعلقا باركبوا ، ولا حالاً من

---

١ – منهم خالد بن عبد الله الأزهري ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٨٢ ، مصطفى محمد عرفه الدسوقي في حاشيته على مغنى اللبيب ٢ / ٥٣٤ ، ٥٣٥ .

٢ – يجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله عز وجل بالابتداء ، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل ، ينظر الكشاف ١ / ٣ .

٣ – هود ٤١ .

٤ – إعراب القرآن ٢ / ٢٨٣ ، الكشاف ٢ / ٣٩٥ .

فاعل اركبوا ، أي : اركبوا فيها مسمين الله تعالى ، أو قائلين : باسم الله وقت إجرائها وإرسائها أو مكانهما [١] .

على أن المجرى أو المرسى الوقت أو المكان أو المصدر والمضاف محذوف .

فإن قيل اسم الله تعالى أهم عند كل مؤمن على كل حال فيلزم على هذا ؛ أن يقدم الظرف في جميع المحال.

أجيب بأنه من حيث هو اسمه يتعلق به اهتمام ، وقد يعرض بحسب المقام اهتمام آخر ، كما إذا قصد الاختصاص فإذا اجتمع الاهتمامان قدم كما في التسمية ، وأما قوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ [٢] فعارضة الاهتمام بالقراءة فكان أولى بالاعتبار ليحصل المقصود [٣] من طلب أصل القراءة ، ولو قدم الاسم لفات الغرض الأولى و أفاد أن المطلوب كون مفتتحه باسم الله تعالى (٩ / أ) لا باسم الأصنام .

واختلف في المحذوفات في القرآن ومقدراته هل هي منه أم لا ، وحققه بعضهم إن كان معانيها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزوم مافي متعارف اللسان فهي من معانيه ، وأما ألفاظها فليست منه .

وأما ما لا يجوز التلفظ به أصلا كالضمائر المستترة فأمر اصطلاحي ادعاه النحاة وجعلوها معتبرة تقريبا للفهم .

وإنما كسرت الباء ، ومن حق الحروف المفردة ، من حروف المعاني – لا من حروف المباني – أن تفتح لأنها مبنية لا يختلف آخرها فالأصل فيه السكون لكنه

---

١ – الكشاف ٢ / ٣٩٤ .

٢ – العلق ١ .

٣ – هنا تقديم الفعل أوقع لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم . الكشاف ١ / ٣ .

تعذر فيها لأنها لكونها كلمة برأسها تقع في الابتداء ، والسكون متعذر فيه ، فصير إلى فتحة هي أخت السكون في الخفة ولاختصاص الباء وتميزها من بين الحروف بلزوم الحرفية والجر[1] ، وكل من الحرفية والجر يناسب الكسر ؛ أما الجر فلموافقة حركة الحرف أثرها ، وأما الحرفية فلا قتضائها السكون الذي هو عدم الحركة ، والكسر بمنزلة العدم لقلته ، إذ لا يوجد في الأفعال ، ولا في غير
(٩ / ب) المنصرف من الأسماء ، ولا في الحروف إلا نادرا.

والنقض بواو العطف وفائه مدفوع بعدم لزوم الجر فيهما . وبكاف التشبيه أيضا مدفوع بعدم لزوم الحرفية فيه .

وبقي النقض بواو القسم وتائه ؛ وأجيب بأن عملهما بنيابة الباء فكان الجر ليس أثرا لهما في الحقيقة .

وأما اللام فيكون مكسورا إذا كان لام الأمر ، ومفتوحا إذا كان لام الابتداء الداخل على الاسم ، وإذا كان جارا ودخل على الاسم المظهر يكون مكسورا ، وإذا دخل على الضمير يكون مفتوحا .

[اشتقاق الاسم :]

---

١ - المقتضب ١ / ٢٥٥ . ينظر أسرار العربية ٢٢٩ .

والاسم مشتق من السمو ، وهو الارتفاع عند البصريين[1] في الأسماء التي حذف أعجازها ، كابن وابنة ، فإن أصل اسم سمو ، كما أن ابن بنو وأصل ابنة بنوة ، حذفت الواو لكثرة الاستعمال، وخص الأعجاز بالحذف لكونها محل التغير ، وبنيت أوائلها على السكون وأدخل عليها همزة الوصل .

وعند الكوفيين [2] مشتق من السمة وأصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل .

وقد طال البحث والنزاع عند العلماء في أن الاسم هل هو عين (١٠ / أ) المسمى أو غيره [3] حتى قال الإمام الرازي[4] : إن لم تجد شيئا معتدا به في نزاع إنه الاسم هل هو عين المسمى أو غيره [5] لأنه إن أريد به اللفظ فغير المسمى ، وإن أريد به ذات المسمى فهو عين المسمى[6]. فعلم من هذا أن النزاع لفظي .

[**مسألة** :]

---

١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٦ .

٢ – الإنصاف ١ / ٦ .

٣ – ينظر الخصائص ٣ / ٢٤ .

٤ – التفسير الكبير ١ / ١٠٩ / والإمام الرازي هو أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن حسين القرشي ، مفسر متكلم إمام وقته في العلوم العقلية له مصنفات منها : التفسير الكبير الذي سماه مفاتيح الغيب وكتاب المحصول ، والمنتخب (ت : ٦٠٦ هـ) . تنظر ترجمته في طبقات الشافعية للأسنوي ٢ / ١٢٣ ، طبقات المفسرين ٢ / ٢١٥ .

٥ – ((حتى قال الإمام ... المسمى أو غيره)) ساقط من ج .

٦ – ((وإن أريد به ... عين المسمى)) ساقط من ب .

فإن قيل : من قواعدهم إن وضع الخط على حكم الابتداء دون الدرج فكان يجب وجوبا عاديا أن يكتب الألف ههنا [1] لثبوتها في الابتداء كما كتبت في ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[2] .

أُجِيبَ بأن الأصل ذلك ولكنه يحذف ههنا لكثرة الاستعمال العارضة بحسب اللفظ والكتابة ، وهي مما يوجب التخفيف[3] من أي وجه كان .

[في شرح لفظة اللّه]

ولفظة الله اسم للذات المتصف بجميع الكمالات وهو كما يدل على الذات المسمى ، كذلك يدل على هذا المعنى أعني اتصافه بجميع الكمالات ، لكن الدلالة الأولى وضعية ، والثانية عملية ، من قبيل دلالة حاتم على الجود .

ولهذا يؤثر على سائر أسمائه تعالى .

[في شرح الرحمن الرحيم :]

ثم لما ذكر أوصافه الكمالية جملة في ضمن ذكر علمه الخاص ، أخذ يفصل بعض كمالاته الإفضالية في مقام الثناء شكرا له .

---

١ – المقصود في ((بسم الله)) ، ((إذا نطقوا بها مبتدئين زادوا الهمزة ، لئلا يقع ابتداؤهم بالساكن ... وإذا وقعت في الدرج لم يفتقر إلى زيادة شيء)) الكشاف ١ / ٤ .

٢ – العلق ١ .

٣ – وقعت في موقع لا يجهل القارئ معناه ، ولا يحتاج إلى قراءته ، فاستخف طرحها ؛ لأن من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذا عرف معناه . معاني القرآن ١ / ٢ .

فقال : ((الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ)) هما مجروران صفتان لله فعلان وفعيل من رحم صفتان (١٠/ ب) مشبهتان ، كالغضبان من غضب ، والعليم من علم .

والرحمة في اللغة [١]: رقة القلب وانعطاف تقتضي التفضل و الإحسان ، وأسماء الله تعالى الدالة على الصفات التي لا يمكن ثبوتها له تعالى لا تؤخذ إلا باعتبارها الغايات التي هي أفعال يمكن صدروها منه تعالى دون المبادئ التي تكون انفعالات لا يمكن اتصافه بها [٢] تعالى ، فلا يراد بهما رقيق القلب والمنعطف ، بل يراد بالرحمن الرحيم : اَلمُحْسِنُ اْلمُنْفَصِلُ بِالإِرَادَةِ وْالاخْتِيَارِ .

[الحال :]

وقوله : متيمنا بذكره ومتمنيا لنصره كلاهما منصوبان حالان من فاعل الظرف .

والحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به لفظا أو معنى[٣] ، حقيقة أو حكما مثل : عَرَفْتُ زَيْداً قَائِماً .

وزيد في الدار قائما ، وهذا زيد قائما[٤] .

---

١ – اللسان (رحم) .

٢ – في الأصول به (تحريف) والصحيح ما أثبتناه .

٣ – ينظر اللمع ١ / ٦٢ . ويصح مجيء الحال من المضاف إليه نحو : ﴿ مِلَّةَ إِبْراهِيم حنِيفاً ﴾ ، ينظر شرح شذور الذهب ٣١٦ ، شرح ابن عقيل ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

٤ – وقوله ((وزيد في الدار ... زيد قائما)) ساقط من ج .

[**تنكير الحال وتعريف صاحبها** :]

وشرطها أن تكون نكرة وذو الحال معرفة [1] غالباً أي كونه معرفة في غالب الأحوال لأن النكرة أصل ، والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور علة لكونها نكرة ولا معنى للتعريف لكونه ضائعاً ، وقد كان الغالب في ذي الحال التعريف ، لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين أمثالها (١١ / أ) – أعني وصفها – أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها – أعني حالها – ؛ لأن الأولى أن يبين الشيء أولاً ، ثم يبين الحدث المنسوب إليه[2] ، ثم يبين قيد ذلك الحدث ، فعلى هذا أولت المعرفة حالاً [3] ، لأن التعريف عبث ضائع ولم تؤول النكرة ذا الحال [4] ، لأن غايته أنه على خلاف الأولى ، فقولنا : (غالباً) يرجع إلى تعريف صاحبها ، لا إلى تنكيرها ، لأن تنكيرها واجب لا غالب [5] .

فإن كان ذو الحال نكرة وجب تقديمها [6] . مثل : جاءني راكباً رجلٌ ، لدفع الالتباس بالوصف في صورة نصب ذي الحال :

إلا إذا خصص بوصف ، كما تقول : مررت برجل ظريف قائماً .

أو بالإضافة نحو : نظرت إلى جارية رجل محتالة .

---

١ ، ٢ – شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٥ ، ١٦ .

٣ – أي حين وقوع المعرفة حالاً تؤول بنكرة ، ينظر شرح ابن عقيل ٣١٥ .

٤ – أي حين وقوعها صاحب حال .

٥ – شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٦ .

٦ – ينظر شرح الأشموني ٢ / ١٠ .

أو سبقه نفي أو شبهه نحو : ما جاءني أو قلما جاءني رجل راكباً [1] .

وفي الكافية [2] ((ولا تقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الأصح)) .

[**عامل الحال** :]

اعلم أن عامل الحال الفعل ، أو ما يشبهه [3] من اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة والمصدر ، أو معناه (١١ ب) أي : ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف ، والجار والمجرور ، وحرف التنبيه نحو : ها أنا زيد قائماً ، عند من جوَّز (ها) ، التنبيه [4] من دون اسم الإشارة .

واسم الإشارة ، نحو : ذا زيد راكباً .

وحرف النداء ، نحو : يا ربنا منعماً .

وأما حرفا التمني والترجي، نحو : ليتك قائماً في الدار، ولعلك جالساً عندنا .

---

١ – ينظر المقتضب ، الإيضاح ١٧١ . وزاد ابن مالك في التسهيل : أن يكون الحال جملة مقرونة بالواو ، أو يكون الوصف به على خلاف الأصل ، أو يشاركه فيه معرفة . شرح التسهيل ٢ / ٢٤٧ .

٢ – شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٤ .

٣ – ينظر المقتضب ٤ / ١٦٨ ، الإيضاح ١٧١ .

٤ – الخليل في الجمل ٢٨٢ ، ابن جنى في اللمع ١٠٤ ، الزمخشري في المفصل ١٨١ وغيرهم .

فالظاهر أنهما ليسا بعاملين، لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين، بل العامل هو الخبر المؤخر على ما ذهب إليه الأخفش[١] ، لكون مضمونه هو المقيد.

وحرف التشبيه ، نحو : زيد كعمرو راكباً .

وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه ، نحو : زيد عمرو مقبلاً .

والمنسوب ، نحو : أنا قرشيٌّ مفتخراً .

واسم الفعل ، نحو : عليك زيداً راكباً .

ولم يستعملوا في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي [٢] . وفي المغني[٣] وتنقسم باعتبارات :

الأول : انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقلة وهو الغالب ، ولازمة وذلك واجب في ثلاث مسائل :

إحداها: الجامدة غير المؤولة بالمشتق ، نحو: هذا مالك ذهباً (١٢ آ)، وهذه جبتك خزاً بخلاف ، نحو : بعته يداً بيد ، فإنه بمعنى متقايضين وهو وصف مستقل ، وإنما لم يؤول في الأول لأنها مستعملة في معناها الوضعي بخلافها في الثاني .

---

١ – شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٤ / والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي ، نحوي شهير وعالم بالأدب واللغة له مؤلفات منها معاني القرآن (ت : ٢١٥ هـ) ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٢ / ٣٦ ، بغية الوعاة ١ / ٥٩٠ ، ٥٩١ .

٢ – وفي هذا توضيح ، ينظر المقتضب ٣ / ٢٧٣ .

٣ – مغني اللبيب ٥١٦ .

الثانية: المؤكدة ، نحو : ﴿ وَلَّى مُدْبِراً ﴾[1]، قالوا : ومنه ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ [2] لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً .

والصواب أنه يكون مصدقاً ومكذباً وغيرهما ، نعم إذا قيل : هو الحق صادقاً ، فهي مؤكدة .

والثالثة : التي دل عاملها على تجدد صاحبها ، نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾[3]

ونحو : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ، الحال : أطول ، ويديها بدل بعض .

قال ابن مالك [4] : ومنه ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنَزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً ﴾ [5] .

وهذا سهو منه [6] ؛ لأن الكتاب قديم . وتقع الملازمة في غير ذلك بالسماع .

ومنه ﴿ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ ﴾ [7] ، إذا أعرب حالاً . وقول جماعة إنها مؤكدة وهم ؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها .

---

[1] – النمل ١٠ .

[2] – البقرة ٩٠ .

[3] – النساء ٢٨ .

[4] – شرح ابن الناظم ٢٢٨ / وابن مالك المقصود هو أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، نحوي ، وهو ابن ناظم الألفية . له شرح الألفية والمصباح ، وشرح لامية الشنفرى (ت : ٦٨٦ هـ) ، تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ١ / ٢٢٥ ، شذرات الذهب ٥ / ٣٩٨ .

[5] – الأنعام ١١٤ .

[6] – رأي ابن هشام ، مغنى اللبيب ٥١٧ .

[7] – آل عمران ١٨ .

الثاني : انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة إلى قسمين : مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة ، نحو : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً ﴾[1]، فإنما ذكر بشر توطئة لذكر سوياً . وتقول : جاءني زيد (١٢ ب) رجلاً محسناً.

١ – مريم ١٦ .

الثالث : انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة : مقارنة وهو الغالب ، نحو : ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾ [1]، ومقدرة وهي المستقبلة، كـ مررت برجل معه صقر صائداً به غداً. أي : مقدراً ذلك .

ومنه : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [2]، ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [3] .

ومحكية : وهي الماضية، نحو : جاءني زيد أمس راكباً .

الرابع : انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : مبنية وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضاً، ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها ، وهي ثلاثة : مؤكدة لعاملها ، نحو : ﴿ وَلَّى مُدْبِراً ﴾ [4] ، ومؤكدة لصاحبها ، نحو : جاء القوم طرا، نحو: ﴿ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾ [5]، ومؤكدة لمضمون الجملة، نحو: زيد أبوك عطوفاً . انتهى

وبعض أحوال الحال يأتي في التمييز؛ في تمييز الحال والتمييز [6] إن شاء الله .

---

[1] – هود ٧١ .

[2] – الزمر ٧٣ .

[3] – الفتح ٢٧ .

[4] – النمل ١٠ .

[5] – يونس ٩٩ .

[6] – قوله والتمييز ساقط من (ج) .

[باء التعدية :]

قوله : بذكره متعلق متيمناً .

اعلم أن حروف الجر تأتي للتعدية المقيدة للفعل القاصر عن المفعول ، وأما التعدية المطلقة التي تنقل معنى الفعل وتغيره ، كالهمزة، والتضعيف ، فهي بهذا المعنى مختصة بالباء (١٣ آ) من بين حروف الجر، نحو : ذهب به ، وقمت به، كما قاله الرضي [١] .

فإذا عرفت هذا ظهر لك أن باء التعدية كالهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول نحو : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [٢] ، ونحو : ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ [٣] ، وقد ترد مع المتعدي كما في قولهم : صككت الحجر بالحجر، ودفعت بعض الناس ببعض، ولذا قال بعضهم : هي الداخلة على الفاعل فتصيره مفعولاً ليشمل المتعدي واللازم .

---

١ – في – ج – القاضي تحريف ، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٨١ .

٢ – البقرة ١٧ .

٣– البقرة ٢٠ .

ومذهب الجمهور : أن باء التعدية بمعنى همزة التعدية فلا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول في الفعل وذهب المبرد [1] والسهيلي [2] إلى أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة .

ورد عليهما بقوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [3] .

وأجيب عنه بأنه من قبيل ﴿ وَجَاء رَبُّكَ ﴾ [4] وهذا ظاهر البعد ويؤيد أن باء التعدية بمعنى التعدية قراءة اليماني [5] : ﴿ أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُم ﴾ [3] .

هذا وقوله[6] : **وما النصر إلاَّ من عند الله** يعني : أنه ما ابتدأ هذا التركيب الجليل إلا باسمه سبحانه وتعالى ، حال كونه متيمناً بذكره ، ومتمنياً لنصره ، والحال أن النصر (١٣ ب) ليس إلا من عند الله ، لا من الأسباب الظاهرة .

---

١ – المقتضب ٤ / ١٤٢ ، يقول المبرد : (وذلك كقولك مررت بزيد فالباء الصقت مرورك بزيد) ، ينظر الجنى الداني ٣٨ ، مغنى اللبيب ١٠٧ ، همع الهوامع ٣ / ١٢ / والمبرد هو : أبو العباس محمد بن يزيد ، نحوي متقدم ، له مصنفات أشهرها المقتضب (ت : ٢٨٦ هـ) . تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣ / ٢٤١ ، بغية الوعاة ١ / ٢٦٩ ، ٢٧١ .

٢ – نتائج الفكر ٣٢٨ يتحدث الإمام السهيلي عن التعدية بالهمز ولم يتطرق إلى (الباء) . الجنى الداني ٣٨ ، مغنى اللبيب ١٠٧ ، ينظر الهمع ٣ / ١٢ / والسهيلي هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله الخثمعي ، مؤرخ ، محدث ، نحوي ، لغوي ، من مؤلفاته : الأمالي و الروض الأنف ، شرح الجمل للزجاجي ، (ت : ٥٨١ هـ) ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة : ٢ / ١٦٢ ، بغية الوعاة : ٢ / ٨١ .

٣ – البقرة ١٧ .

٤ – الفجر ٢٢ .

٥ – البحر المحيط ١ / ٢١٤ / واليماني هو : ابن السميفع محمد بن عبد الرحمن اليماني ، له اختيار في القراءة ينسب إليه ، شذ فيه ، قرأ على أبى حيوة ، تنظر ترجمته في غاية النهاية ٢ / ١٥٠ .

٦ – يقصد العلامة التفتازاني .

فموضوع هذه الجملة الاسمية النصب على الحالية ، من الضمير المضاف إليه النصر إذ النصر مضاف إلى فاعله .

[**المصدر** :]

اعلم أن النصر مصدر والمصدر المتعدي المضاف على خمسة أوجه :

الأول : أن يضاف إلى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا[١] ، نحو : عجبت من دق القصار الثوب .

وحمل المعطوف أو الصفة على المحل جائز[٢] ، نحو : عجبت من دق القصار الحاذق أو وصاحبه .

والثاني : أن يضاف إلى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو : عجبت من ضرب زيد ، أي : من أن ضَرَبَ زيد .

والثالث : أن يبني المصدر للمفعول ويضاف إلى المفعول القائم مقام الفاعل[٣]، نحو: عجبت من ضرب زيد ، أي : من أن ضُرِبَ زيد .

والرابع : أن يضاف إلى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا[٤] ، نحو: عجبت من ضرب اللصِ الجلادُ .

---

١ – ينظر المفصل ٢٨١ .

٢ – شرح المفصل ٤ / ٨١ .

٣ – شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٠٩ .

٤ – نفسه ٣ / ٤٠٨ .

والخامس : أن يضاف إلى المفعول ويترك الفاعل[1] ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَايَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَانُ مِن دُعَاءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾ أي من دعائه الخير .

وأما المصدر اللازم فمضاف إلى الفاعل فقط (١٤ أ) نحو : أعجبني حسنه .

والنصر ههنا مبتدأ ، وما بعد (إلا) وهو الظرف خبره .

[المستثنى :]

اعلم أن المستثنى من الثني وهو الصرف .

لأن المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه وهو منصوب بعد إلا إذا كان منقطعا مثل : جَاءَنِي الْقَوْمُ إلاَّ حماراً ، أَوْ مُتَّصِلاً فِي كَلاَمٍ مُوجَبٍ تَامٍ ، مثل : جَاءَنِي الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً.

أو كان المستثنى مقدما على المستثنى منه ، مثل : جَاءَنِي إلاَّ زَيْداً أَحَدٌ[2] . وَبَعْدَ خَلاَ، وَعَدَا ، وَمَاخَلاَ ، وَمَاعَدَا ، وَلَيْسَ ، وَلاَ يكُونُ .

وأما في غير الموجب فالمختار البدل ، مثل : مَا جَاءَنِي أَحَد إلاَّ زَيْدٌ ،إلا زيداً ، بالرفع علي البدل ، والنصب على الاستثناء[3] . وإذا لم يذكر المستثنى منه فهو على إعرابه الذي يستحقه [4] ويسمى مفرغا ، نحو : مَا جَاءَنِي إلاَّ زَيْدٌ وهو مرفوع

---

١ – شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٠٩ .

٢ – الكتاب ٢ / ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، شرح قطر الندى ٢٤٢ .

٣ ، ٤ – ينظر الجمل في النحو ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، اللمع ٦٦ .

بالفاعلية ، وما ضربت إلا زيداً منصوب بالمفعولية ، وما سرت إلا راكباً ، منصوب على الحالية، وقس على هذا .

وبعد سوي ، وسواء وغير ، ولا يكون المستثنى مجرورا[1] ، وحكم سوى وسواء النصب على الظرفية على الأصح[2] ، وحكم غير في الإعراب حكم (١٤ ب) المستثنى[3] .

ومباحث الاستثناء كثيرة يطول ذكرها ، لكن بعض العلماء ذكروا في تصانيفه مسألة لطفية من الاستثناء المكرر ، كما في شروح[4] المصباح وهي نبذة مما ذكره صاحب المفتاح [5] وصاحب اللباب[6] وكذا في العباب[7] ، ونحن نسرد هذه النبذة على منوال: ما كلمته الكلمة، وهي أنك لو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفي إثباتا ومن الإثبات نفياً[8]، نحو : له عليّ عشرة إلا تسعة، إلا ثمانية، إلا سبعة، إلا ستة، إلا خمسة، إلا أربعة، إلا ثلاثة،

---

١ – الكتاب ٣٦١ ، أسرار العربية ١٩٠ .

٢ – مغنى البيب ١٥١ .

٣ – أسرار العربية ١٩٠ ، أوضح المسالك ٢ /٢٧٧ .

٤ – في ج شرح تحريف .

٥ – أبو يعقوب يوسف السكاكى (ت : ٦٢٦ هـ)، مفتاح العلوم ٢٤١ .

٦ – محمد بن محمد بن السيف الاسفراييني (ت :٦٨٤ هـ) .اللباب للاسفراييني ١١١ .

٧ – العباب في شرح (اللباب للاسفراييني) لعبد الله بن محمد الحسيني نقره كار (ت : ٧٧٦ هـ) لم أقف عليه .

ينظر : كشف الظنون : ١٥٤٣ .

٨ – الاستغناء ٤٥٤ .

إلا اثنين ، إلا واحداً فاللازم خمسة [1] ، ولو قلت له عليَّ عشرة إلا واحداً ، إلا اثنين ، إلا ثلاثة ، إلا أربعة ، إلا خمسة ، إلا ستة ، إلا سبعة ، إلا ثمانية ، إلا تسعة فاللازم واحدٌ [2] .

ومن اللطائف ما ذكر ابن هشام[3] في المغني مما هو مركب من إن الشرطية ولا النافية في صورة الاستثناء في:﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ [4] و﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾ [5] و﴿ إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ ﴾ [6] و﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن ﴾ [7]

---

١ – وطريق التخريج أنه يجعل كل مستثنى وتراً وهو التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفياً وكل شفع وهو الثمانية والستة والأربعة والاثنتان مثبتاً داخلا في الموجب فتخرج تسعة من عشرة فيبقى واحد فتضيف إليه ثمانية فيصير المجموع تسعة فيخرج منها سبعة فيبقى اثنان فتضيف إليها ستة فيصير ثمانية فيخرج منها خمسة فيبقى ثلاثة فتضيف إليها أربعة فيصير سبعة فيخرج منها ثلاثة فيبقى أربعة فتضيف إليها اثنين فيصير ستة فيخرج منها واحد فيبقى خمسة . ولا يجوز في كل وتر إلا النصب لأنه مستثنى من موجب وفي كل شفع الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه غير موجب .

ينظر إعراب القرآن ٢ / ٣٨٥ ، اللباب ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ ، الاستغناء ٤٧٥ .

٢ – اللازم في هذه الحالة واحد لأنه لما استثنى واحداً من عشرة بقي تسعة ، ثم الاستثناء باثنين يكون من العشرة لا من واحد لأن استثناء الأكثر من الأقل لا يصح ، وكذا البواقي كلها من العشرة ، فاستثناء الأخير وهو (إلا تسعة) يخرج تسعة من العشرة فيبقى واحد .

ينظر اللباب ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ ، الاستغناء ٦١٧ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٧٥ .

٣ – مغنى اللبيب ١٧ ، وابن هشام هو أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف من أئمة العربية له فيها المصنفات الكثيرة منها : مغنى اللبيب ، وقطر الندى (ت : ٧٦١ هـ) ، ينظر ترجمته في : النجوم الزاهرة ١٠ / ٣٣٦ ، بغية الوعاة ٢ / ٦٨ ، ٧٠ .

٤ – الأنفال ٧٣ .

٥ – التوبة ٤٠ .

٦ – التوبة ٣٩ .

٧ – هود ٤٧ .

و ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ ﴾ [1] ، وقال[2] : يظن من لا معرفة له ممن يدعي الفضل (١٥ / أ) أنها الاستثنائية حتى بلغه أنه سأل في ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ [3] فقال : ما هذا الاستثناء أمتصل أم منقطع ؟ .

[مقدمة التركيب الجليل]

(هذا تركيب غريب وترتيب عجيب فيه أنواع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع الخمسة والجملتان الاسمية والفعلية ، وغيرها من القواعد النحوية الجملية) .

قوله : ها من هذا للتنبيه، وذا : اسم من أسماء الإشارة، موضوع لمفرد مذكر مشار إليه محسوس بالحس البصر، ولا يخفى أنه أورد المحكوم عليه وهو المقصود الأصلي باسم الإشارة دون غيره من طرق التعبير ليحصره في ذهن الطالب بواسطة الإشارة إليه حسا إن كان هذا متأخرا عن التركيب الجليل أو بتصييره كالمشاهد المحسوس، وتنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية إن كان متقدما وغريب وعجيب، فعيل وهو كما يجيء بمعنى فاعل وبمعنى مفعول[4] يجيء بمعنى مُفْعِل وبمعنى مفاعل[5] كأليم وجليس بمعنى مؤلم ومجالس وقد

---

[1] – يوسف ٣٣ .

[2] – أي ابن هشام ، المغنى ١٨ .

[3] – الأنفال ٧٣ .

[4] – الأصول في النحو ٣ /٨٦ ، المفصل ٢٨١ .

[5] – همع الهوامع ٣ / ٣٦٠ .

يجيء للمبالغة[1] ، قال ابن هشام[2] : قيل إن فعيلا ومفعولا يفترقان من وجهين :

أحدهما : معنوي وهو أن فعيلا أبلغ ، نص (١٥ ، ب) على ذلك ابن مالك [3] فإنه يقال لمن جرح في أنملته مجروح ولا يقال له : جريح ، فعلى هذا كحيل أبلغ من مكحول ، والحق أن فعيلا إنما يقتضي المبالغة للفاعل لا للمفعول[4] ، إذ يقال : قتيل ، والقتل لا يتفاوت [5].

والثاني : لفظي وهو أن فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث[6] فيقال طرف كحيل وعين كحيل ولا يقال إلا عين مكحولة [7] .

---

١ – الخصائص ٣ / ٢٦٨ .

٢ – لم أقف على هذا القول في كتب ابن هشام الأنصاري الموجودة لدينا . يقول ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٢٤٦ ((قد ينوب فعيل عن مفعول)) وأعتقد أنه لابن هشام اللخمي (ت : ٥٧٧ هـ) ينظر : شرح الفصيح ٢٣٧ ، ٢٨٩ .

٣ – يقول ابن مالك : ((فيكون اسم المفعول من فعل متعد في والأصل إلى واحد يتم شبهه بالصفة المشبهة فيجري مجراها)) ينظر شرح الكافية ١ / ٤٨٠ . لا يوجد في شرح التسهيل مايشير إلى ذلك / وابن مالك هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي ، عالم بالعربية له فيها الألفية التي طبقت شهرتها الآفاق ، والتسهيل ، الموصل ، (ت : ٦٧٢ هـ) . ينظر ترجمته في : البلغة ٢٦٩ ، بغية الوعاة ١ / ١٣٠ .

٤ – الخصائص ٣ / ٢٦٧ ، الأصول ١ / ١٢٤ .

٥ – ينظر المغني الجديد ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

٦ – ينظر المفصل ٢٤٩ .

٧ – أي لا يقال عين مكحول ، بمعنى أن (مفعول) الذي بمعنى (فعيل) لا يستوي فيه المذكر والمؤنث وقد يضطر لها في الشعر إذا جاءت بمعنى (عضو) كقول طفيل الغنوي : إذْ هي أَحْوَى مِنَ الرَّبعِيّ حاجِبُه وَالْعَيْنُ بِالإِثْمِدِ الحاريّ مَكْحُولُ

ينظر الكتاب ٢ / ٤٣ والإنصاف ٢ / ٧٧٥ .

[**مسوغات الابتداء بالنكرة** :]

وقوله (فيه) ظرف خبر مقدم، و **(أنواع المرفوعات)** مبتدأ مؤخر ، وقد يكون تقديم الظرف من مسوغات الابتداء بالنكرة، لأن المتقدمين لم يعولوا في ضابطة ذلك إلا على الفائدة [١].

فتتبع ابن هشام [٢] مواطن الفائدة فظهر له الانحصار في عشرة أمور :

أحدها : أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنى ؛ فالأول [٣] ﴿ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ ﴾ [٤] .

والثاني [٥] نحو قولهم : السمن منوان بدرهم، أي : منه بدرهم.

والثالث [٦] نحو : رجيل جاءني .

والرابع [٧]: أن يكون خبرها[٨] ظرفاً.

---

١ – ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٣١ .

٢ – مغنى اللبيب ٥٢٠ .

٣ – قوله (الأول .... مشرك) ساقط من ب وهو الوصف اللفظي .

٤ – البقرة ٢٢١ .

٥ – الوصف التقديري .

٦ – الوصف المعنوي .

٧ – ذكر الشارح الأول والثاني والثالث في تفسير قوله (أحدها) ثم انتقل إلى الرابع من غير أن يذكر الثاني والثالث . وهذا الخطأ موجود في أ ، ب ، ج ينظر مغنى اللبيب ٥٢٠ . وهما : أن تكون عاملة ، والآخر : العطف بشرط كون المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به .

٨ – في الأصول (خبره) وهو تحريف و الصحيح ما أثبتناه .

والخامس : أن تكون عامة .

والسادس : أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي ، نحو : تمرة خير (١٦ أ) من جرادة .

السابع : أن تكون في معنى الفعل ، وهذا شامل [١] لنحو : عجب لزيد ، ولنحو :

﴿ سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴾ [٢] ، ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [٣] .

الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو : شجرة سجدت، وبقرة تكلمت .

التاسع : أن تقع بعد إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا رجل بالباب .

العاشر : أن تقع في أول جملة حالية كقوله [٤] < من الطويل >

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ .

ثم إنه حكم بأن هذا التركيب غريب لأنه بوجازة ألفاظه ولطافة معانيه وشرافة مغانيه[٥] لما كان مشتملاً على القواعد النحوية الجملية صار مستغربا عند من أنكر الخبر ولم يمعن النظر.

---

١ – المراد شامل التعجب والدعاء وغيرهما .

٢ – الصافات ١٣٠ .

٣ – المطففين ١ .

٤ – بلا عزو في شرح التسهيل ١ / ٢٨٢ ، المغنى ٥٢٣ . وشرح شواهد المغنى ٨٦٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٤ .

الشاهد فيه : ونجم ، حيث أتى به مبتدأ – مع كونه نكرة – لوقوعه في صدر جملة حالية .

٥ – المغنى : المنزل الذي كان به أهله ، اللسان : (غنو).

والترتيب : جعل الشيء مرتبة [1] والعجيب : ما يتعجب منه وكيف لا ! وفي هذا التركيب المرفوعات الثمانية بالفعل ، والمنصوبات والمجرورات و التوابع الخمسة والجملتان الاسمية والفعلية ، بل الجمل الأربع عند من عدها أربعة [2] ، لأن الظرفية والشرطية كلتيهما [3] عنده [4] راجعتان إلى الجملتين [5] ، وغيرها من القواعد (١٦ / ب) النحوية الإجمالية .

وليس فيه النداء بما أضمر عامله بالتحذير ، بل فيه ما يوجب الإقبال على الثبات باشتغال العلم والتقرير .

---

١ – مرتبة : كل مقام شديد مرتبة ، والمرتبة المنزلة الرفيعة . اللسان : (رتب).

٢– منهم الزمخشري ، ينظر المفصل ٤٤ ، المطرزي ، ينظر المصباح في النحو ٤١ ، يقول المطرزي : (الجمل أربع : فعلية واسمية وظرفية وشرطية).

٣ – في الأصول (كلاهما) والصحيح ما أثبتناه .

٤ – يقصد العلامة التفتازاني .

٥ – الجملة الظرفية اختصار الفعلية لأن الفعل يقدر معها . والشرطية رجعت إلى الجملة التي وقعت جزاء فعلية أو اسمية . ينظر أسرار العربية ٨٣ ، مغنى اللبيب ٤٢١ ، همع الهوامع ١ / ٥٧ .

[**التركيب الجليل** :]

فالتركيب هذا :

((ضرب إنسان اسمه سلمان القوم كلهم بالسوط والسيف ، يوم الجمعة ، أمام الإمام علي ضرباً شديداً تأديباً ، وعمراً أخاه ممتلئاً غضباً ، إلا رجلاً كان أبوه قائلاً إن الله واحدٌ ، وما النبي كاذباً ، ولا رجل أفضل منه ، عليه الصلاة والسلام، فوجدت الإسلام حقاً . ونعمت الدار الجنة وقد كادت النفس تطير إليها ، فعسى الله أن يدخلني فيها ، فكم مرة تلحن فدونك فيه النحو ومن يمعن فيه نظره لم ينكر عليه خبره)) .

فأما قوله : (**ضرب إنسان اسمه سلمان**) ففيه من العوامل اللفظية القياسية اثنان، ومن العوامل المعنوية واحد ، ومن المرفوعات ثلاثة ، ومن المجرورات واحد .

[**المبتدأ والخبر** :]

فإنسان : فاعل ضرب ، واسمه سلمان : مبتدأ وخبر وعرف ابن الحاجب المبتدأ [1] : بأنه ((هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه ، أو الصفة الواقعة بعد حرف (١٧ أ) النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر ، مثل : زيد قائم، وما قائم الزيدان ، وأقائم الزيدان .

فإن طابقت مفرداً جاز الأمران .

والخبر : بأنه هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة)).

١- شرح كافية ابن الحاجب ١ / ١٩٦ ، شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٢٣ .

وحق المبتدأ التقديم والتعريف وقد يكون نكرة إذا حصلت الفائدة بها ، كما تقدم آنفاً .

وقد يكون الخبر جملة ؛ فلابد من عائد ، وقد يحذف .

[تقديم المبتدأ وجوبًا :]

ووجب تقديم المبتدأ في أربعة مواضع : في مثل: من أبوك[1] ؟، وفي مثل : أفضل منك، أفضل مني[2] وفي مثل : أبوك زيد[3]، وفي مثل : زيد قام [4].

---

١ – يكون مشتملاً على ما له صدر الكلام . شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٥٦ .

٢– المبتدأ والخبر نكرتان متساويتان صالحتان للابتداء بهما ولا قرينة . ينظر مغني اللبيب ٥٠١ . أوضح المسالك ١ / ٢٠٦ . همع الهوامع ١ / ٣٨٤ .

٣– المبتدأ والخبر معرفتان فيجب تأخير الخبر؛ لأن تقديمه يوقع في لبس إذ لا توجد قرينة تعينه ، وتميزه من المبتدأ . أوضح المسالك ١ / ٢٠٦ .

٤– الخبر فعل للمبتدأ ؛ أي فعل مسند إلى ضمير المبتدأ ، فإنه لو تقدم اشتبه المبتدأ بالفاعل . ويجب تقديم المبتدأ إذا اقترن الخبر بالفاء ، وإذا كان الخبر محصوراً فيه المبتدأ . وإذا دخلت لام الابتداء على المبتدأ . ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، أوضح المسالك ١ / ٢١٠ ، ٢١١ ، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك :

فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ، ونكرا ، عاد في بيان

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قصد استعماله منحصرا

أو كان مسنداً : لذى لام ابتدا أو لازم الصدر كمن لى منجدا

[تقديم الخبر وجوباً :]

وكذلك وجب تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع : في مثل : أين زيدٌ [١]؟ وفي مثل : في الدار رجل[٢] ، وفي مثل : على الثمرة مثلها زُبداً [٣] ، وفي مثل : عندي أنك قائم[٤] .

وقد يتعدد الخبر ، مثل زيد عالم عاقل [٥].

[الجملة :]

فههنا المبتدأ والخبر – أعني – اسمه سلمان : جملة اسمية مرفوعة المحل على أنها صفة إنسان منكر ؛ لأن الجملة لا تقع صفة إلا للنكرة ، فإذا وقعت بعد المعرفة تكون حالاً ، وبعد المحتملة تكون محتملة لها [٦].

اعلم أن الجملة كثيرا ماتقوم (١٧ ب) مقام المفرد ، فيقدر في محلها إعراب المفرد القائمة هي مقامه[٧]، وذلك في ستة مواضع :

---

١ – للخبر الصدارة في جملته . فلا يصح تأخيره . ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٥٩ .

٢ – المبتدأ نكرة محضة ولا مسوغ للابتداء بها إلا تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور . اللباب ١ /١٤٥ .

٣ – المبتدأ مشتمل على ضمير يعود على جزء من الخبر . ينظر مغني اللبيب ١ / ١٤٥ .

٤ – إذا كان (أنّ) مع صلتها مبتدأ وجب تقديم الخبر عليها لئلا يلتبس بإن المكسورة ويجب تقديم الخبر إذا كان محصوراً في المبتدأ، وإذا كان تقديمه يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره . ينظر المفصل ٣٩١ ، شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

٥ – المفصل ٤٦ ، همع الهوامع ١ / ٤٠١ .

٦ – المراد بالمحتملة المحتملة للوجهين الصفة والحال . مغني اللبيب ٤٧٨ ، موصل الطلاب ٧١ ، ٧٢ .

٧ – ينظر موصل الطلاب ٣٧ ، ٣٨ .

أحدها [١] : خبر المبتدأ ، نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أخوه قائم ، وزيد إن تعطه يشكرك ، وزيد في الدار فـ (في الدار) جملة عند البصريين [٢] .

ثانيها[٣]: الخبر في باب إن ، نحو : إن زيداً قائم أبوه ، وبلغني أن زيداً قام أبوه ، وقس على ذلك البواقي .

وثالثها [٤] : الخبر في باب كان ، نحو : كان زيد أبوه قائم .

ورابعها : المفعول الثاني في باب حسبت ، نحو حسبت زيداً أبوه قائم .

وحكم هذه الثلاثة [٥] حكم خبر المبتدأ [٦].

وخامسها : الحال[٧] ، نحو : ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ [٨] .

وسادسها : الصفة [٩] .

كما وقعت الجملة هاهنا صفة لإنسان هو فاعل ضرب .

---

١ – مغني اللبيب ٤٥٨ .

٢ – ينظر أسرار العربية ٨٣ ، اللباب ١ / ١٣٩ .

٣ ، ٤ – مغني اللبيب ٤٥٨ .

٥ – كذا في الأصول . هذا الحكم خاص بالمواضع الثلاثة الأول . أما رابعها فحكمه حكم المفعول به .

٦ ، ٧ – الخصائص ٣ / ١٧٨ .

٨ – النساء ٩٠ .

٩ – الخصائص ٣ / ١٧٨ .

[**الفاعل وتقديمه على المفعول** :]

والفاعل (هو ما أسند إليه الفعل ، أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به)[1] وحقه أن يقدم على المفعول ويجب تقديمه في المواضع الأربعة :

فيما كان :

أ- ضميراً متصلاً ، نحو : علمت زيداً .

ب- أو انتفى الإعراب فيهما لفظاً والقرينة [2] ، نحو : علم موسى عيسى . وأما إذا وجدت القرينة فلا ، نحو : أكل الكمثرى يحيى .

ج ، د - أو وقع مفعوله (١٨ / أ) بعد إلا أو معناها ، نحو : ما ضرب زيدٌ إلا عمراً، وإنما ضرب زيد عمراً .

---

١ - تعريف ابن الحاجب للفاعل . ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ١٨٥ .

٢ - أي إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً ، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل .

[تقديم المفعول على الفاعل :]

ويجب أيضاً تقديم المفعول على الفاعل في أربعة مواضع :

أ- فيما كان ضميراً متصلاً ، نحو : علمك زيد .

ب ، ج - أوقع الفاعل بعد إلا أو معناها ، نحو : ما ضرب عمراً إلا زيدٌ ، وإنما ضرب عمراً زيدٌ .

د- أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو : ضرب زيداً غلامه .

[حذف الفعل والفاعل :]

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً ، في مثل : زيد لمن قال : من قام ؟ [1]

ووجوباً ، في مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [2] .

وقد يحذف الفعل والفاعل ، في مثل : نعم [3] .

لمن قال : أقام زيد ؟

---

١ - الظاهر أن (زيد) مبتدأ لا فاعل؛ لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى . ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ١٩٧ .

٢ - التوبة ٦ . ينظر الخصائص ٢ / ٣٧٩ ، ٣٧٨ ، مغنى اللبيب ٨٢٧ .

٣ - ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٠١ .

[**الضمير** :]

والضمير في (اسمه) مجرور متصل .

ثم **اعلم أن** الضمائر غير الضمير المجرور على ضربين : متصل ومنفصل .

وأما الضمير المجرور فلا يكون إلا متصلاً [1] لأنه [2] لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الأصل [3] .

[**الضمير المتصل** :]

فالمتصل لاينفك عن اتصاله بشيء .

[مسألة] :

فإن قلت : كيف عرف المتصل بالاتصال ؟ وهل هو إلا تعريف الشيء بنفسه ؟

قلنا : عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال اللغوي وهذا غير ذلك[4] ، فلا يلزم ما ذكرتم (١٨ / ب) .

ثم إن الضمير المتصل إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً [5] .

---

١ – ينظر الخصائص ٢ / ٢٠٨ ، شرح قطر الندى ٩٥ .

٢ – (لأنه) ساقطة من ج .

٣ – لا يؤتى بالضمير المنفصل مع المتصل لأن علة الاتيان بالضمير الاختصار والمتصل أخصر . ينظر اللباب ١ / ٤٨٣ .

٤ – فمثلاً : (في داره) الهاء هنا ضمير متصل وهو غير متصل بالحرف السابق له . فالضمير المتصل عند النحاة هو المتصل بالعامل فيه والوصل في اللغة خلاف الفصل ، وهو وصل الشيء بالشيء . ينظر الخصائص ١ / ١٠٢ ، شرح التسهيل ١ / ١١٩ اللسان : (وصل).

٥ – ينظر اللمع ١٠٠ .

[**ضمير الرفع** :]

أما المرفوع : فقد يكون بارزاً [1] ، وهو ما لفظ به ، نحو : ضربت ، وضَرَبَا ، وضربوا . أو مستكناً [2] ، وهو ما نوي فيه ، نحو : ضَرَبَ ، ثم المستكن إما أن يكون لازماً [3] أي : لا يسند الفعل إلا إليه ، وهو في أربعة أفعال وهي : أفعل ، ونفعل ، وافعل ، وتفعل، إذا كان للمخاطب المذكر دون المؤنث الغائبة . فهذه الأفعال أبداً مسندة إلى ما استكن فيهن من : أنا ونحن وأنت .

وغير لازم[4] : وهو ما يسند إليه الفعل تارة وإلى غيره أخرى ، نحو : زيد فعل ، وهند فعلت . ومنه المستكن في الصفات ، نحو : زيد ضارب لأنك تسنده إلى المظهر – أيضاً – نحو : زيد ضارب غلامه .

---

[1] ، [2] – ينظر شرح ابن عقيل ٤٩ ، ٥٠ .

[3] – ينظر شرح التسهيل ١ / ١١٨ ، شرح الأشموني ١ / ٨٩ .

[4] – ينظر شرح التسهيل ١ / ١١٨ ، ١١٩ ، أوضح المسالك ١ / ٨٧ ، ٨٨ .

فائدة : يجوز في الضمير المنفصل من نحو : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [1] ثلاثة أوجه [2] :

أ- الفصل : وهو أرجحها .

ب-الابتداء : وهو أضعفها [3]، ويختص بلغة تميم .

ج-التوكيد [4] .

وأما الضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان إلا بارزين[5] ، وههنا[6] الضمير المجرور مضاف إليه للاسم .

---

[1] - البقرة ١٢٧ .

[2] - مغني اللبيب ٦١٤ .

[3] - محل ضعف كون الضمير مبتدأ إذا تعين فيه الفصل وذلك فيما إذا احتمل كون المرفوع صفة لولا الضمير ؛ نحو : زيد هو الفاضل ، فلولا دخول الضمير لتوهم أن الفاضل صفة وأتى بالضمير بين الخبر والصفة . وأما إذا لم يتعين الضمير للفصل فليس فيه ضعف ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣ / ٢٣٥ .

[4] - الحاصل أن الضمير المشار إليه إذا وقع بين مخبر عنه وخبر متأخر له أحوال منها :

١- إن كان الخبر نكرة لا تشبه المعرفة امتنعت الفصلية . نحو : كان محمد هو سباق أشواط .

٢- إن كان الخبر معرفة أو شبهها ورفعته احتمل أن يكون الضمير فصلا وأن يكون مبتدأ . نحو: زيد هو القائم .

٣- إن كان الخبر منصوباً تعينت الفصلية إن كان المخبر عنه ظاهراً . نحو: كان محمد هو الحارس .

٤- إن كان الخبر منصوباً والمخبر عنه ضميراً جاز التوكيد والفصلية . نحو: ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ .

ينظر شرح التسهيل ١ / ١٦٥ ، همع الهوامع ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

[5] - ينظر شرح التسهيل ١ / ١١٨ ، شرح الاشموني ١ / ٨٩ .

[6] - أي في (اسمه)

[**الإضافة** :]

والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء (**١٩** ، أ) بواسطة حرف الجر لفظا [١] أو تقديراً[٢] مراداً.

فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً عن تنوينه . لأجلها[٣] .

وهي معنوية ولفظية، فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها وإضافة الصفة إلى معمولها لفظية [٤]؛ هذا إذا كان اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال[٥]، وإذا كانا بمعنى الثبوت والدوام لم يعملا، وكانت إضافتها معنويةً .

لا يقال هذا يخالف ما قالوه في الصفة المشبهة من أن إضافتها لفظية لا غير مع أنها للثبوت والدوام [٦] دائماً، لأنا نقول لا مخالفة لاختلاف المدرك ؛فإن الصفة المشبهة تعمل وإن كانت للثبوت؛ لأن عملها بسبب مشابهتها لاسم الفاعل[٧] في أنها

---

١ – أي بإضافة حرف الجر تصريحاً ، والمتعارف عليه : المجرور بحرف الجر .

٢ – أي بتقدير حرف الجر تصريحاً ، والمتعارف عليه : المجرور بالإضافة .

٣ – أي لأجل الإضافة ، ويجرد أيضاً من أي نون تشبه التنوين ، ومن التعريف . ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٨ ، وشرح شذور الذهب ٤١٩ .

٤ – ينظر شرح المفصل ١ / ١١٣ ، شرح شذور الذهب ٤١٩ .

٥ – شرح قطر الندى ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ورسالة في اسم الفاعل ٧٤ ، ٧٥ .

٦ – شرح قطر الندى ٢٧٩ .

٧ – شرح قطر الندى ٢٥٤ ، شرح ابن عقيل ٤٠٧ .

تؤنّث وتجمع وهذه المشابهة متحققة فيها دائما فعملت دائما ، فكانت إضافتها لفظيةً لوجود سبب العمل[1] .

بخلاف اسم الفاعل والمفعول فإن عملهما لمشابهتهما الفعل المضارع [2] ، فإذا كانا بمعنى الثبوت فاتتِ المشابهةُ [3] لأن المضارع لا يكون للثبوت .

فلم يعملا لانتفاء سبب العمل [4] (١٩ / ب) ، و كانت إضافتهما معنويةً .

وهي [5] إما بمعنى (اللام) فيما عدا جنس المضاف وظرفه[6] أو بمعنى (من) في جنس المضاف أو بمعنى (في) في ظرفه .

مثل: غُلاَمُ زَيدٍ ، وَخَاتَمُ فِضّةٍ ، وَضَرْبُ الْيَوْمِ والأولان شائعان[7] ولا توجد إضافة المساويين في العموم والخصوص لعدم الفائدة .

وتفيد الإضافة المعنوية تعريفا في المعرفة ، وتخصيصا في النكرة، والتخصيص تقليل الاشتراك . فالمضاف ههنا – أَعْنِي (اسمه) – تركيب إضافي.

[التراكيب]

واعْلَمْ أَنَّ التَّراكيِبَ سِتَّةً :

التَّرْكِيبُ الإِسْنَادِي: مثل: زَيدٌ قَائِمٌ، وقَامَ زيدُ، ويسمي هذا كلاما وجملة[8].

---

١ –شرح المفصل ٤ / ١٠٨ .

٢ – اللباب ٢ / ٣٥٨ .

٣ – همع الهوامع ٢ / ٥٠٥ .

٤ – اللباب ١ / ٤٣٧ .

٥ – أي الإضافة المعنوية .

٦ – فهي بمعنى لام الملك و الاختصاص .

٧ – أوضح المسالك ٣ / ٨٥ .

٨ – موصل الطلاب ٣١ .

وَالتَّرْكِيبُ التَّوْصِيفيُّ : نحو : رَأَيْتُ رَجُلاً عَالِماً

وَالتَّرْكِيبُ الإضَافِيُّ : كما عَرَفْتَ .

وَالتَّرْكِيبُ الْمِزْجِيُّ : مثل : بَعْلَبَك .

وَالتَّرْكِيبُ التِّعْدَادِيُّ: نحو : خَمْسَةَ عَشَرَ .

وَالتَّرْكِيبُ الصَّوْتِيُّ : مثل : سيبَوَيْه .

[الممنوع من الصرف]

وَقَوْلُهُ : (سَلْمَانُ) غير منصرف للعلمية و الألف والنون المزيدتين[1] .

اعْلَمْ أنَّ (سلمان) في الأصل وصف ، ثم صار علما فصار غير منصرف أيضا .

فإن سلمان مثل سَكْرَانَ ، و أَحْمَرَ فِي الاعْتِبَارِ [2] بخلاف (٢٠ / أ) ندمان فإن مؤنثه ندمانة ، إذ شرط الألف والنون في الصفة انتفاء فعلانة [3] .

فسيبويه[4] جعله غير منصرف لو نكر بعد العملية اعتباراً للصفة الأصلية بعد التنكير .

واعترضه الأخفش بأربع ، في : مررت بنسوة أربع[5] .

وأجابه بأن الوصفية ليست فيه أصلية .

---

١ – ينظر: شرح ابن عقيل ٤٩٤ .

٢ – فقد اشتركت صفة أخرى مع الوصفية تمنعه من الصرف .

٣ – ينظر: شرح ابن عقيل ٤٩٥ .

٤ – الكتاب ٣ / ٢٢٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ . وسيبويه هو : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، كان أعلم الناس بالنحو واللغة ، وألف كتابه المشهور بالكتاب (ت : ١٨٠ هـ) . تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ٢٤٦ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٢٩ .

٥ – ينظر المقتضب ٣ / ٣١٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١ .

وأما قوله : (الْقومَ كُلَّهُم بِالسَّوْطِ والسَّيْفِ يَوْمَ الْجمُعَةِ أَمَامَ ٱلأَمِيِ ِر) .

ففيه : ثلاثة من العوامل اللفظية السماعية ، وثلاثة من المنصوبات، وأربعة من المجرورات، واثنان من التوابع .

[المفعول به :]

(القوم) : منصوب على أنه مفعول ضرب .

وعرف ابن الحاجب[1] المفعول به بأنه : ((هو ما وقع عليه فعل الفاعل)) .

مثل : ضَرَبْتُ زيداً . وقد يتقدم على الفعل .

[حذف الفعل :]

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا .

كقولك : زَيداً ، لِمَنْ قَالَ : مَنْ أَضْرِبُ ؟

ووجوبا في أربعة مواضيع :

الأَوّلُ سَمَاعِيٌّ : مثل : امرأً و نَفْسَهُ [2] .

و﴿ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ ﴾[3]، وأهلا وسهلا[4] .

---

[1] – شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٣٣ .

[2] – أي دع امرأً ، والواو بمعنى (مع) أو للعطف .

[3] – النساء ١٧٠ . والتقدير انتهوا وائتوا خيراً ، أو انتهاء خيراً لكم .

[4] – والتقدير : حللت أهلاً ، ونزلت سهلاً .

والثاني : المنادى : وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدْعُو) لفظا أو تقديراً .

نحو: يَا عَبَد اللَّهِ[1] (٢٠ ب) ، ويا طالعِاً جَبَلاً[2] ، وَيَا رَجُلاً[3] لِغَيرِ مُعَيَّنٍ[4] ، و ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾[5] .

والثالث : ما أضمر عامله ، على شريطة التفسير ، وهو كل اسم بعده فعل ، أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ، والمثال تقدم في المقدمة [6] .

والرابع : التحذير : وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده أو ذكر المحذر منه مكررا . مثل : إَيَّاكَ و الْأَسَدَ ، وإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ ، والطريقَ الطريقَ ، وتَقُولُ : إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ ، و مِنْ أَنْ تَحْذِفَ ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ ، بتقدير من .

ولا تقول : إِيَّاكَ الْأَسَدَ لِامتِنَاعِ تَقْدِيرِ مِنْ [7] .

[(أل) التعريف]

---

[1] – منادى مضاف . ينظر شرح قطر الندى ٢٠٢ .

[2] – شبه مضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه . ينظر : شرح قطر الندى ٢٠٢ .

[3] – نكرة غير مقصودة . شرح قطر الندى ٢٠٢ .

[4] – قوله (معين) ساقطة من ج .

[5] – البقرة ١٩٩ ، وقد حذف حرف النداء في هذه الآية .

[6] – ينظر : صـ ١٩ من النص المحقق ، نحو : زيداً ضربته ، وزيداً مررت به . والاسم ههنا ينصب بفعل يفسره ما بعده . ينظر : الإنصاف ١ / ٨٢ ، همع الهوامع : ٣ / ١٣٠ .

[7] – لم يجز حذف الجار من إياك من الأسد ، إذ ليس بقياس ، ولم يسمع . ينظر : شرح الرضي على الكافية ١ / ٤٨٤ .

ومما يضمر فعله قياساً على التحذير الإغراء . وضابطه كل مغرى به مكرر أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه . ينظر : شرح الرضي على الكافية ١ / ٤٨٥ .

وأما (اللام) في (القوم) فللتعريف وهي للإشارة إلى ما يعرفه المخاطب . وحرف التعريف اللام وحدها عند سيبويه[1] ، وهمزة الوصل مجلوبة للابتداء بها ، لا تثبت في الدرج .

وعند الخليل [2] حرف التعريف (أل) كـ هل ، وبل .

ولا تثبت الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال .

وعند المبرد [3] الهمزة المفتوحة فقط ، زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام .

ثم إن الاسم الداخل عليه (اللام) إما إن كان (٢١ / أ) المراد منه حقيقته ومفهومه مع قطع النظر عن العوارض [4] ، كان لتعريف الحقيقة ويسمى تعريف الجنس[5] .

وإن كان فردا معينا من أفراد تلك الحقيقة والمفهوم كان للعهد الخارجي[6] .

---

١ – لم أقع عليها في الكتاب وهي في: اللامات ٩١ ، أسرار العربية ٣٠١ ، شرح قطر الندى ١ / ١١٢ .

٢ – الجمل ٢٦١ .

٣ – يقول المبرد في المقتضب ٤ / ٢٧٧ : (والمعرفة تدخل على أضرب ... ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفا ولاما من هذه الأسماء) . هذا الرأي للمبرد في كتابه (الشافي) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢٤١ .

٤ – قوله : (مع قطع ...العوارض) ساقط من ج ، والمقصود بغير نظر إلى ما ينطبق عليه من أفراد قليلة أو كثيرة ، ومن غير اعتبار لعددها أو لصفة عرضية طارئة عليها . ينظر: شرح الرضي ٣ / ٢٣٧ .

٥ – ينظر : شرح الرضي ٣ / ٢٣٧ ، همع الهوامع ١ / ٣٠٩ .

٦ ، ٤ ، ٥ – ينظر : شرح شذور الذهب ١٩٥ ، همع الهوامع ١ / ٣٠٩ .

و إن كان فردا غير معين كان للعهد الذهني[1] . و إن كان جميع أفراد الماهية والمفهوم كان للاستغراق[2] . هذا ما قاله المتأخرون[3] . فالمراد ههنا (القوم) المعهود عند المتكلم والمخاطب .

قالوا إن الأصل في الأسماء التنكير ، والتعريف طارئ [4] عليه .

[أنواع المعارف:]

والاسم المعرفة خمسة أضرب :

الأول : المضمر : و هو عبارة عن اسم يتضمن الإشارة العقلية إلى المتكلم والمخاطب و الغائب . بعد ما سبق ذكره لفظا إما تحقيقا ، أو تقديرا ، أو معنى ، أو حكما [5]، ولا فرق في مثل قولك : جَاءَني زَيدٌ فَضَرَبْتُهُ ، وجَاءني رَجُلٌ فَضَرَبْتُهُ، في كون الضمير معرفة . وأعرف أنواع المعارف هي الضمائر .

الثاني[6] : **العلم** الخاص كزيد مثلا، وهو ما وضع على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه .

---

٣ – منهم : ابن هشام في قطر الندى ١١٣ و الإمام السيوطي في الهمع ١ / ٣٠٩ .

٤ – في الأصول طارٍ .

٥ – التقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكراً صريحاً ، نحو : ضرب زيد غلامه . والتقدم المعنوي ألا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه ، بل هناك شيء آخر يقتضي كونه قبل موضع الضمير وذلك يفهم بالمعنى ، نحو : في داره زيدٌ .

والتقدم الحكمي أن يكون المفسر مؤخراً لفظاً ، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير . نحو : مررت به زيدٍ . ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

٦ – قوله : (الثاني) ساقط من ج .

والثالث : المبهم : وهو ما كان متضمنا للإشارة إلى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط أن يكون سابقا في الذكر . ثم إن المبهم **(٢١ ب)** إما أن يكون بحيث يستغني عن صلة ، أو لا يكون .

والأول : أسماء الإشارات[١] .

والثاني[٢] : الموصولات[٣] ، فإنها لا تتم إلا بصلة ، والصلة لا تكون إلا جملة خبرية أو ما في معناها مشتملة على الضمير العائد إليها[٤] .

والرابع : ما فيه لام التعريف .

والخامس : المضاف إلى أحد هذه الأربعة إضافة معنوية .

[مسألة :]

فإن قلت :ما ذكره الأصوليون من أن الموصولات من ألفاظ العموم[٥] مخالف لما ذكره النحويون من أنها معارف[٦]؛ لأن المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا ينافي العموم بلا اشتباه[٧] .

---

١ – وهو ما أشار إليه الشارح بقوله : (بحيث يستغني عن صلة) .

٢ – قوله الأول والثاني يأتي في شرح الاسم المبهم .

٣ – يقصد الموصلات الاسمية لا الحرفية . ينظر : همع الهوامع ١ / ٣١٤ .

٤ – ينظر : شرح قطر الندى ١٠٨ وما بعدها .

٥ – ينظر : أصول السرخسي ١ / ١٥٦ ، ١٥٧ ، المدخل ٢٤٠ .

٦ – الكتاب ٢ / ١٠٧ ، المصباح في النحو ١٢٦ .

٧ – ينظر : الأصول في النحو ٢ / ١١٣ ، رسالة أي المشددة ٤٩ .

قلنا : قد تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ؛ العموم ، و الخصوص ، ذكر الأصوليون أحدهما و النحويون الآخر . لكن قد ذكر الأصوليون خلافا في أن الصيغ المذكورة للعموم هل هي حقيقة فيه ، أو في الخصوص ، أو لا يُدرى الحال فيها . ورجح صاحب جمع الجوامع[١] وغيره[٢] الأول ، وأنه ليس لها إلا استعمال واحد حقيقي وهو العموم ، وأن الخصوص معنى مجازي لها . فالإشكال (٢٢ آ) على هذا باق بحاله وحمل كلام النحويين على معنى مجازي للموصولات بعيد جداً ، بل لا يصح . قال الرضي[٣] : ((المَوْصُولَاتُ مَعَارِفُ وَضْعاً)) ، وفيها أجوبة أخر ، ليتها صلحت للتعويل ، و الأقرب أن يقال : إن الموصولات موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته عند القدماء . فاعتبر الأصوليون المفهوم الكلي ، والنحويون الشرط .

ويؤيد هذا ما ذكره المتأخرون من أن المفهوم الكلي مرآة لملاحظة الجزئيات عند الوضع ، و الوضع لهذه الجزئيات المرئية ، على أن النحويين ما وجدوا ما يعامل معه معاملة المعرفة إلا هذه الخمسة فتبصر .

و **(القوم)** اسم مفرد موضوع للجمع إلا أنه يُذكَّرُ ويؤنث ، كقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٤]، ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ [٥]، والناس ، والأنام، والرهط

---

١ – الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ٣٢٧ ، وصاحب جمع الجوامع هو الإمام تاج الدين ابن السبكي (ت – ٧٧١ هـ) .

٢ – منهم على بن محمد الآمدي . ينظر: الإحكام للآمدي ٢ / ٢١٨ ، ومحمد بن على الشوكاني . ينظر: إرشاد الفحول ١٩٨،١٩٩.

٣ – شرح الرضي علي الكافية ٣ / ٧ .

٤ – الشعراء ١٠٥ .

٥ – الأنعام ٦٧ .

، والنفر ، بمعنى الجمع أيضاً ، قال تعالى : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[1] ، والناس ليس بجمع للإنسان من لفظه لأنه لا يجمع هكذا [2] .

قال الجوهري [3] : القوم : الرجال دون النساء ، لا واحد له من لفظه . قال تعالى: ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴾[4] ﴿ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ ﴾[5] .

[التوكيد]

وقوله : (كلهم) : (٢٢ ب) من التوابع منصوب على أنه تأكيد القوم ، والتأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو في الشمول[6] .

وهو لفظي[7] ، وهو تكرير اللفظ الأول ويجري في الألفاظ كلها .

ومعنوي[8] وهو بألفاظ مخصوصة وهي : نفسه ، وعينه ، وكلاهما ، وكله ، وأجمع ، وأكتع[9] ، وأبتع [10] ، وأبصع [11] .

---

١ – النمل ٥٠ .

٢ – يجمع على أناسيّ . اللسان (أنس)

٣ – الصحاح ٥ / ٢٠١٦ . والجوهري هو : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، أول من حاول الطيران ومات في سبيله ، نحوي ، أشهر كتبه الصحاح ، وله كتاب في العروض . (ت : ٣٩٣ هـ) تنظر ترجمته في إنباه الرواة : ١ / ٢٢٩ ، بغية الوعاة : ١ / ٤٤٦ .

٤ – ٧ – الحجرات ١١ .

٦ – ينظر : شرح شذور الذهب ٥٥٠ .

٧ – ويطلق عليه أيضاً التأكيد الصريح . ينظر : المفصل ١٤٥ ، شرح قطر الندى ٢٨٩ .

٨ – ويطلق عليه التأكيد غير الصريح . ينظر : المفصل ١٤٥ ، شرح قطر الندى ٢٩٢ .

٩ – ٥ – ٦ – مرادفات لأجمع وهي كلمات يؤكد بها ، اللسان : كتع ، بتع ، بصع .

فيتصرف فيها حسبما يناسب ، نحو : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [1] .

ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حِسًّا أو حُكماً .

وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد بمنفصل ، مثل : ضربتم أنتم أنفسكم زيداً .

وأكتع، وأبصع، وأبتع أتباع لأجمع فلا تقدم عليه ، وذكرها دونه ضعف .

والتأكيد مختص بالمعرفة وتأكيد النكرة شاذ[2] ، والغرض الذي وضع له التأكيد[3] أحد ثلاثة أشياء :

إما أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع . أو أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط . أو أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به .

تجوزاً قال في المغني[4] ولفظ (كل) موضوع لاستغراق أفراد المنكر ؛ نحو : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[5].

---

١ – الحجر ٣٠ .

٢ – يقول ابن السراج : (فأما النكرة فلا يجوز أن تؤكد بنفسه ولا أجمعين ولا كلهم لأن هذه معارف ، فإن أكدت بتكرير اللفظ بعينه لم يمتنع) . الأصول ٢ / ٣٢ ، ينظر : اللباب ١ / ٣٩٥ .

٣ – ينظر : المفصل ١٤٦ ، اللباب ١ / ٣٩٤ .

٤ – يقصد ابن هشام ، مغني اللبيب ٢١١ .

٥ – المدثر ٣٨ .

والمعرف المجموع، نحو : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ ﴾[1] (٢٣ / أ) وأجزاء المفرد المعرف، نحو : كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ .

فإذا قلت : أكلتُ كُلَّ رَغيفٍ لزَيْدٍ؛ كانت لعموم الأفراد فإن أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد .

[أوجه كل]

ويرد (كل) باعتبار ما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون نعتاً لنكرة أو معرفة، نحو : **أَطْعَمنَا شَاةً كُلَّ شاةٍ .**

وقوله[2] < من الطويل > :

هُمُ القومُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ .

والثاني: أن يكون تأكيداً لمعرفة أو لنكرة محدودة وفائدتها العموم، نحو: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾[3] .

والثالث: أن لا تكون تابعة بل تالية للعوامل، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[4].

والاستغناء عن مباحث (الكل) محتاج إلى المغني.

---

١ – مريم ٥٩ .

٢ – للأشهب بن رميلة في الكتاب ١ / ٢٤٦ ، المقتضب ٤ / ١٤٦ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٣٦ . وهو عجز بيت صدره :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم .....

٣ – الحجر ٣٠ .

٤ – الفرقان ٣٩ .

وقوله : (بالسوط) مفعول به غير صريح لـ (ضرب).

[العطف]

وقوله : (والسيف) من التوابع مجرور أيضاً، معطوف على السوط بالواو وهي لمطلق الجمع .

اعلم أن الواو، والفاء، وثم، وحتى، تشترك في جمع المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد[1] .

أما الفاء وثم فإنهما يفيدان الترتيب ، إلا أن ثم تفيده مع التراخي والمهلة [2] ، فجاز : ضربت زيداً يوم الجمعة ثم عمراً (٢٣ / ب) بعد شهر ، بخلاف الفاء فإنه للتعقيب [3] ، و (حتى) لانتهاء الغاية كما كان جاراً [4] ، و (أو) لأحد الشيئين مبهماً ويجيء على ثلاثة أوجه : الشك، والتخيير، و الإباحة. نحو[5]: جالس الحسن أو ابن سيرين، و (إما) بمنزلة (أو) في هذه المعاني لكنه يكرر ولم يعده الشيخ أبو علي [6] والمطرزي [7] من حروف العطف؛ لوقوعها قبل المعطوف عليه ، ولدخول حرف العطف عليه ، نحو : جالس إما الحسن وإما ابن سيرين .

---

١ – أوضح المسالك ٣ / ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

٢ – الكتاب ١ / ٥٠٢ ، المقتضب ١ / ١٠ .

٣ – أسرار العربية ٢٦٩ .

٤ – شرح التسهيل ٣ / ٣٥ .

٥ – أورد الشارح المثال للإباحة والتخيير فقط ، ينظر : اللمع ٩٢ .

٦ – الإيضاح ٢٢٤ .

٧ – المصباح في النحو ١٤٠ إلى ١٤٥ .

ولهذا قيل حروف العطف تسعة[1] ، و (لا) للنفي بعد الإثبات [2] . و (بل) و (لكن) تشتركان في أن المطلوب بهما مغاير المعطوف عليه [3] .

أما (بل) فهي للإضراب وهو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه[4] ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال ؛ نحو : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [5] ، أي : بل هم عباد مكرمون ، ونحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ ﴾ [6] .

وإما الانتقال من غرض إلى آخر ؛ نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [7] ، وكقوله تعالى : ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ (٢٤ أ) وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾ [8] .

---

١ – أي إذا لم يعد (إما) من حروف العطف أما إذا إضيف إليها فهي عشرة ، ينظر : اللمع ٩١ .

٢ – اللمع ٩٣ .

٣ – حروف المعاني ٣٣ ، المفصل ٤٠٥ .

٤ – ينظر : مغني اللبيب ١١٩ .

٥ – الأنبياء ٢٦ .

٦ – المؤمنين ٧١ .

٧ – الأعلى ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

٨ – المؤمنون ٦٣ .

فعلى الوجه الأخير من هذين الوجهين يكون الإضراب عن القول لا عن المقول المحكي ، لكون الانتقال من أمر إلى آخر [1] .

وقال ابن هشام [2] : (بل) في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح ، وإن تلاها مفرد فهي عاطفة . ثم إن تقدمها أمر وإيجاب كاضرب زيداً بل عمراً ، أو قام زيد بل عمرو ، فهي لجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها [3] .

وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها ، نحو : ما قام زيد بل عمرو ، ولا يقم زيد بل عمرو .

ونقل عن عبد القاهر[4] : أن المعنى على وجهين : أحدهما أن يكون التقدير : ما قام زيد بل ما قام عمرو .

والثاني : أن يكون المعنى : قام زيد بل قام عمرو [5] .

ومنع الكوفيون[6] أن يعطف بها غير النفي وشبهه . و(لكن) للاستدراك[7] بعد النفي خاصة ، نحو : ما جاءني زيد لكن عمرو .

و(أم) يجيء على ضربين[8] : أحدهما أن تكون متصلة ولا يكون ذلك إلا في الاستفهام (٢٤ ب) ، نحو: زيد عندك أم عمرو ؟ ، وهي تقع بين مفردين .

---

١ – همع الهوامع ٣ / ٢١٢ .

٢ – مغني اللبيب ١٢٠ .

٣ – ينظر : شرح قطر الندى ٣٠٨ .

٤ – المقتصد في شرح الإيضاح ٩٤٧ .

٥ – قوله (الثاني ..... عمرو) ساقط من (ج) .

٦ – ينظر مغني اللبيب ١٢٠ .

٧ – المفصل ٣٩٨ .

٨ – ينظر : اللباب ١ / ٤٢٨ .

والثاني : أن تكون منقطعة ، وتقع في الاستفهام والخبر فالاستفهام [1]، نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو؟ .

والخبر ، نحو : **إِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ** .

فائدة :

قال ابن هشام[2] : ((فإن قلت : كيف تصنع بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [3] في قراءة من رفع [4] ؛ ذلك محمول عند البصريين [5] على الحذف من الأول لدلالة الثاني ؛ أي أن الله يصلى وملائكته يصلون ، وليس عطفاً على الموضع ، ويصلون خبراً عنها ، لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد .

والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار ، والمحذوفة بمعنى الرحمة)) .

قلت [6] : الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ، ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة ، وإلى الملائكة الاستغفار ، ومن الآدميين دعاء بعضهم لبعض . انتهى .

[تنبيه]

---

١ – قوله : (وهي تقع ... نحو : إنها) ساقط من ج

قوله : (نحو : زيد ... فالاستفهام) ساقط من ج

٢ – مغني اللبيب ٦٧١ .

٣ – الأحزاب ٥٦ .

٤ – قراءة ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو . البحر المحيط ٧ / ٢٣٩ .

٥ – ينظر التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٥١ ، مغني اللبيب ٦٧١ ، البحر المحيط ٧ / ٢٣٩ .

٦ – القول لابن هشام . مغني اللبيب ٦٧٢ .

واعلم أنه إذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم أكد بمنفصل ثم عطف عليه [1] ، نحو : ضربت أنا وزيد ، إلا إذا وقع الفصل بين الضمير المتصل وبين المعطوف[2] ، سواء وقع الفصل قبل حرف العطف أو بعده ، نحو : ضربتُ اليوم وزيدٌ .

ونحو قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا (٢٥ أ) وَلَا آبَاؤُنَا ﴾[3] فيجوز تركه ، وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الجار [4]، نحو : مررت بك وبزيدٍ .

وحكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز ، وامتنع ، ووجب ، إلا في باب النداء[5] ، ورب [6] فإنه يجوز أن يقال : يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ . وَرُبَّ شَاةٍ وَسخْلَتِهَا .

مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام غير لفظ الجلالة .

وامتناع دخول رب على المعارف .

قال في المغنى[7] : في كون الواو المفردة أحد عشر قسماً ، الثامن ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق [8] : < من الكامل >

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لاَ رَزِيَّةَ مِثْلُهَا   فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ

---

١ – ينظر اللمع ٩٦ ، شرح المفصل ٣ / ٧٦ .

٢ – شرح المفصل ٢ / ٢٨٠ ، همع الهوامع ٣ / ٢٢٠ .

٣ – الأنعام ١٤٩ .

٤ – الكتاب ٢ / ٤٠٣ ، شرح المفصل ٢ / ٢٨٢ .

٥ – إشارة إلى امتناع دخول النداء على ما فيه الألف واللام . ينظر المقتضب ٤ / ٣٨٨ .

٦ – إشارة إلى امتناع دخول (رب) على المعرفة . ينظر الكتاب ٢ / ٥٥ .

٧ – مغني اللبيب ٣٩٣ ، يقول ابن هشام : (انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر) .

٨ – ديوانه ١ / ١٩٠ ، المحمدان هما أخو الحجاج وابنه ، وقد جاءه نعي الأول يوم وفاة الثاني / والفرزدق هو : أبو فراس ، همام ابن غالب بن صعصعة ، من شعراء العصر الأموي البارزين (ت : ١١٠ هـ) . تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ١ / ٤٧١ ، الأغاني ٩ / ٣٦٧ .

وقول أبي نواس[1] : < من الطويل >

أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً وَيَوْماً وثالِثاً   وَيَوْماً لهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب ، فيقولون : كم أقاموا ؟ والجواب : ثمانية لأن يوماً الأخير رابع ، وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له ، وحينئذ يكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم .

وقال فيه أيضاً [2] : والتاسع واو الثمانية ، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري [3] ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه[4] ، ومن المفسرين كالثعلبي[5] ، وزعموا أن العرب إذا (٢٥ ب) عدوا قالوا ستة ، سبعة ، وثمانية ، إيذانا بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف ، واستدلوا على ذلك بآيات :

إحداها : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [6] إلى قوله سبحانه ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[7] ،

وقيل : هي في ذلك لعطف جملة على جملة ؛ إذ التقدير هم سبعة ، ثم قيل : الجميع كلامهم ، فإن أردت التفصيل فراجعه .

[المفعول فيه]

---

١ – ديوانه ٤٨٩ ، أقاموا أربعة أيام ورحلوا في اليوم الخامس / وأبو نواس : الحسن بن هانئ ، علم كبير من أعلام الأدب والشعر (ت : ١٩٥ هـ) . تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٧١٦ ، الأغاني ٢٥ / ٩ .

٢ – أي ابن هشام في مغني اللبيب ٤٠١ . الثامن والتاسع ليسا متواليين ، فالأول في قول ابن هشام : وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً ، والثاني أي التاسع ضمن قوله : زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع ، وذلك على أوجه..... .

٣ – درة الغواص ٢٥ / والحريري هو أبو محمد القاسم بن على محمد البصري ، أديب معروف ، له المقامات الحريرية (ت : ٥١٦ هـ) . تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣ / ٢٣ ، معجم الأدباء ٤ / ٥٩٦ .

٤ – إعراب القراءات السبع ٢ / ٢٥٨ / وابن خالويه هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد وقيل محمد ، لغوي ونحوي معروف له : كتاب ليس في كلام العرب ، وإعراب القراءات السبع وعللها وغيرها (ت : ٣٧٠ هـ) . تنظر ترجمته في : إنباة الرواة ١ / ٣٥٩ ، بغية الوعاة ١ / ٥٢٩ .

٥ – مغني اللبيب ٤٠١ / والثعلبي هو : إسحق أحمد بن محمد بن إبراهيم ، من أعلام التفسير القرآني له مصنفات منها : الكشف والبيان في تفسير القرآن (ت : ٤٢٧ هـ). تنظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ٥٨ ، سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٣٥.

٦ – ٧ – الكهف ٢٢ .

وقوله : (يوم الجمعة) من المنصوبات مفعول فيه لضرب ، وكذلك : **(أمام الأمير)** .

وعرفه ابن الحاجب[1] بأنه ((هو ما فعل فيه فعل مذكور في زمن أو مكان))

وشرط نصبه تقدير (في) ، وظروف الزمان كلها تقبل ذلك[2] ، وظرف[3] المكان إن كان مبهماً [4] قبل ذلك ، وإلا فلا .

وفسر المبهم بالجهات الست ، وحُمِلَ عليه : عند ، ولدى ، وشبههما لإبهامهما [5]، ولفظ (مكان) [6] لكثرته ، وما بعد دخلت ، مثل : دخلتُ الدار على الأصح[7] ، وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير [8] .

وأما قوله : (علي ضربا شديداً تأديباً ، وعمراً أخاه ممتلئاً غضباً) ، ففيه خمسة من المنصوبات ، وواحد من المجرورات ، وواحد من العوامل (٢٦ / أ) اللفظية السماعية ، وواحد من العوامل اللفظية القياسية ، وثلاثة من التوابع .

[عطف البيان]

---

١ – شرح الرضي على الكافية ١ / ٤٨٧ .

٢ – أي مبهمها ومؤقتها يقبل النصب بتقدير (في) والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره ، والمؤقت منه : ما له نهاية تحصره .

٣ – في الأصول ظروف (تحريف) والصحيح ما أثبتناه .

٤ – المبهم من المكان هو غير المحصور . ينظر أمالي ابن الحاجب ٧٧٣ ، ٧٧٤ .

٥ – في الأصول لإبهامه . والصحيح ما أثبتناه .

٦ – وكذا لفظ الموقع والمقام . ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٤٩٢ .

٧ – دخلت ، وسكنت ، ونزلت ، تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه . شرح الرضي على الكافية ١ / ٤٩٢ .

٨ – ينظر المفصل ٨٢ .

فقوله : (**علي**) عطف بيان للأمير ، وهو تابع غير صفة [1] ، يوضح متبوعه . والفرق بين عطف البيان والبدل لفظي ومعنوي ؛ أما اللفظي ففي مثل : أنا الضارب الرجل زيد .

فإن زيداً لو جعل بدلاً من الرجل لم يجز ، لوجوب كون البدل بتكرير العامل [2] ، فيكون تقديره :

أنا الضارب زيدٍ ، وهو غير جائز [3] ؛ لأن إضافة الضارب وإن كانت لفظية ، إلا أنه لا يجوز إضافته بحرف التعريف إلى العلم؛ لأنه لا يوجد التخفيف حينئذ[4]، وإضافته إلى [5] الرجل حملاً على الوجه المختار في الحسن الوجه لمشابهته له من حيث أن المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف ، والمضاف إليه معرف بلام التعريف [6] ، وإذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل .

ولو نصب زيد حملاً على محل الرجل لم يحصل هذا الفرق حينئذ ، لجواز أن يكون بدلاً لانتفاء المانع .

وكذلك هذا الفرق حاصل في صورة النداء[7].

تقول: يا هذا زيد؛ بالرفع على اللفظ، ويا هذا زيداً، بالنصب على المحل.

والتنوين على تقدير أن تجعله عطف (٢٦ / ب) بيان ، وإما على تقدير أن تجعله بدلاً عنه ، فبالضم لا غير؛ لأنه حينئذ يكون التقدير : يا زيد ، والمنادى المفرد المعرفة مبنى على ما يرفع به .

---

١ – لأن النعت لا يكون إلا بالمشتق أو ما في حكمه ، وعطف البيان لا يكون إلا بالجوامد . وهو أعرف من المعطوف عليه . شرح جمل الزجاجي ١ / ١٦٩ .

٢ – نفسه ١ / ١٦٩ .

٣ – شرح شذور الذهب ٥٦٤ .

٤ – ٥ – قوله : حينئذ ، وإلى ساقطان من ج .

٦ – شرح المفصل ٢ / ٢٧٥ .

٧ – شرح المفصل ٢ / ٢٧٥ ، شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٧٠ .

وأما الفرق المعنوي فهو أن البدل مقصود ، وذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان [١] .

وإن ذكر عطف البيان إنما هو لتوضيح المتبوع ولذلك كان زيد في قولك : مررت بأخيك زيدٍ بدلاً ، إن كان للمخاطب أخ واحد فقط ، وعطف بيان إن كان له إخوة.

---

١ – ينظر المفصل ١٦٠ ، وأسرار العربية ٢٦٢ .

[المفعول المطلق]

وقوله (ضرباً) مفعول مطلق ، سمي به لصحة إطلاق المفعول على كل فرد منه، من غير تقييده بحرف، بخلاف المفاعيل الباقية [١] .

وهو اسم الحدث الذي قام به فاعل فعل مذكور بمعناه .

كما نصب للتأكيد، والنوع، والعدد[٢] . ولا يتقدم القسم الأول، ولا يثنى، ولا يجمع [٣] لكونه تأكيداً للماهية من حيث هي هي، ولا كثرة فيها .

وهذه الثلاثة تجوز في الآخرين [٤] .

ويجوز حذف عامل المفعول المطلق، نحو : خَيْرَ مَقْدمٍ[٥] ويجب كـ فضلاً[٦]، وأيضاً[٧]، وحمداً له[٨].

قالوا: وكذا ما وقع مثبتاً للفاعل والمفعول (٢٧ أ) بالإضافة، واللام من غير إرادة النوع[٩]، نحو: ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾[١٠]، ﴿ كِتَابَ اللَّهِ ﴾[١١]، ﴿ وَعدَ اللهِ ﴾[١٢]

---

١ – المفعول المطلق يصل إليه الفعل بنفسه وما عداه من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير حرف جر . ينظر : شرح جمل الزجاجي ٣ / ٣٢ ، شرح شذور الذهب ٢٩٢ .

٢ – اللمع ٤٨ .

٣ – أي التأكيد . ينظر شرح المفصل ١ / ٢٧٤ .

٤ – أي التقديم والتثنية والجمع تجوز في المبين للنوع أو العدد . ينظر اللمع ٤٩ ، والمقرب ٢٢٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢١٥ .

٥ – أي : قدمت خير مقدم . يجوز الحذف لدليل الحال عليه . ينظر شرح المفصل ١ / ٢٧٩ .

٦ – ٣ – مصادر مسموعة شاع استعمالها ولا أفعال معها ولكن القرائن دالة عليها . وقد صارت بدلاً من التلفظ بالفعل .

٨ – أما قوله (حمداً له) فيدخل ضمن ما يفصله في قوله : (قالوا : وكذا ...) .

٩ – أي : وكذا يجب حذف العامل إذا بين الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافاً إليه أو بحرف الجر لا لبيان النوع ، لكون المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل . ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٠٦ .

١٠ – البقرة ١٣٧ .

١١ – النساء ٢٤ .

١٢ – الأحزاب ٣٨ .

و﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾[1]، ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[2]، وسبحانك، ولبيك، وسعديك، و ﴿ فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾[3] ، وغفرانك ، وجدعاً لك، بخلاف [4] نحو:سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وشكرت شكراً، وفي نهج البلاغة[5]: نحمده حمداً، و﴿ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾[6]، و ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا ﴾[7] ، و ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ﴾[8] ، و﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ[9] كَرَّتَيْنِ ﴾[10]، وكذا [11] ما وقع مثبتاً بعد نفي ، أو معناه دخل على ما لا يكون المفعول المطلق خبره.

كـ إنما أنت ضرباً ، وما كان زيد إلا سيراً ،وما وجدتك إلا سير البريد .

أو مكرراً بعده ، نحو : زيد سيراً سيراً .

وما أكد مضمون جملة ، نحو : له عليَّ كذا اعترافاً ، ويسمى تأكيداً لنفسه .

---

[1] – الروم ٥ .

[2] – محمد ٤ .

[3] – الملك ١١ .

[4] – هذه المصادر لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما يجب حذف عامله بل يجوز . وهذا الرأي لابن يعيش وتبعه الرضي في ذلك وأكثر النحويين على وجوب حذف العامل في مثل هذه المصادر . المقتضب ٣ / ٢٦٧ ، شرح المفصل ١ / ٢٨٠ ، شرح التسهيل ٢ / ١١٦ شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، أوضح المسالك ٢ / ٢١٥ ، همع الهوامع ٢ / ١٠٤ . أما في الآيات القرآنية فهي مضافة لبيان النوع أو العدد فهي بخلاف ما سبق .

[5] – ١ / ٤٢٩ وفيه : (نحمده .... حمداً) .

[6] – إبراهيم ٤٨ .

[7] – الإسراء ١٩ .

[8] – الشعراء ١٨ .

[9] – (البصر) ساقطة من ج .

[10] – الملك ٤ .

[11] – يستأنف كلامه على وجوب حذف عامل المفعول المطلق . أي : وكذا يجب حذف العامل . ينظر شرح التسهيل ٢ / ١١٧ وما بعدها ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٣١٥ ، وشرح ابن عقيل ٢٨١ ، ٢٨٢ .

وأنت قائم حقاً، ويسمى تأكيداً لغيره . أو البتة، أي : بت هذا القول قطعة واحدة ليس فيه ترددٌ .

وما فصل أثره ، نحو : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء ﴾[1] ، أو شُبِّهَ به أمر آخر علاجاً بعد جملة تتضمن صاحبه وما بمعناه ، نحو : له صوت صوتك .

قال في المغنى [2] : قولهم في نحو : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ ﴾[3] إن السماوات مفعول به ، والصواب أنه مفعول مطلق ؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد ، كقولك : ضربت ضرباً ، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك به، كضربت زيداً .

وأنت إذا قلت (السماوات) مفعوله ، كما تقول الضرب مفعول كان صحيحاً .

ولو قلت السماوات مفعول به ، كما قلت زيد مفعول به لم يصح .

إيضاح آخر : المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلاً .

والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده[4] ، انتهى . فتبصر فإن في هذا امتحان الأذكياء .

---

١ – محمد ٤ .

٢ – أي : ابن هشام . مغني اللبيب ٧٣٦ .

٣ – العنكبوت ٤٤ .

٤ – ينظر المقتصد ١ / ٥٨٠ .

[الوصف]

وقوله : (شديداً) صفة مشبهة ، وهو من التوابع صفة لقوله ضرباً ، والوصف تابع يدل على معنى في متبوعه ، أو متعلقه مطلقاً [1] ، نحو : جاءني رجل عالم وكقوله تعالى : ﴿ مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾[2] فإن الظالم صفة للقرية ولهذا أعرب إعرابها ؛ لأنه يدل على معنى في متعلقها ، وهو الأهل ، فإذا وصف بحال الموصوف فالصفة تتبع الموصوف في أربعة من عشرة وهي : < ألقاب > [3] الإعراب الثلاثة (٢٨ أ) ، والتعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع .

وإذا وصف بحال متعلقه تتبعه في اثنين من الخمسة الأوَّلِ ، وفي البواقي كالفعل .

[مسألة]

فإن قلت إنه منقوض بالنعت الواقع بعد إلا للصفة كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[4] فإن لفظة الله نعت لآلهة ، مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه .

وجوابه : أن المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة ، وليس الاسم الواقع بعد إلا | للصفة | [5] نعتاً حقيقة لأنه مضاف إليه للنعت من حيث المعنى وتقديره في الآية: لو كان فيهما آلهة غير الله [6] .

---

١ – والصفة تأتي للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف . ينظر المفصل ١٤٩ ، الهمع ٣ / ١٤٥ وقد سبق توضيح (الصفة) في مقدمة الشارح ينظر صـ ٢٠ من التحقيق .

٢ – النساء ٧٤ . ينظر التبيان ١ / ٣٧٣ .

٣ – ما بين القوسين المكسورين كلمة يقتضيها السياق .

٤ – الأنبياء ٢٢ .

٥ – (للصفة) من ب .

٦ – التبيان ٢ / ٩١٥ .

لكن لما لم يمكن إعراب إلا وإضافته إلى ما بعده لكونه حرفاً ؛ أعرب ما بعده إعراب المنعوت ضرورة اصطلاحاً للفظ ، وأطلق اسم النعت عليه مجازاً [1] .

وفائدته [2] التخصيص ، نحو : جاءني رجل طويل . والتوضيح نحو : جاءني زيد العالم .

أو مجرد الثناء نحو : بسم الله الرحمن الرحيم .

أو مجرد الذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

والتوكيد نحو : ﴿ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [3] وبعض النحاة اشترط في النعت أن يكون مشتقاً [4] .

والضمير لا يوصف (٢٨ / ب) ولا يوصف به [5] .

ويجب أن يكون المُوصُوفُ أعرف من الصفة أو مساوياً لها في التعريف والتنكير؛ لئلا يكون للفرع مزية على الأصل [6] .

والتزم وصف باب (هذا) بذي اللام[7] .

[المفعول له]

---

١ – ينظر الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، ومغني اللبيب ٧٤ .

٢ – أي فائدة الوصف . ينظر شرح قطر الندى ٢٨٤ .

٣ – الحاقة ١٢ .

٤ – منهم المبرد وابن جنى وابن هشام . ينظر المقتضب ٤ / ٢٨٤ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٤ ، شرح قطر الندى ٢٨٣ .

٥ – ينظر المقتضب ٤ / ٢٨٤ ، والأصول في النحو ٢ / ٣١، وهمع الهوامع ٣ / ١٤٩ .

٦ – ينظر المقتضب ٤ / ٢٨٤ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٤٥ .

٧ – ينظر الأصول في النحو ٢ / ٣٢ ، المفصل ١٥١ .

وقوله : (تأديباً) من المنصوبات ، مفعول له[1] فهو باعث على الفعل ، وشرطه ثلاثة [2] :

الأول : تقدير اللام[3] ، فلو ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور ، بل المفعول به غير الصريح .

والثاني : كون المفعول له فعلاً لفاعل الفعل المعلل ، كما أن الضرب ههنا فعل لفاعل ضرب ، كذلك التأديب فعله .

[مسألة]

فإن قلت : إنه منقوض بقوله تعالى : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾ [4] ، فإن خوفاً مفعول له مع أنه ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل[5] ، لأنه تعالى منزه عن الخوف والطمع، لأنا نقول لا نسلم أنه مفعول له ، بل إنه حال من مفعول يريكم [6] .

سلمنا أنه مفعول له ، ولكن على حذف المضاف أي : إرادة خوفكم وطمعكم ، أو كون الخوف بمعنى الإخافة [7] .

---

[1] – ويسمى المفعول لأجله ، والمفعول من أجله .

[2] – اتفق النحاة أن من أهم شروط المفعول له كونه مصدراً . ولم يذكر الشارح هذا الشرط . ينظر المفصل ٨٧ ، والمقرب ٢٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٤ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٩ .

[3] – يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له . لاشرط كون الاسم مفعولاً له . ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٥١٠ .

[4] – الرعد ١٣ .

[5] – هذا الرأي مخالف لرأي ابن مالك فهو يقول في التسهيل ٢ / ١٢٦ ((لأن معنى يريكم يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير)) . والباحثة توافقه الرأي .

[6] – هذا الرأي للزمخشري . ينظر الكشاف ٢ / ٥١٨ .

[7] – ويرى ابن هشام أنها تحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله . ينظر مغني اللبيب ٦٢٠ ، ٦٢١ .

والثالث : كون المفعول له مقارناً للفعل في الوجود كما كان التأديب مقارناً [١] للضرب .

فلو انتفى (٢٩ / أ) أحد الثلاثة لم يكن مفعولاً له عند الجمهور .

[المفعول معه]

وقوله : (عمراً) من المنصوبات مفعول معه ، أي : الذي فعل الفعل معه ، وهو ما صاحب معمولاً بالواو [٢] ، ولو كان عامله لفظاً وأمكن العطف جاز العطف والنصب على المفعولية معه [٣] ، نحو جئت أنا وزيدٌ ، وزيداً .

وإن كان عامله معنى مستنبطاً من اللفظ وأمكن العطف وجب العطف لضعف العامل ، نحو : ما لزيدٍ وعمرٍو [٤]

وإن لم يكن العطف في الصورتين [٥] فالنصب على المفعولية معه ، كـ جئت وزيداً [٦] ، ومالك وعمراً [٧] .

---

١ – قوله : (للفعل في الوجود ... مقارناً) ساقط من ج .

٢ – يعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد . ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٥١٥ .

٣ – ينظر شرح كافية ابن الحاجب ١٤٦ ، ١٤٧ .

٤ – إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا . ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٥٢٢ .

٥ – أي : إن كان عامله لفظاً أو كان معنىً .

٦ – العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح .

٧ – يتعين النصب نظراً إلى لزوم التكلف في العطف . لوجود الضمير مكان الظاهر المجرور .

ويجوز كونه ضميراً ، نحو : جئت وإياك [1] . ولا يتقدم المفعول معه على عامله [2] .

[الأسماء الستة]

وقوله : (أخاه) من التوابع ، بدل من (عمراً) ، والضمير مضاف إليه ، وهو من الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم [3] ؛ فلهذا نصب بالألف .

ومن العرب من يجعل إعراب هذه الأسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة ، ذهاباً بالمضاف مذهب المفرد [4] ، فتقول : أَبُهُ ، أَبَهُ ، أَبِهِ .

واعلم أن : هنوه وهنه لغتان مشهورتان ، وكذلك حموه ، وحمه ، وفوه (٢٩ / ب) وفمه .

وفي الحديث[5] : ((فأَعِضُّوهُ بِهِنِ أَبِيهِ)) .

قال الشاعر [6] : < من السريع >

وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ

---

[1] – ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٩٠ .

[2] – ينظر الخصائص ٢ / ٣٨٣ ، وأسرار العربية ١٧٢ .

[3] – من شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف كونها مضافة ولهذا الشرط شرط وهو أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم فإن كان ياء المتكلم أعربت بالحركات لكنها تكون مقدرة . ينظر شرح قطر الندى ٤٧ .

[4] – ينظر اللباب ١ / ٨٨ ، الإنصاف ١ / ١٨ .

[5] – المسند ١٥ / ٤٥٧ ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٥ / ٦١ . الحديث : (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا) .

[6] – للأقيشر الأسدي في الكتاب ٤ / ٣١٧ ، وخزانة الأدب ٤ / ٤٤٢ ، والحماسة البصرية ٢ / ٣٦٨ ، وهو عجز بيت صدره :

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا

وهو في الحماسة برواية :

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ عُقَّالَةٌ

وأصل فم فوه فحذف الهاء حذفاً غير قياسي كحرف العلة لمشابهتها إياها في خفائها .

ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فأبدلت منها الميم لتقارب مخرجهما [١] ، فلما أضيف رد إلى أصله ذهاباً به مذهب أخواته . ومنهم من يجعل هذه الأسماء مقصورة [٢] ، فيقول : أباه في الأحوال الثلاثة ، كما يقال عصاه .

قال الشاعر [٣] : < من الرجز >

إِنَّ أَبَاهَـا وَأَبَا أَبَاهَـا

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غايَتَاها .

وقول أبي حنيفة [٤] رحمة الله عليه : ((لا وَلَوْ رَمَاهُ بِأَبَا قُبَيْسٍ)) وارد عليه .

---

١ – ينظر اللسان (فوه) .

٢ – ينظر أوضح المسالك ١ / ٤٦ .

٣ – لرؤبة بن العجاج ديوانه ١٦٨ ، ولأبي النجم في شرح شواهد الأشموني ١ / ١٣٨ .

٤ – البرهان في أصول الفقه ٨٧٣ ، ومعجم البلدان(قبس). و أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه ، الفقيه الكوفي، أحد أئمة المذاهب الأربعة المعروفة ، فقيه وعالم وعابد ، له المخارج والمسند والفقه الأكبر (ت : ١٥٠ هـ) تنظر ترجمته في : الانتقاء ١٢٢ ، طبقات الحنفية ١ / ٢٦ ، ٢٧ . قال هذه الكلمة عندما سئل عن إنسان رمى إنساناً بحجر فقتله : هل عليه القود ؟ فقال : .... . والمراد بأبى قبيس الجبل .

[البدل]

اعلم أن : البدل أربعة [1] ، وذلك إما أن يكون مدلوله مدلول المبدل منه ، أو لا يكون .

والأول : بدل الكل من الكل ، نحو : جاءني زيد أخوك .

والثاني : إما أن يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه أو لا يكون .

والأول : بدل البعض من الكل ، نحو : ضربت زيداً رأسه .

والثاني : إما أن يكون بين البدل والمبدل منه تعلق غير الكلية والجزئية ، أو لا يكون .

والأول : بدل الاشتمال ، نحو : سلب (٣٠ / أ) زيد ثوبه .

والثاني: بدل الغلط، نحو : مررت برجل حمارٍ. ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين[2].

لكن إذا أبدل النكرة من المعرفة فالنعت لازم؛ لأن البدل هو المقصود بالنسبة، وكره أن يكون منحطاً عنه[3]، كقوله تعالى: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[4]،

---

١ – وهو بدل الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط . فالأول : مدلوله مدلول الأول ، والثاني بعضه والثالث بينه وبينه تعلق بغيرهما ، والرابع أن نقصد إليه بعد أن غلطت بغيره . ينظر اللمع ٥٧ ، المفصل ١٥٧ .

٢ – أي : البدل والمبدل منه ؛ فيقعان معرفتين ، ونكرتين ، والأول معرفة والثاني نكرة ، وعلى العكس . ينظر اللمع ٨٧ .

٣ – أي أن البدل هو المقصود بما نسب إلى المتبوع (المبدل منه) ، وقوله (فالنعت لازم) أي تنعت النكرة (البدل) . وذلك في بدل الكل من الكل . ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٨٧ .

٤ – العلق ١٦ ، ١٧ .

ويكونان ظاهرين ومضمرين [١]، ولا يبدل من المضمر بدل الكل إلا من الغائب[٢]، نحو : ضربته زيداً .

وقد تكون الجملة بدلاً [٣]، نحو قوله تعالى:﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾[٤]، ونحو : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[٥]، وهو أصح الأقوال، في : عرفت زيداً أبو من هو[٦] .

وقد يكون تابعاً لجملة[٧]، كقوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً ﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾[٩] .

وقد يكون فعلاً تابعاً لفعل [١٠] كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾[١١].

---

١ – أي : البدل والمبدل منه فإنهما يكونان متفقين في الإظهار والإضمار ومختلفين فيهما . ينظر اللباب ١ / ٤١٠ . وقد اختلف النحاة في جواز إبدال المضمر من المضمر والمضمر من المظهر فمنهم من قال بالجواز كسيبويه و المبرد وابن جنى وغيرهم ومنهم من منع كـ ابن مالك وابن هشام . ينظر الكتاب ٢ / ٤٠٨ ، المقتضب ٤ / ٢٩٥ ، اللمع ٨٧ ، شرح التسهيل ٣ / ١٨٩ ، أوضح المسالك ٣ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

٢ – ينظر المفصل ١٥٨ ، أوضح المسالك ٣ / ٤٠٥ .

٣ – نفسه ٣ / ٤٠٨ .

٤ – فصلت ٤٢ ، ينظر مغني اللبيب ٤٧٥ .

٥ – الأنبياء ٣ ، ينظر الكشاف ٣ / ١٠٢ .

٦ – شرح التسهيل ٣ / ١٩٩ ، وموصل الطلاب ٦١ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٦٠ .

٧ – وشرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد . ينظر مغني اللبيب ٤٧٦ .

٨ – يس ١٩ ، ٢٠ . ينظر مغني اللبيب ٥٠٨ .

٩ – الشعراء ١٣٣ .

١٠ – الأصول في النحو ٢ / ٤٨ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٩٩ .

١١ – الفرقان ٦٨ ، ٦٩ .

وقد يكون بلفظ الأول بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان [1] كقراءة يعقوب[2]:

﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾[3].

بنصب (كل) الثانية، فإنها قد اتصل بها سبب الجثو[4].

[**تعدد الحال**]

وقوله : (ممتلئاً) من المنصوبات، حال من فاعل ضرب وبعض أحوال الحال علم عند ذكره (متيمناً)[5].

وفي المغني[6] :((من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل نحو: جاء زيد راكباً ضاحكاً، فالتعدد : على أن يكون عاملها جاء، وصاحبها زيد.

والتداخل: على أن الأولى من زيد، وعاملها جاء.

والثانية من ضمير الأولى وهي العامل. وذلك واجب عند من منع تعدد الحال))[7] . انتهى

---

١ – شرح التسهيل ٣ / ١٩٣ .

٢ – إتحاف فضلاء البشر ٥٠٢ ، ويعقوب هو أبو محمد يعقوب بن اسحق الحضرمي ، أحد القرآء العشرة ، وإمام أهل البصرة ومقريها (ت : ٢٠٥ هـ) من مؤلفاته : وجوه القراءات والجامع . تنظر ترجمته في غاية النهاية ٢ / ٣٨٦ .

٣ – الجاثية ٢٧ .

٤ – جاز إبدال الثانية من الأولى لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى ، لأن جثوها ليس فيه شيء من شرح حال الجثو . والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جثوها وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها ، فهي أشرح من الأولى ؛ فلذلك أفاد إبدالها منها . المحتسب ٢ / ٣١٠ ، ٣١١ .

٥ – ينظر صـ ٣٠ من النص المحقق .

٦ – مغني اللبيب ٦٢٣ .

٧ – يجوز تعدد الحال قال ابن مالك :

والحال قد يجيء ذا تعدد   لمفرد – فاعلم – وغير مفرد .

ومن النحاة من منع ذلك وحجتهم أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف وخرجوا المنصوب ثانياً على أنه صفة للحال أو حال من الضمير المستكن فيه . ومنهم الفارسي وابن عصفور . ينظر : الإيضاح ١٧٢ ، ١٧٣ ، والمقرب ٢٢٢ .

قال الدماميني [1] : ((الترادف هو أن يكون الحالان لشيء واحد وهو الذي يطلق عليه المصنف التعدد)) . انتهى

[التمييز]

وقوله : (غضباً) من المنصوبات تمييز وهو نكرة يزيل الإبهام الوضعي عن ذات مذكورة أو مقدرة [2] .

فالأول يزيله عن مفرد ، أعني ليس بجملة ولا شبهها ولا مركباً إضافياً مقداراً ، أعني يعرف به قدر الشيء غالباً . وهو خمسة [3] : العدد ، والكيل ، والوزن ، والمساحة ، والمقياس . نحو : عندى راقود خلاً ، ومنوان سمناً ، وعشرون درهما ، ومثله رجلاً ، وذراع ثوباً ، وقدر راحة (٣١ أ) سحاباً .

فيفرد التمييز عن مقدار غير العدد لو قصد به الجنسية [4] ، وإن قصد به النوعية أو العددية فيطابق التمييز ما قصد[5] .

ولو كان المفرد المقدار بالتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة ، وعن غير المقدار ؛ كخاتم فضة ، والجر أكثر[6] .

---

١ – تحفة الغريب ٣٠٨ مخطوط ٢٠٣٣ / والدماميني هو محمد بن أبي بكر بن عمر ، عالم بالعربية ، له تحفة الغريب وحاشية على مغني اللبيب (ت : ٨٢٧ هـ) . تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٦٦ ، ٦٧ ، وهدية العارفين ٢ / ١٨٥ .

٢ – شرح شذور الذهب ٣٢٩ .

٣ – المفصل ٩٥ .

٤ – يقصد بالجنس ههنا : ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه ، على القليل والكثير . شرح الرضي على الكافية ٢ / ٦٢.

٥ – نحو : عندي مثله تمراً ، أو تمرين ، أو تموراً . هذا بالنسبة لاختلاف الأنواع أما بالنسبة للعدد فيثنى مميزه ويجمع إن لم يكن جنساً .

٦ – وذلك للتخفيف لسقوط التنوين ونون التثنية بالإضافة . شرح الرضي على الكافية ٢ / ٥٧ .

والثاني يزيله عن نسبة في جملة ، أو ما ضاهاها[١] ، أو في إضافة[٢] ، كـ طاب زيد نفسا ، وأبا ، وأبوه ، أو داراً ، أو علما ، وأعجبني طيبه أبا .

و ما صلح لما انتصب عنه ، صلح له ولمتعلقه [٣] سوى الصفة فإنه لما انتصب عنه فقط[٤] ؛لأن الصفة تستدعي موصوفا والمذكور أولى بها فإذا قلت : طاب زيد والداً كان الوالد هو زيد بخلاف : طاب زيد أباً . ويطابقه في التذكير والتأنيث وغيرهما[٥] ، ويحتمل الحال[٦] ، نحو : طاب زيد فارسا .

فهو تمييز باعتبار اشتماله على الفروسية التي تزيل الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد .

وحال باعتبار تبيين هيئة زيد عند الطيب .

و ما لم يصلح لما انتصب عنه فلمتعلقه فقط[٧] . ولا يتقدم على عامله مطلقا[٨] .

---

١ – أي يزيل الإبهام عن نسبة حاصلة في جملة أو يكون منقولاً عن فاعل أو مفعول أو مبتدأ أو مشبها بالمنقول والتمييز عن أفعل التفضيل والصفة المشبهة والمصدر وكذا كل ما فيه معنى الفعل . ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٢٥ ، وشرح التسهيل ٢ / ٢٩٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٤١ .

٢ – أي نسبة في إضافة وهو داخل في قوله : (ما ضاهاها) . نحو : أعجبني طيبه نفساً .

٣ – وذلك في : طاب زيد أباً . يجوز أن تريد بـ (أباً) نفس زيد ، وأن تريد به أباه . وليس هذا بمطرد ففي : طاب زيد نفسا . التمييز لما انتصب عنه فقط ، ولا يصلح لمتعلقه . فبهذا يكون كلام الشارح صحيحاً إذا أوقع (أو) بدل (الواو) .

٤ – وذلك مثل : طاب زيد علماً . ويصلح أن يكون صفة نفسه وصفة متعلقه ، نحو : طاب زيد أبوة ، يجوز أن يكون المعنى : طاب أبوته لغيره ، أو طاب أبوة أبيه . وبهذا يكون قول الشارح : (سوى الصفة) مردود عليه . ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٦٥ .

٥ – ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٦٧ ، ٦٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٢٩٨ .

٦ – ينظر : الأصول في النحو ١ / ٣٠٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٢٩٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٤١ .

٧ – وذلك مثل : طاب زيد داراً .

٨ – ينظر : أسرار العربية ١٨١ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٥ .

والمازني[1] والمبرد [2] يجوزان تقديم (٣١ ب) التمييز على العامل الفعل وشبهه. إذ المؤول بشيء لا يجب أن يكون في حكمه من كل وجه .

وعند الكوفيين[3] يجوز أن يكون التمييز معرفة ، واستشهدوا بمثل قوله تعالى : ﴿ ومَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُ ﴾ [4] .

وفي المغني [5] : حذف التمييز ، نحو : كم صمت ؟ ، أي : كم يوما ؟ وقال الله تعالى ﴿ عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ ﴾[6]، ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَابِرُونَ﴾[7] وهو شاذ[8] في باب نعم، نحو: ((من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت)) [9] أي : فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة . انتهى

ويجيء التمييز مفسرا للضمير في غير بابي نعم، وبئس[10] نحو قوله تعالى : ﴿ سَوَّاهُنَّ سَبۡعَ سَمَاوَاتٍ ﴾[11] .

---

١ – الأصول في النحو ١ / ٢٢٣ ، أسرار العربية ١ / ١٨٢ ، والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد ، إمام النحو في زمانه ، له التصريف والعروض والقوافي (ت : ٢٤٩ هـ) ، تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ١ / ٢٨١ ، بغية الوعاة ١ / ٤٦٣ ، ٤٦٦ .

٢ – المقتضب ٣ / ٣٦ .

٣ – معاني القرآن للفراء ١ / ٧٩ .

٤ – البقرة ١٢٩ ، ينظر إعراب القرآن ٣ / ٢٤٠ .

٥ – مغني اللبيب ٧٠٥ .

٦ – المدثر ٣٠ ، أي : تسعة عشر ملكاً أو خازناً . شرح شذور الذهب ٥٩٨ .

٧ – الأنفال ٦٦ .

٨ – أي : حذف التمييز . ينظر الكتاب ٢ / ١٧٨ .

٩ – المسند ١٥ / ١٤٣ ، سنن النسائي ٣ / ٩٤ . الحديث:(من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل).

١٠ – فاعل نعم وبئس يأتي مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة . ينظر المفصل ٣٦٢ . قال ابن مالك في الألفية :

ويرفعان مضمراً يفسره : مميز : كـ (نعم قوماً معشره)

١١ – البقرة ٢٨ ، ينظر الكشاف ١ / ١٢٣ .

[أوجه اتفاق الحال والتمييز واختلافهما]

اعلم أن التمييز والحال اجتمعا في خمسة أمور وافترقا في سبعة[1] .

فأوجه الاتفاق أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام .

و أما أوجه الافتراق فأحدها : أن الحال يكون جملة كما عرفت والتمييز لا يكون إلا اسما .

والثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾[2] ، و ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾[3]، (٣٢ أ) بخلاف التمييز.

والثالث : أن الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات.

والرابع : أن الحال تتعدد بخلاف التمييز.

الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا، أو وصفا يشبهه، نحو قوله تعالى: ﴿ خاشِعاً أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[4]، بخلاف التمييز.

والسادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة، نحو: هذا مالك ذهبا، و ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتاً ﴾[5]، ويقع التمييز مشتقا نحو: لله دره فارسا، ونحو : كرم زيد ضيفا، إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، وإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخال (من) عليه .

---

[1] – مغني اللبيب ٥١٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٦ .

[2] – لقمان ١٧ .

[3] – النساء ٤٣ .

[4] – القمر ٧ ، (خاشعاً) قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي . السبعة في القراءات ٦١٨ ، إتحاف فضلاء البشر ٤٠٤ .

[5] – الأعراف ٧٣ .

واختلف في المنصوب بعد (حبذا) فقال الأخفش[1] والفارسي[2] حال مطلقا، وأبو عمرو بن علاء[3] : تمييز مطلقا .

وقيل : الجامد تمييز، والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله:< من البسيط >[4]

يَاحَبْذَا الْمَالُ مَبْذولاً بِلاَ سَرَفٍ

فحال، وإلا فتتميز نحو : حبذا راكبا زيد .

والسابع: أن الحال (٣٢ / ب) تكون مؤكدة لعاملها نحو:﴿ وَلَّىٰ مُدْبِراً ﴾[5]، ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً ﴾[6]،﴿ لَا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[7]، ولا يقع التمييز كذلك.

---

١ – الأصول في النحو ١ / ١٢٠ ، مغني اللبيب ٥١٥ ، همع الهوامع ٣ / ٤٢ .

٢ – المسائل البصريات ٨٤٥ .

٣ – مغني اللبيب ٥١٥ ، همع الهوامع ٣ / ٤٢ ، وأبو عمرو بن العلاء هو زبان بن العلاء بن عمار . أحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالعربية والقرآن وأيام العرب والشعر (ت : ١٥٤ هـ) تنظر ترجمته في إنباة الرواة ٤ / ١٣١ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٣١ .

٤ – بلا عزو في شرح التسهيل ٢ / ٣٦٠ ، ومغني اللبيب ٥١٥ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٢ . وهو صدر بيت عجزه :

في أَوْجُهِ البِرِّ إِسْرَاراً وَإِعْلاَنَا

٥ – النمل ١٠ .

٦ – النمل ١٩ .

٧ – البقرة ٥٩ .

[تمييز العدد]

وفي الكافية[1]:((ومميز الثلاثة إلى العشرة[2] مخفوض مجموع لفظاً أو معنى[3]، إلا في: ثلاث مئة إلى تسع مئة، وكان قياسها مئات أو مئين، ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين: منصوب مفرد، ومميز مئة وألف، وتثنيتهما وجمعه: مخفوض مفرد)).

وفي الرضي[4]: ((وأما الجمع السالم فلا يقع مميزاً للعدد إذا كان وصفا عند سيبويه [5]، إلا نادراً، فلا يقال : ثلاثة مسلمين، ولا ثلاث مسلمات[6]، والمطلوب من التمييز تعيين الجنس، والصفات قاصرة في هذه الفائدة، إذ أكثرها للعموم)) انتهى.

وأما إذا لم يكن الجمع السالم وصفاً فلا اشتباه في كونه تمييزاً للعدد، كقوله تعالى: ﴿ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً ﴾[7] و﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلاَتٍ ﴾[8] و﴿ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ ﴾[9].

وأما قوله: (إلا رجلاً كان أبوه قائلاً إن الله واحد وما النبي كاذباً، ولا رجل أفضل منه عليه الصلاة والسلام فوجدت الإسلام حقاً ونعمت الدار الجنة، وقد كادت النفس تطير إليها (٣٣ /أ) فعسى الله أن يدخلني فيها).

ففيه: من العوامل اللفظية السماعية أربعة عشر، ومن العوامل اللفظية القياسية ثلاثة، ومن المعنوية واحد، ومن المرفوعات أربعة عشر، ومن المنصوبات تسعة، ومن المجرورات خمسة، ومن التوابع أيضاً خمسة .

---

١ – شرح الرضي على الكافية ٣ / ٣٠٠ .

٢ – قوله (إلى العشرة) ساقط من ج .

٣ – الجمع المعنوي : إما اسم الجنس كالتمر والعسل ، أو اسم الجمع كالرهط والقوم . شرح الرضي على الكافية ٣ / ٣٠٠، ٣٠١.

٤ – شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢٩٠ .

٥ – الكتاب ٤ / ٤٦ .

٦ – يقال ثلاثة رجال مسلمين ، وثلاث نساء مسلمات . ينظر العدد في اللغة ٦٧ .

٧ – يوسف ٤٧ .

٨ – يوسف ٤٦ .

٩ – النور ٥٦ .

فقوله: (إلا رجلاً) من المنصوبات مستثنى من (القوم)، والقول المنصور [1] في (إلا) ذكر حسبما تيسر عند قوله : (وما النصر إلا من عند الله) [2] .

[الأفعال الناقصة]

وقوله : (كان أبوه قائلاً) كان من العوامل اللفظية السماعية، أبوه مضاف إلى الضمير من العوامل القياسية [3] مرفوع لأنه اسم كان، وقائلاً منصوب خبره، وهو من الأفعال الناقصة ، ونقصان هذه الأفعال إنها لا تتم مع مرفوعها كلاماً [4] ومن ثمة عدلوا عن تسمية مرفوعها فاعلاً لقصوره عن رسم الفاعل ؛ وهو أن يتم الكلام به، وعن تسمية منصوبها مفعولاً لأنه ليس على رسم المفعول، وهو كونه فضلة [5].

---

١ – كلمة غير مفهومة .

٢ – ينظر صـ ٣٩ من النص المحقق .

٣ – قوله : (اللفظية السماعية ... العوامل القياسية) ساقط من ج .

٤ – ينظر المفصل ٣٤٩ .

٥ – ينظر اللباب ١ / ١٦٦ ، ١٦٧ .

ولم يذكر سيبويه [1] منها إلا أربعة، وهي: كان، وصار، وما دام، وليس، ثم قال[2]: ((وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر)) فهذا دليل على أن هذه الأفعال غير محصورة في عدد معين.

[حذف كان]

ولكان من بين أخواته ما اختص به ؛ وهو الحذف إما جوازاً أو وجوباً (٣٣ ب).

أما الحذف وجوباً فسيجيء بيانه في أقسام ما في قول المصنف(**وما النبي كاذباً**) في (أما أنت منطلقاً انطلقت) [3] .

وأما الحذف جوازاً [4] فكما ذكر سيبويه [5] في المثل المشهور وهو قولهم [6] : **النَّاسُ مَجْزِيُّوْنَ بِأَعْمَالِهِم إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ** أربعة أوجه وفيها حذف كان .

---

١ – ٢ – الكتاب ١ / ٨٣ .

٣ – سيأتي بيانه في صـ ١٠٩ من النص المحقق .

٤ – ذكر الشارح وجهاً واحداً لجواز حذف (كان) وهو حذفها بعد (إن) ويجوز حذفها مع اسمها بعد (لو) أيضاً ، وفيه قال ابن مالك :

ويحذفونها ويبقون الخبر   وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر

ينظر : شرح ابن عقيل ١٤٦ .

٥ – الكتاب ١ / ٣١٦ .

٦ – ينظر شرح شذور الذهب ٢٤٣ ، وهمع الهوامع ١ / ٤١١ .

قال ابن الحاجب في أماليه [1] : ويضمر العامل في خبر كان ، وخص كان بالذكر لئلا يتوهم أن أخواتها مثلها ، ومثل بقولهم : إن خيراً فخيرٌ .

وفي هذه المسألة أربعة أوجه :

نصبهما، ورفعهما، ونصب الأول ورفع الثاني ، ورفع الأول ونصب الثاني[2] .

أما نصب الأول فقوي على إضمار (كان) ، وإنما أضمرت (كان) دون غيرها لأنها كثرت في الاستعمال ، أو لأن معناها إذا حذفت لا يخل ، فجاز فيها الحذف لذلك [3] .

وأما الرفع في الأول فضعيف ، وله وجهان [4] :

أحدهما : وهو الأضعف [5] وهو الذي ذكره صاحب الكتاب [6] فقال : تقديره كان خيراً [7] .

وضعفه عن الرفع من وجهين [8] ، أحدهما : أنه قدر الفعل الماضي مع وجود الفاء ، وهو متعذر ، إذ لا يقال : (٣٤ / أ) إن أكرمتني فأكرمك [9] .

---

١ – أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٠٩ .

٢ – الكتاب ١ / ٣١٦ وما بعدها ، والأصول في النحو ٢ / ٢٤٨ .

٣ – ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٤٧ .

٤ – الأول : رفع الشرط والجزاء وتقديره : إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير . والوجه الثاني : رفع الشرط ونصب الجزاء وتقديره : إن كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيراً . أو : فهم يجزون خيراً . وهو أضعف الوجوه .

٥ – أي : رفع الأول ونصب الثاني .

٦ – لم يذكر سيبويه الوجه الأضعف في الكتاب ، وربما كان يقصد كتاباً آخر . ينظر الكتاب ١ / ٣١٦ ، ٣١٧ .

٧ – إذا قلنا بصحة هذا التقدير فلا بد من كونه جزاء ، ويكون : فكان جزاؤهم خيراً .

٨ – فصل الشارح في هذين الوجهين ضعف نصب الثاني ولم يتحدث عن ضعف رفع الأول .

٩ – شرح المفصل ٢ / ٨٦ .

الثاني : إن حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء أقرب من حذف الفعل والفاعل [١]، فتحقق من ذلك أن نصب الأول ورفع الثاني هو الوجه .

لأنك جمعت فيه بين وجهيها القويين، وعكس ذلك ضعيف فيهما جداً ، لأنك جمعت فيهما بين وجهيها الضعيفين.

ونصبهما جميعاً ضعيف باعتبار الثاني دون الأول [٢] .

ورفعها جميعا ضعيف[٣] باعتبار الأول دون الثاني[٤]. انتهى

وقد يكون كان بمعنى ثبت[٥] فلا يعمل إلا في المرفوع كقوله تعالى : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[٦] ، و ﴿ إِن كَانَ[٧] ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسُرَةٍ ﴾[٨] ، والمقدور كائن .

ويكون أصبح و أمسى ونحوهما : كأظهر وأعتم ، إذا كانت لتقرير مضمون الجملة بالأوقات المخصوصة من الأفعال الناقصة ، و كذا إذا كانت بمعنى صار ، نحو : أصبح زيد غنياً وأمسى أمِيراً [٩] .

---

١ – شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٤٨ .

٢ – أي : باعتبار ضعف نصب الثاني ، لأن نصب الأول هو الوجه .

٣ – قوله : (ضعيف) ساقط من ج .

٤ – أي : باعتبار ضعف رفع الأول .

٥ – أي : تامة بمعنى وقع ووجد . المفصل ٣٥١ ، وأسرار العربية ١٣١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٥٣ .

٦ – البقرة ١١٦ .

٧ – (كان) من ب ، ج .

٨ – البقرة ٢٧٩ ، وينظر إعراب القرآن ٣ / ٣٦٨ .

٩ – شرح التسهيل ١ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

وقد يرفع الاسمان بعد كان[1] لأن [2] اسمه ضمير الرفع ، والجملة مفسرة بضمير الرفع خبره نحو : كان زيد عالم .

ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها[3] ، وعليها[4] مثل : قَائِماً كَانَ زَيدٌ ، إلا فيما في أوله (ما) فلا يجوز[5] : قائما مادام ، وما انفك .

وليس مختلف فيه[6] .

[أخوات إن :]

وقوله : (٣٤ / ب) **(إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ)** : إنَّ من العوامل اللفظية السماعية من الحروف المشبهة بالفعل[7] ، و لفظة (الله) منصوب اسمه ، و(واحد) مرفوع خبره. وللحروف المشبهة شبه بالفعل المتعدي خصوصا ومطلق الفعل عموما، لأن بعضها ثلاثي[8]، وبعضها رباعي[9]، وبعضها خماسي[10] كالأفعال، مع أنها مبنية على

---

١ – فيكون اسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها . أسرار العربية ١٣٣ .

٢ – قوله : (لأن ... نحو) ساقط من ج .

٣ – أي : توسط الخبر بين الفعل والاسم . ينظر شرح قطر الندى ١٢٩ ، شرح ابن عقيل ١٣١ .

٤ – أي : تقدم الخبر على الفعل واسمه . ينظر : اللمع ٣٧ ، أسرار العربية ١٣٦ .

٥ – لأن (ما) أم حروف النفي وما في صلة النفي لا يتقدم عليه، لأن النفي له صدر الكلام. اللباب ١/١٦٧، شرح قطر الندى ١٣٣.

٦ – وفيه اختلاف . ينظر شرح التسهيل ١ / ٣٣٣ ، شرح ابن عقيل ١٣٨ .

٧ – ينظر الجمل في النحو ٧٣ .

٨ – مثل : إن ، وأن ، ليت .

٩ – مثل : كأنَّ ، لعلَّ .

١٠ – مثل : لكنَّ .

الفتح كالأفعال الماضية ولأن معانيها معاني الأفعال؛ كأنك قلت : أكدت ، وشبهت ، واستدركت ، وتمنيت وترجيت[1] .

وفي الرضي[2] : وقد اضطربت أقوالهم في (لعل) الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى ؛ فقال بعضهم[3] التعليل فمعنى : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[4] أي : لتفلحوا ولا يستقيم ذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ مَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[5] ، إذ لا معنى للتعليل .

وقال بعضهم : هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها .

ولا يطرد ذلك في قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾[6] ، إذ لم يحصل من فرعون التذكير .

والحق ما قاله سيبويه[7] وهو أن الرجاء متعلق بالمخاطبين[8] .

[الفرق بين إنّ وأنّ :]

---

١ – ومن أوجه شبهها بالفعل أنها لا تدخل إلا على الأسماء وتدخل عليها نون الوقاية . ينظر الأصول ١ / ٩٧ ، ٢ / ١١٧ ، والمفصل ٤٨ .

٢ – شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٢ .

٣ – منهم الأخفش والسيرافي . ينظر معاني القرآن ١ / ١٣١ ، شرح الكتاب ١ / ٣٥٥ .

٤ – الحج ٧٥ .

٥ – الشورى ١٥ .

٦ – طه ٤٣ .

٧ – ينظر : المقتضب ٤ / ١٨٣ ، المفصل ١ / ٤٠٠ .

٨ – أي : اذهبا على رجائكما . المقتضب ٤ / ١٨٣ ، مغني اللبيب ٣٣٩ .

والفرق بين إنّ وأنّ (٣٥/أ) إنّ (إنّ) المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد .
و(أنّ) المفتوحة في العمل وإفادة معنى التأكد بمنزلة المكسورة ، ومخالفتها في أنها تجعل الجملة في حكم المفرد ، فتكون معها في تأويل المصدر فلا تفيد حتى يضم إليها اسم أو فعل[١].

فإن التقدير في : بلغني أن زيداً عالم[٢] ، بلغني علمه .

ولـ(إنّ) المكسورة صدر الكلام .

وتلحقها – دون ليت ولعل على قول[٣] – ما الكافة فتبطل العمل ؛ نحو قوله تعالى :﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[٤] وكذا البواقي[٥] .

ووجب كسر إن[٦] : في الابتداء ، وبعد القول ، وبعد الموصول ، وإذا دخل على خبرها اللام ، أو وقعت جواب القسم .

---

١ – ينظر اللمع ٤٢ ، المفصل ٣٩ .

٢ – قوله : (أن .... عالم) ساقط من ج .

٣ – يجوز إعمال (ليت ولعل) وإهمالهما إذا لحقهما (ما) الكافة . ينظر مغنى اللبيب ٣١٦ ، ٣١٨ .

٤ – الكهف ١٠٥ .

٥ – المفصل ٣٨٩ .

٦ – قال ابن مالك :

فَاكْسِرْ في الابْتدَا ، وَفي بَدْءِ صلَهْ وَحَيثُ (إنَّ) لِيَمِينٍ مُكملَهْ

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلَ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وإنِّي ذُو أَمَلْ

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللاَّمِ ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

ولم يذكر الشارح: كسر همزة (إن) إذا وقعت في جملة في موضع حال. ينظر شرح ابن عقيل ١٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٠٠.

وتجيء إن المكسورة حرف جواب بمعنى (نعم) ذكر ذلك سيبويه[١] و الأخفش[٢] ، وحمل المبرد[٣] على ذلك قراءة من قرأ[٤] ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[٥] ، وأنكر أبوعبيدة [٦] كونها بمعنى نعم .

فائدة : ذكر بعض النحويين[٧] لـ (إن) عشرة أنحاء :

الأول: أن تكون حرف توكيد .

والثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى نعم.

وقد تقدم الكلام على هذين.

والثالث: أن تكون أمرا للواحد المذكر من الأنين، نحو (٣٥ ب) إِنَّ يا زيد.

والرابع: أن تكون فعلا ماضيا مبنيا لما لم يسم فاعله من الأنين على لغة رد الضمة بالكسرة[٨] نحو: إِنَّ في الحرب.

---

١ – الكتاب ٣ / ١٧٢ .

٢ – لم أجد القول في معاني القرآن و القول منسوب إليه في همع الهوامع ١ / ٥١٠ .

٣ – المقتضب ٣٦٤ .

٤ – قراءة ابن كثير ، وحفص عن عاصم . السبعة في القراءات ٤١٩ .

٥ – طه ٦٢ .

٦ – لا دليل للإنكار في كتابه مجاز القرآن ، والقول منسوب إليه في همع الهوامع ، مجاز القرآن ٢ / ٢١ ، مغني اللبيب ٣٦ ، همع الهوامع ١ / ١٥٠ . وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، نحوي بصري ، له مصنفات منها ، مجاز القرآن (ت : ٢١٠ هـ) تنظر ترجمته في : إنباة الرواة ٣ / ٢٧٦ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٦ .

٧ – منهم ابن هشام . مغني اللبيب ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

٨ – على لغة من قال في : رُدَّ وحُبَّ : رِدَّ وَحِبَّ ، تشبيهاً له بقيل وبيع . مغني اللبيب ٣٨ .

والخامس[1] : أن تكون أمرا لجماعة الإناث من (أَيْن) وهو التعب، نحو : إِنَّ يا نساء ؛ أي : اتْعَبْنَ .

والسادس[2] : أن تكون فعلا ماضيا خبرا عن جماعة الإناث من (اْلأيْنِ) أيضا، نحو : النساء إنَّ، أي: تعبن .

والسابع : أن تكون أمرا من وأى يَئِي ؛ مثل: وَعَد يَعِدُ لفظا، ومعنى .

كقوله[3] < من الخفيف >

إِنَّ هِنْدُ الْجَمِيلَةُ اْلحَسْنَاءَ وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَ

و(إِنَّ) فعل أمر مؤكد بنون التوكيد المشددة، وكان أصله إِيْنَّ[4] بياء المخاطبة، لأنه أمر للمؤنث فلما لحقت النون حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهند مثل ﴿ يُوسُفُ﴾[5] منادى مفرد معرفة، والجميلة الحسناء نعتان لهند، الأول على اللفظ، والثاني على المحل كقوله[6]: يا عمرُ الجوادَ.

---

١ – ٢ – الأين : الإعياء والتعب ، قال أبو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه ، وقال أبو عبيدة لا فعل للأين . اللسان (أين) .

٣ – ليوسف بن أحمد الدباغ الصقلي في إنباه الرواة ٤ / ٧٠ وفيه :

وأَيَّ مَنْ أَضْمَرَتْ لَوْ أَيِّ وفاءَ .

وفي بغية الوعاة ٢ / ٣٥٦ ، ولبعض المتأخرين في الجنى الداني ٤٠١ . والشاهد فيه : إن فعل أمر مؤكد بنون التوكيد المشددة .

٤ – قوله (إِيْنَّ) ساقط من ج .

٥ – يوسف ٢٩ ، وتمام الآية : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ﴾ .

٦ – هذا جزء من بيت لجرير يمدح به عمر بن عبد العزيز وتمامه :

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

ديوانه ١٠٧ ، وينظر المقتضب ٤ / ٢٠٨ ، واللمع ١ / ١١٠ .

وروى الرماني[1] في توجيه إعراب أبيات يلغز بها من جهة إعرابها في صفتها الأولى وهي الجميلة النصب كصفتها الثانية بهذا اللفظ :

إِنَّ هِنْدُ الْجَمِيلَةَ الْحَسْناءَ وَأْيَ مَنْ أَتْبَعَتْ (٣٦ أ) بِوَعْدٍ وَفَاءَ

وأجاز بعضهم أن تكون الجميلة مفعولا لـ(إن).

وقوله : وأي مصدر منصوب بإن ، وقوله أضمرت بالتأنيث راجع إلى من على معنى من[2] .

والثامن : أن تكون أمرا لجماعة الإناث من آن يئين أي قرب[3] ، فتقول : إنّ يا نساء ، أي : أقرُبْنَ .

والتاسع : أن تكون ماضيا خبرا عن الإناث من آن أيضا ، نحو : النساء إنّ ، أي : قربن .

والعاشر : أن تكون مركبة من إن النافية وأنا كقول العرب : إنَّ قائم ، يريدون : إنْ أنا قائم ، فنقلوا حركة الهمزة إلى نون إنَّ وحذفوا الهمزة وأدغموا ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى ﴾[4] ، فتبصر ترشد إن شاء الله تعالى .

والجمل المعطوفة إلى الآخر مقول القول أيضا[5] .

---

١ – توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ١٥ / والرماني هو أبو الحسن على بن عيسى الوراق من كبار النحاة في عصره ، عدَّ له النحاة نحو مئة مصنف (ت : ٣٨٤ هـ) تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٨٠ ، ١٨١ .

٢ – أوقع (من) على مؤنث ، كقول العرب : (من كانت أمك) . الكتاب ١ / ٩١ ، ٢ / ١٨١ .

٣ – نفسه ٤ / ٤٨٧ ، اللسان (أين) .

٤ – الكهف ٣٧ ، الخصائص ٢ / ٣٣٣ ، التبيان ٢ / ٨٤٧ .

٥ – في تفسير قول التفتازاني : (كان أبوه قائلا ...) .

وقوله : (وما النبي كاذبا ، ولا رجل أفضل منه عليه الصلاة والسلام) فيه من العوامل خمسة ، ومن المرفوعات ثلاثة ، ومن المنصوبات اثنان ، ومن المجرورات أيضا اثنان ، ومن التوابع ثلاثة .

[ما المشبهة بليس :]

فالنبي مرفوع على أنه اسم ما المشبهة بليس ، وكاذبا منصوب خبره ، والجملة معطوفة على ماقبلها .

والجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت والدوام ، وإذا دخل عليها حرف (٣٦ ب) النفي لتأكيد النفي وثباته ، لا لنفي التأكيد والثبات .

اعلم أن (ما) لفظ مشترك يكون حرفا واسما[١] فأما **(ما)** [٢] **الحرفية** فلها ثلاثة أقسام[٣] :

نافية ، ومصدرية ، وزائدة .

فالنافية قسمان : عاملة ، وغير عاملة فالعاملة هي ما الحجازية ، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر عند أهل الحجاز [٤]، قيل وأهل تهامة ونجد[٥]، و إنما أعملت عندهم مع أنها حرف لا يختص – والأصل في كل حرف لا يختص أنه

---

١ – مغني اللبيب ٣٢٧ ، رصف المباني ٣١٠ .

٢ – قوله (ما) ساقط من ج .

٣ – مغني اللبيب ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، رصف المباني ٣١٠ ، ٣١٥ .

٤ – ٥ – مغني اللبيب ٣٣٥ ، رصف المباني ٣١٠ .

لا يعمل[1] – لأنها شابهت ليس في النفي ، وكونها لنفي الحال غالباً، و في دخولها على جملة اسمية [2] .

ولعملها عندهم شروط[3].

الأول : تأخير الخبر، إذ لو تقدم بطل العمل .

هذا مذهب الجمهور .

والثاني : بقاء النفي على حاله ، فلو انتقض بـ إلا بطل العمل ، كقوله تعالى : ﴿ ومَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾[4] .

والثالث : فَقْدُ إنْ ، فلو وجدت إن بعد ما بطل عملها . نحو : ما إن زيد حليم.

---

١ – لدخوله على الاسم والفعل . شرح ابن عقيل ١٥١ ، همع الهوامع ١ / ٤٤٧ .

٢ – الكتاب ١ / ١٢١ ، المفصل ١ / ١١٢ ، الإنصاف ١ / ١٦٦ .

٣ – ذكر الشارح منها ثلاثة ، وذكر ابن مالك منها أربعة حيث قال :

إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفِي ، وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍ أَوْ ظَرْفٍ كَـ (مَا بِي أَنْتَ مَعْنياً) أَجَازَ الْعُلَمَا

والتي لم يأت بها الشارح هي :

أ- ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور .

ب- ألا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها .

ج- ألا يبدل من خبرها موجب ؛ فإن أبدل بطل عملها .

ينظر : شرح التسهيل ١ – ٣٥١ ، شرح ابن عقيل ١٥٢ ، ١٥٣ .

٤ – آل عمران ١٤٤ .

وإذا عطف عليه بموجب فالرفع[1] ، حملا على خبر ما من حيث إنه في الأصل خبر المبتدأ ، مثل : مازَيدٌ قَائِماً بِلْ قاعدٌ [2].

و أما غير العاملة[3] ، فهي الداخلة على الفعل الماضي نحو : ما قام (٣٧ أ) زيد ، والمضارع ، نحو : ما يقوم زيد ، إلا أنه إذا دخلت على المضارع خلصته للحال عند الأكثر .

وأما **المصدرية** فقسمان[4] : وقتية ، وغير وقتية فالوقتية هي التي تقدر مصدر نائب عن ظرف الزمان ، نحو : صلى الله عليه وعلى آله ما اتصلت عين بنظر وأذن بخبر ، وتسمى ظرفية[5] أيضا .

وغير الوقتية هي التي تقدر مع صلتها بمصدر ، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو قوله تعالي : ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾[6] وأما **الزائدة** فلها أربعة أقسام :

---

١ – إن كان العاطف مقتضباً للإيجاب تعين الرفع وذلك نحو : (بل ، ولكن) وإن كان غير مقتض له – كالواو ونحوها – جاز النصب والرفع . شرح ابن عقيل ١٥٤ ، شرح الأشموني ١ / ٢٠٩ .

٢ – في الأصول (بل عمرو) والصحيح ما أثبتناه .

٣ – الأصول في النحو ١ / ٩٣ ، رصف المباني ٣١٣ ، مغني اللبيب ٣٣٥ .

٤ – رصف المباني ٣١٣ ، ٣١٤ ، مغني اللبيب ٣٣٦ .

٥ – الجمل في النحو ٣٢٥ .

٦ – التوبة ٢٥ .

لأول: أن تكون زائدة لمجرد التأكيد[1]، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[2]

و﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[3]، و ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾[4]، و﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾[5]،

و ﴿ إِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾[6]

وزيادتها بعد إن الشرطية و إذا كثير.

والثاني : أن تكون كافة[7] ، وهي تقع بعد إنَّ و أخواتها ، وبعد رب وكاف التشبيه في الأكثر[8] .

وذكر ابن مالك[9] أنها تكف الباء أيضا ، وتحدث فيها معني التقليل .

وقد جاءت ما الكافة أيضا بعد قل[10] ، إذا أريد به النفي ، نحو: قلما يقول ذلك أحد.

---

[1] – ينظر الجمل في النحو ٣٢٥ ، وموصل الطلاب ١٥٧ ، ١٧٠ .

[2] – آل عمران ١٥٩ .

[3] – المؤمنون ٤٠ .

[4] – نوح ٢٦ .

[5] – الأنفال ٥٩ .

[6] – التوبة ١٢٨ .

[7] – منازل الحروف ٣٧ ، رصف المباني ٣١٧ .

[8] – موصل الطلاب ١٥٦ .

[9] – ينظر شرح التسهيل ٣ / ٢٣ ، والقول منسوب إليه في مغني اللبيب ٣٤٤ .

[10] – الخصائص ١ / ١٦٨ ، موصل الطلاب ١٥٤ .

والثالث: أن تكون عوضا، وهي ضربان: عوض من فعل، وعوض (٣٧ ب) من الإضافة .

فالأول كقولهم : **أما أنت منطلقا انطلقت .**

والأصل : لأن كنت منطلقا انطلقت ، فحذفت لام التعليل ، فحذفت كان حذفاً واجباً فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله وجيء بـ(ما)عوضا من (كان) [١] .

والضرب الثاني : كقولهم حيثما ، وإذ ما ، فـ (ما) فيهما عوض من الإضافة ، وجيء بـ (ما) عوضا منهما[٢] .

وجعل بعضهم ما في قول امرئ القيس [٣] . < من الطويل >

ولاَ سِيَّمَا يَوْماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ

عوضا من الإضافة ، ونصب يوما على التمييز [٤] .

والرابع : أن تكون مثبتة على وصف لائق .

قال ابن السيد[٥] : وهي ثلاثة أقسام :

قسم للتعظيم والتهويل . كقوله[٦] : < من الوافر >

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ   لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

---

١ – الكتاب ١ / ٣٥١ ، ٣٥٢ ، الأصول في النحو ٢ / ٢٥٤ ، شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٤٩ .

٢ – منازل الحروف ٣٨ ، الأصول في النحو ٢ / ١٦٠ .

٣ – ديوانه ٢٨ ، وهو عجر بيت صدره :

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ

وامرؤ القيس هو : أبو الحارث امرؤ القيس بن حجر بن جندل بن عمر الكندي ، من شعراء المعلقات (ت : ٨٠ ق . هـ) تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ١ / ١٠٥ ، والأغاني : ٩ / ٩٣ .

٤ – مغني اللبيب ١٤٩ ، همع الهوامع ٢ / ٢٨٥ .

٥ – في الأصول (ابن السيدة) والصحيح ما أثبتناه ، إصلاح الخلل ٣٠٣ ، ٣٠٤ / وابن السيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن السيد البَطَلْيَوْسيّ من العلماء باللغة والأدب ، له مصنفات منها : الاقتضاب في شرح الكتاب لابن قتيبه والمسائل والأجوبة والمثلث ، (ت : ٥٢١ هـ) تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ١٤١ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٥٥ ، ٥٦ .

٦ – لرجل من خثعم في الكتاب ١ / ٢٨٤ ، ولأنس بن مدركة في الخصائص ٣ / ٣٤ ، والمفصل ١٢٤ ، وخزانة الأدب ٣ / ٨٦ ، ٨٨ . ولأنس بن نهيك في لسان العرب (صبح) الشاهد : (ما) هنا لإفادة التعظيم ، ويسود بالبناء للمفعول ، أي : يجعل سيداً .

وقسم يراد به التحقير [١] لمن سمعته يفخر بما أعطاه وهل أعطيت إلا عطية ما .

وقسم يراد به التنويع[٢] ، كقولك : ضربته ضربا ما .

وأما **الاسمية** فلها سبعة أقسام[٣] :

موصولة : وهي التي يصلح في موضعها الذي[٤] نحو : ﴿ وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾ [٥] ، وقد يطلق (٣٨ أ) ما على جماعة العقلاء ، كقوله تعالى : ﴿ انكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾ [٦] .

وشرطية[٧] : نحو : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ [٨] .

واستفهامية[٩] : نحو : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ [١٠] ، **ونكرة موصوفة**[١١]: نحو مررت بما معجب لك أي : بشيء يعجب .

---

١ – ٢ – موصل الطلاب ١٥٣ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٥٤ .

٣ – هذا الرأي للأزهري ، ينظر موصل الطلاب ١٤٨ .

٤ – أوضح المسالك ١ / ١٥٠ ، همع الهوامع ١ / ٣٢٦ .

٥ – النحل ٤٩ .

٦ – النساء ٣ .

٧ – التبيان ١ / ١٠٢ ، وشرح قطر الندى ٧٩ .

٨ – البقرة ١٠٥ .

٩ – المفصل ١٨٦ ، اللباب ٢ / ١٢٩ .

١٠ – طه ١٦ .

١١ – مغنى اللبيب ٣٢٨ ، وموصل الطلاب ١٥٢ .

ونكرة غير موصوفة[1] : وهي في مواضيع من جملتها باب التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا ، فـ (ما) في ذلك نكرة غير موصوفة ، والجملة بعدها خبر .

هذا مذهب سيبويه[2] وجمهور البصريين[3] .

وقيل هي نكرة موصوفة بالجملة ، والخبر محذوف وقيل هي استفهامية ، وهو قول الكوفيين[4] .

ومنها باب نعم وبئس ، و الأقوال كثيرة فيها ، فراجعها .

والسادس من أقسام ما الاسمية : **أن تكون صفة** [5] نحو :

لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ [6]

عِنْدَ قَوْمٍ [7] .

والسابع : أن تكون **معرفة تامة**[8]، وذلك في باب نعم على ظاهر قول سيبويه[9] .

فمن كان مراده التحصيل وجب عليه مراجعة مثل هذا التطويل .

[لا التي لنفي الجنس]

---

[1] – مغني اللبيب ٣٢٩ ، وموصل الطلاب ١٥١ .

[2] – الكتاب ١ / ١٢٢ .

[3] – الإنصاف ١ / ١٤٧ .

[4] – الإنصاف ١ / ١٣٧ .

[5] – هناك لبس عند الشارح ، فقد جعل (ما) الموصوف بها ضمن أقسام (ما) الحرفية وهنا جعلها اسمية .

[6] – قد سبق الاستشهاد به صـ ١٠٩ .

[7] – ابن جنى في الخصائص ٣ / ٣٢ ، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٣ / ٤٠ .

[8] – الكتاب ١ / ١٢٢ .

[9] – نفسه ١ / ١٢٢ . نحو : غسلته غسلا نعمّا .

ولا في قوله : **(ولا رجل أفضل منه عليه الصلاة والسلام)** لنفي الجنس ، ورجل اسمه مبني على الفتح لكونه نكرة غير (٣٨ ب) مضاف ولا مشبهاً به ، فإذا كان كذلك يكون مبنياً على ما ينصب به [١] وأفضل منه خبره ، والضميران المجروران إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، والظرف خبر مقدم والصلاة مبتدأ مؤخر[٢] ، والسلام معطوف عليها .

واعلم أن الفرق بين لا التي لنفي الجنس ، والتي بمعنى ليس ؛ أن الأول لنفي الجنس والماهية ، والثاني لنفي واحد من الجنس ، مثلاً إذا قيل : لا رجل في الدار، كان معناه أنه ليس في الدار من هذا الجنس ، فإذن لا يجوز أن يكون فيها واحد ، أو اثنان ، أو ثلاثة ، أو غيرها .

وإذا كان بمعنى ليس وقيل : لا رجل في الدار ، كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ، ويجوز كون اثنين أو ثلاثة أو أكثر فيها ، على ما قالوا [٣] .

وإنما حكمنا أنه لنفي الجنس مع أن المناسب للجملة المعطوفة عليها [٤] كونها المشبهة بليس للفرق المذكور، إذ المقام يقتضي أن يكون كذلك [٥] ، ويكون هذا التركيب الجليل مشتملاً على هذه القاعدة النحوية إجمالاً .

---

١ – ينظر المفصل ١٠٤ ، ١٠٥ ، شرح قطر الندى ١٦٧ .

٢ – قوله (والظرف ... مؤخر) ساقط من ج .

٣ – الزمخشري في المفصل ١ / ٤٠٦ ، العكبرى في اللباب ٢٢٨ ، ابن هشام في شرح قطر الندى ١ / ١٦٦ وغيرهم .

٤ – أي : قول التفتازاني : (وما النبي كاذباً) .

٥ – السياق يقتضي أن تكون (لا) مشبهة بليس لأنها معطوفة على (ما) المشبهة بليس ولكن المعنى يحتم كونها (لا) النافية للجنس لأنه ليس من جنس الرجال رجل أفضل من النبي صلى الله عليه وسلم .

واسم لا إذا ولي [1] وكان اسماً نكرة مضافاً، أو مشبهاً به ، منصوب على أنه اسمه [2] ، مثل : لا غلام رجل في الدار، ولا عشرين (٣٩ أ) درهماً لك .

وإنما بني في الأول لتضمنه حرف الجر؛ لأن قولنا : لا رجل في الدار ، جواب سؤال محقق ، أو مقدر ، كأنه قيل : هل من رجل في الدار ؟

وكان اللائق أن يطابق الجواب السؤال ، فيقال : لا من رجل في الدار ، إلا أنه لما أجرى ذكر (من) في السؤال استغنى عنه في الجواب ، فحذف ، فقيل : لا رجل في الدار ، فتضمن من ، فبني لذلك [3] .

وبني على الحركة فرقاً بين ما كان بناؤه لازماً ، وبين ما كان عارضاً ، وبني على الفتح للخفة [4] .

فإذا دخل على معرفة ، أو فصل بين الاسم وبين لا وجب الرفع والتكرير [5] ، مثل : لاَ زَيدٌ فِي الدَّارِ وَلاَ عَمْروٌ .

لأنها موضوعة لنفي النكرات فلا تعمل إلا فيها [6] . وبالتكرار يكون الجواب مطابقاً للسؤال المحقق ، أو المفروض .

---

١ – أي اتصل بـ (لا) .

٢ – ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٥٤ ، شرح قطر الندى ١٦٦ .

٣ – ينظر الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، المقتضب ٤ / ٣٥٧ .

٤ – الإنصاف ١ / ٣٦٧ ، أسرار العربية ٢٢٣ .

٥ – شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٦١ .

٦ – الأصول في النحو ١ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

وفي مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله ، خمسة أوجه [١] ، فتحهما [٢] ، ونصب الثاني [٣] ، ورفعه [٤] ، ورفعهما [٥] ، ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني [٦] .
وإذا دخلت عليها الهمزة لم تغير العمل [٧]، ومعناها الاستفهام[٨] ، والعرض[٩] والتمني [١٠] .
ونعت المبني الأول مفرداً يليه مبني [١١] (٣٩ ب) ، ومعرب رفعاً ونصباً [١٢] ، مثل : لا رجل ظريفَ ، وظريفٌ ، وظريفاً ، وإلا فالإعراب [١٣] .

---

١ – شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٦٧ ، شرح ابن عقيل ١٩٩ .

٢ – تكون (لا) الثانية عاملة عمل الأولى .

٣ – عطفاً على محل اسم (لا) وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف .

٤ – بأن يكون معطوفاً على محل (لا) واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء .

٥ – إلغاء الأولى ، والثانية إما زائدة وإما ملغاة ، وقد حصل شرط الإلغاء وهو التكرير .

٦ – إلغاء الأولى وإعمال الثانية ، قال ابن مالك :

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً : كَلاَ حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِي اجْعَلاَ

مَرْفُوعاً ، أَو مَنْصُوباً أَو مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا

٧ – المقتضب ٤ / ٣٨٢ .

٨ – ٩ – ١٠ – ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٧٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٤ وما بعدها .

١١ – أي يبنى النعت إذا ولي مبني (لا) وكان مفرداً .

١٢ – ينظر المقتضب ٤ / ٣٦٩ ، الأصول في النحو ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

١٣ – أي إذا فقد الإفراد والاتصال لا يجوز البناء . ينظر شرح ابن عقيل ٢٠٢ .

والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز [1] ، مثل : لا رجل وامرأةً و امرأةٌ ، وجاز مثل : لا أبا له ، ولا غلامي له ، تشبيهاً له بالمضاف في أصل معناه [2] ، ومن ثم لم يجز : لا أبا فيها ، لعدم مشاركته للمضاف في أصل معناه ، لعدم الاختصاص ؛ لأن في للظرفية لا للاختصاص [3] .

[**أقسام** (**لا**)]

واعلم أن (لا) يكون عاملاً ، وغير عامل ، وأصول أقسامه ثلاثة :

لا النافية ، ولا الناهية ، ولا الزائدة .

فأما **لا النافية** فثلاثة أقسام :

الأول : العاملة عمل (إنّ) وهي لا النافية للجنس وقد مضى تفصيله [4] .

الثاني : العاملة عمل (ليس) ولا تعمل أيضاً إلا في النكرة ، عند الجمهور [5] ، وأجاز ابن جنى [6] عملها في المعرفة .

---

[1] – ينظر الأصول في النحو ٢ / ٦٦ .

[2] – جاء : (لا أبا له) و (لا غلامي له) على إرادة الإضافة بأن يكونا مضافين إلى ما بعد اللام وتكون اللام مقحمة زائدة ، ويكون المنفي معرباً غير مبني . قال الخليل رحمه الله : ((هو مثل (لا أبالك) قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال (أباك) فتركه على حاله الأولى)) ، الكتاب ٢ / ٢١٠ ، المقتضب ٤ / ٣٧٤ ، اللامات ١٠٠ ، ١٠١ .

[3] – المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى (في) . ينظر شرح المفصل ٢ / ١٠٣ . وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٨١ .

[4] – ينظر صـ ١١٢ من النص المحقق .

[5] – ينظر اللباب ١ / ٢٣٨ ، شرح التسهيل ١ / ٣٥٩ ، مغنى اللبيب ٢٦٤ ، همع الهوامع ١ / ٤٥٦ .

[6] – أعتقد أن هذا الرأي لابن جنى في كتابه (الفسر) في شرح ديوان المتنبي وهو غير متوفر لدينا وهذا الرأي منسوب إليه في : الجنى الداني ٢٩٣ ، ومغني اللبيب ٢٦٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٤٥٧ . وابن جنى هو : أبو الفتح عثمان بن جنى ، نحوي شهير ، له مصنفات منها اللمع والخصائص (ت : ٣٩٢ هـ) تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ٣٣٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٣٢ .

عليه قول المتنبي [1] : < من الطويل >

فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ الْمَالُ بَاقِياً .

الثالث : غير العاملة ، ولها ثلاثة أنواع :

عاطفة ، وجوابية ، وغيرهما .

فالعاطفة يشترك مدخولها في الإعراب دون المعنى [2] ، ويعطف بها بعد الإيجاب، نحو : تضرب (٤٠ أ) زيداً لا عمراً ، وبعد الأمر ، نحو : اضرب زيداً لا عمراً . وبعد النداء ، نحو : يا زيد لا عمرٌو ، نص عليه سيبويه [3] ، وزعم ابن سعدان[4] أن العطف بلا ، على منادى ليس من كلام العرب .

ولا يعطف بها بعد نفي ولا نهي [5] ، والمعطوف بلا إما مفرد كما ذكر ، وإما جملة لها محل من الإعراب ، نحو : زيد يقوم لا يقعد [6] .

قال بعض النحويين [7] : لا يعطف بها فعل ماض على ماض لئلا يلتبس الخبر بالطلب ، فلا تقول قام زيد لا قعد عمرو.

---

١ – ديوانه ٤٤٢ ، وهو عجز بيت صدره :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الْأَذَى .

يعني إذا كدر الجود بالمن بطل الحمد عليه ولم يبق المال فيفقدان كلاهما . المتنبي : أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي الكندي الكوفي الشاعر المشهور (ت : ٣٥٤ هـ) تنظر ترجمته في : يتيمة الدهر ١ / ١٣٩ ، وفيات الأعيان ١ / ١١٠ .

٢ – يقول سيبويه : إنها تفيد رفع الشك وتأكيد العلم : ((مررت برجل لا امرأة ، أشركت بينهما لا في الباء وأحقت المرور للأول وفصلت بينهما)) . الكتاب ١ / ٤٩٥ ، ينظر المقتضب ١ / ١١ .

٣ – الكتاب ٢ / ١٨٨ .

٤ – في الأصل ابن سعد والصحيح ما أثبته ينظر الجنى الداني ٢٩٤ ، مغني اللبيب ٢٦٦ / وابن سعدان هو: أبو جعفر محمد بن سعدان ، النحوي الضرير الكوفي له الجامع والمجرد (ت : ٢٣١ هـ) تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٣ / ١٤٠ ، بغية الوعاة ١ / ١١١ .

٥ – لئلا يفسد معناها إذ هي للنفي . مغني اللبيب ٢٦٦ ، رصف المباني ٢٥٨ .

٦ – جعل ابن هشام من شروط كونها عاطفة أن يكون معطوفها مفرداً وليس جملة إذ لو جاءت بعدها جملة تكون حرف نفي لما بعده مستقل عما قبله . أوضح المسالك ٣ / ٣٨٨ وقد تعطف مضارعاً لمضارعته للاسم . شرح الرضي على الكافية .

٧ – منهم العكبري في اللباب ١ / ٤٢٦ ، والمالقي في رصف المباني ٢٥٨ ، والسيوطي في همع الهوامع ٣ / ٢١٦ ، وأجازه بعضهم لوجود القرينة اللفظية أو اللحظية وهي التي تحدد ما إذا كان المقصود خبراً أو طلباً دعائياً . ينظر الجنى الداني ٢٩٥ ، ومغني اللبيب ٢٦٧ .

وإذا وقع بعد لا جملة ليس لها محل من الإعراب لم تكن عاطفة [1] ، ولذلك يجب تكرارها ، في نحو : < لا > [2] زيدٌ قائمٌ < و > [3] لا عمرٌو قائمٌ .

والجوابية نقيضة نعم [٤] ، كقولك : لا . في جواب : هل قام زيد ؟ ، وهي نائبة مناب الجملة [٥] .

وأما النافية غير العاطفة والجوابية [٦] فإنها تدخل على الأسماء والأفعال ، فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً .

والزمخشري [٧] ومعظم المتأخرين [٨] على أنها تخلصه للاستقبال .

وقد تدخل على الماضي ، والأكثر حينئذ أن تكون مكررة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾[٩] . (٤٠ ب) وقد تكون غير مكررة كما في قوله : ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾[١٠] .

---

[١] – شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤١٦ ، همع الهوامع ٣ / ٢١٦ .

[٢] – [٣] – زيادتان يقتضيهما السياق .

[٤] – رصف المباني ٢٥٩ ، مغني اللبيب ٢٦٧ .

[٥] – أي : لا لم يقم .

[٦] – من أوجه (لا) النافية ، قوله : (وغيرهما) .

[٧] – المفصل ٤٠٦ / أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد من كبار علماء العربية ، وله فيها مؤلفات منها الكشاف ، والمفصل (ت : ٥٣٨ هـ) . تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٣ / ٢٦٥ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٧٩ .

[٨] – المالقي في رصف المباني ٢٥٨ ، ابن هشام في المغني ٢٧٠ .

[٩] – القيامة ٣٠ .

[١٠] – البلد ١١ .

وأما **الناهية** فحرف يجزم الفعل المضارع ويخلصه للاستقبال[1] ، نحو :

﴿ لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾[2]. وترد للدعاء، نحو : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [3].

وأما **لا الزائدة** فلها ثلاثة أقسام :

أن تكون من جهة اللفظ فقط [4] كقولهم : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء .

فلا في ذلك زائدة من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، وليست زائدة من جهة المعنى ، لأنها تفيد النفي [5] .

والثاني : أن تكون زائدة لتوكيد النفي ، وقد تقدم ذكره [6] .

والثالث : أن تكون زائدة ، دخولها كخروجها [7] ، وهذا مما لا يقاس عليه .

كقول الشاعر [8] : < الطويل >

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَاعْتَرَتْنِي صَبَابَةٌ   وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لاَ يَتَقَطَّعُ

---

[1] – اللمع ٢٣ ، رصف المباني ٢٦٨ ، مغني اللبيب ٢٧١ .

[2] – القصص ٦ .

[3] – البقرة ٢٨٥ .

[4] – رصف المباني ٢٧٠ ، مغني اللبيب ٢٧٠ .

[5] – أوضح المسالك ٥١٢ .

[6] – ينظر صـ ١١٣ من النص المحقق .

[7] – رصف المباني ٢٧٣ ، الجنى الداني ٣٠٢ .

[8] – بلا عزو في رصف المباني ٢٧٤ ، الجنى الداني ٣٠٢ .

[أفعل التفضيل]

قوله : (أفضل) اسم التفضيل خبره [1] ، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه : مضافاً أو بمن أو معرفاً باللام [2] .

ولا يجوز : زيد الأفضل من عمرو [3] ، ولا : زيد أفضل [4] إلا أن يعلم نحو : الله أكبر [5] .

فلا يخلو عن الجميع ، ولا يجتمع اثنان إلا نادراً ، وإنما لم يخل عن الجميع لأن وضعه (٤١ أ) لتفضيل الشيء على غيره ، ومع (من) والإضافة يذكر المفضل عليه ظاهراً ، ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهراً ، لأنه يشار باللام إلى معنى مذكور قبل ، لفظاً أو حكماً ، وإنما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان، لأن كل واحد منهما يغني عن الآخر في إفادة ذكر المفضل عليه ، فكان ذكر الآخر ، لو ذكر أحدهما ، لغواً ، ولا منع من اجتماع الإضافة و (من) التفضلية إذا لم يكن المضاف < إليه > [6] مفضلاً عليه ، كقولك : زيد أفضل البصرة من كل فاضل ، فإضافته للبصرة للتوضيح ، كما تقول : شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لأن هذه الإضافة دالة على أن صاحب أفعل ، مفضل على غيره مطلقاً ، فأغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه [7] .

---

١ – أي : خبر (لا) التي لنفي الجنس في قوله : (ولا رجل أفضل منه) .

٢ – شرح ابن عقيل ٤٢٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٨٧ وما بعدها .

٣ – لا يجوز اجتماع الإضافة ومن التفضيلية والتعريف كما في المثال . شرح ابن عقيل ٤٢٣ .

٤ – لا يجوز حذف المفضل عليه إلا إذا دل عليه شيء ينظر شرح التسهيل ٢ / ٣٨٥ ، شرح الأشموني ٢ / ٣٠١ .

٥ – يجوز أن يقال أن المحذوف هو المضاف إليه أي : أكبر كل شيء ، ويجوز أن يقال : أن (من) مع مجروره محذوف ؛ أي أكبر من كل شيء . شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٥٣ .

٦ – إضافة يقتضيها السياق .

٧ – ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٥٤ .

ويجب أن تلي (من) التفضيلية أفعل لأنها من تمام معناه ، نحو : أفضل منك ، أو أن تلي معموله [1] ، نحو : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾[2] ، وقد يفصل بينهما بلو وفعلها [3] ، نحو قولك : هي أحسن – لو أنصفت – من الشمس.

واعلم أنه يجوز استعمال أفعل ، عارياً عن هذه (٤١ ب) الثلاثة ، مجرداً عن معنى التفضيل ، مؤولاً باسم الفاعل والصفة المشبهة قياساً عند المبرد [4] ، سماعاً عند غيره [5] ، وهو الأصح ، تقول : الأفضل و الأحسن بمعنى : الفاضل والحسن ؛ قيل : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [6] ، إذ ليس شيء عليه تعالى أهون من شيء .

ويجوز إفراد المضاف إليه ، وإن كان صاحب أفعل مثنى أو مجموعاً ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[7] .

---

١ – شرح التسهيل ٢ / ٣٨٣ .

٢ – الأحزاب ٦ .

٣ – ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٥٦ ، شرح الأشموني ٢ / ٣٠٢ .

٤ – المقتضب ٤ / ٢٢٦ .

٥ – منهم ابن مالك ، وابن عقيل ، شرح التسهيل ٢ / ٣٨٨ ، شرح ابن عقيل ٤٢٦ .

٦ – الروم ٢٦ ، بمعنى هين ، التبيان ٢ / ١٠٢٩ .

٧ – البقرة ٤٠ ، وجمهور النحاة على أن أفعل التفضيل المجرد والمضاف إلى نكرة يجب فيه مطابقة المضاف إليه الموصوف ، وتقدير الآية : ولا تكونوا أول فريق كافر وذهب الفراء وتبعه ابن مالك إلى أنه إذا كان المضاف إليه مشتق جاز إفراده مع كون الأول غير مفرد ، وإلى هذا الرأي أشار الشارح ، والتقدير : أول من يكفر . معاني القرآن ١ / ٣٢ ، التبيان ١ / ٥٨ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٩١ ، شرح شذور الذهب ٥٣٥ ، همع الهوامع ٣ / ٩٦ .

قال الرضي [1] : ((فما دام معه " من " لا يطابق صاحبه تثنية وجمعاً وتأنيثاً ، بل يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكر)) انتهى .
فإن أردت التفصيل فراجعه .
وقوله : (فوجدت الإسلام حقاً) فيه من العوامل واحد ، ومن المرفوعات واحد ، ومن المنصوبات اثنان ، ومن التوابع واحد .
فالإسلام وحقاً منصوبان لكونهما مفعولي وجدت وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها .

[حرف الفاء:]

اعلم أن الفاء حرف مهمل ، خلافاً لمن قال [2] إنها تجر إذا نابت عن رب ، كقوله [3] : < من الطويل >

فمثلِكِ حُبلَىَ قَدْ طرقتُ ومرضعٍ .

ولمن ذهب[4] إلى أنها تنصب المضارع ، في أجوبة الأشياء الستة [5] :
الأول : الأمر ، (٤٢ أ) ، نحو : زرني فأكرمك .
والثاني : النهي ، كقوله تعالي : ﴿ لَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي ﴾[6] .

---

١ – شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٥٨ .

٢ – وهو المبرد إذ منع حذف حرف الجر وبقاء عمله ، ينظر المقتضب ٢ / ٣٣٦ وقد نسب هذا القول إليه في مغني اللبيب ١٧٣ .

٣ – لامرئ القيس . ديوانه ٣١ . وهو صدر بيت عجزه :

فألهيتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوَلِ

الشاهد : فمثلك ، الجر برب مضمره بعد الفاء .

٤ – الفراء معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧ ، أبو عمرو الجرمي ينظر : إعراب القرآن ١ / ٢١٤ ، الإنصاف ٢ / ٥٥٥ .

٥ – وزاد عليها ابن جنى الدعاء نحو قولك : اللهم ارزقي بعيراً فأحج عليه . سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧١ .

٦ – طه ٧٩ .

والثالث : النفي ، نحو : ما تأتينا فتحدثنا .

والرابع : الاستفهام ، نحو : أين بيتك فأزورك ؟

والخامس : التمني ، نحو : ليت لي مالا فأنفقه .

والسادس : العرض ، نحو : ألا تنزل فتصيب خيرا .

وعند الجمهور[1] كلها منصوبة بإضمار (إن) .

وأصول الفاء ثلاثة[2] : عاطفة ، وجوابية ، وزائدة .

أما العاطفة : فقد تقدم ذكرها من أنها للتعقيب[3] وأورد السيرافي[4] على قولهم إن الفاء للتعقيب قولك : دخلت البصرة فالكوفة ، لأن أحد الدخولين لم يل الآخر ، وأجاب بأنه بعد دخوله البصرة لم يشتغل بشيء غير أسباب دخول الكوفة .

والأولى أن يقال : تعقيب كل شيء بحسبه[5] ، كقوله تعالى :﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[6] أو المراد الترتيب في الذكر[7] ، كقولك : (توضأ فغسل وجهه ويديه ، ومسح برأسه وخفيه) [8].

---

[1] – ينظر : المقتضب ٢ / ٦ ، ٧ ، الإيضاح ٢٤٤ ، المقتصد ١٠٦٢ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٤٩ ، مغني اللبيب ١٧٣ .

[2] – رصف المباني ٣٧٦ وما بعدها ، مغني اللبيب ١٧٣ وما بعدها .

[3] – ينظر صـ ٦٩ من النص المحقق .

[4] – شرح الكتاب ٢ / ٣٣٠ / والسيرافي هو : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان فسر كتاب سيبويه ، تفقه بأبي حنيفة ، معتزلي المذهب (ت : ٣٦٨ هـ) تنظر ترجمته في إنباه الرواة ١ / ٣٤٨ ، بغية الوعاة ١ / ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

[5] – ينظر مغنى اللبيب ١٧٤ .

[6] – الحج ٦١ ، ومعلوم أن اخضرار الأرض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعد مدة وتراخ ، إلا أن العرف يعد هذا تعقيباً . حاشية الدسوقي ١ / ٤٤٢ .

[7] – أي : أو المراد من العطف في (دخلت البصرة فالكوفة) للترتيب وليس للتعقيب وتكون الفاء لمجرد التشريك بين المتعاطفين حكماً بحيث تحسن الواو في محل الفاء . مغني اللبيب ١٧٤ .

[8] – ترتيب ذكرى ولكنه مخالف لمعنى الترتيب في المثال السابق فهو عطف مفصل على مجمل فلا شك أن في قوله فغسل وجهه إلى آخر المعاطيف تفصيل لحقيقة الوضوء المجملة . ينظر مغني اللبيب ١٧٣ ، حاشية الدسوقي ١ / ٤٤٠ .

ومنه قوله تعالي : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ ﴾[1] .

والمعطوف بالفاء لا يخلو من أن يكون مفردا وجملة[2] والمفرد إما (٤٢ ب) صفة أو غير صفة ، فإن عطفت مفردا غير صفة لم تدل على السببية غالبا[3] .

وأما الفاء **الجوابية** فمعناها الربط وتلازمها السببية[4]، ثم إن هذه الفاء تكون جوابا لأمرين أحدهما : شرط[5] مثل (إنْ) نحو قوله تعالى : ﴿ إِن زَلَلْتُم مِّن بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَاتُ فَٱعْلَمُوٓاْ ﴾[6] ، ﴿ مَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [7] ، ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ ﴾[8] .

والثاني: مافيه معنى الشرط [9]، نحو أما، كقوله تعالى:﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[10] .

---

١ – هود ٤٥ .

٢ – رصف المباني ٣٧٦ .

٣ – مغني اللبيب ١٧٥ .

٤ – شرح قطر الندى ٣٠٣ .

٥ – شرح شذور الذهب ٤٤١ .

٦ – البقرة ٢٠٧ .

٧ – المائدة ٩٧ .

٨ – الجن ١٣ .

٩ – سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٦ .

١٠ – الضحى ١١ .

واختلف في الداخلة على إذا الفجائية، نحو : خرجت فإذا السبع ، فذهب المازني[1] ومن وافقه إلى أنها زائدة لازمة، و إليه ذهب الفارسي[2]،وذهب أبوبكر[3] إلى أنها عاطفة واختاره ابن جني[4] ، وذهب الزجاج[5] إلى أنها فاء الجزاء ، دخلت على حد دخولها في جواب الشرط .

و أما **الفاء الزائدة** وهي التي دخولها في الكلام كخروجها ، ولا يقول به سيبويه[6] بل قال به الأخفش[7] .

[**أفعال القلوب** :]

وقوله : **(وجدت)** من أفعال القلوب ، وهي أفعال الشك واليقين ، وهما من أعمال القلب فلهذا أضيفت هذه الأفعال إلى (٤٣ أ) القلوب[8]، وهي : ظننت ، وحسبت، وخلت ، وزعمت ، ورأيت ،ووجدت ، وعلمت .

---

١ – الخصائص ٣ / ٣٢٠ ، مغني اللبيب ١٨٠ ، موصل الطلاب ٩٧ .

٢ – الإيضاح ٢٥١ .

٣ – الخصائص ٣ / ٣٢٠ ، مغني اللبيب ١٨٠ ، همع الهوامع ٢ / ١٨٣ /وأبو بكر هو محمد بن على بن إسماعيل العسكري المعروف بـ (مبرمان) ، نحوي ، أخذ عن المبرد والزجاج من تصانيفه شرح كتاب سيبويه ، المجموع على العلل ، المجاري (ت : ٣٤٥ هـ) . تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٣ / ١٨٩ ، بغية الوعاة ١ / ١٧٥ .

٤ – الخصائص ٣ / ٣٢٠ ، وهذا الرأي مخالف لرأيه في سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦١ فهو فيه يوافق رأي المازني .

٥ – مغني اللبيب ١٨٠ ، موصل الطلاب ٩٧ ، همع الهوامع ٢ / ١٨٣ / والزجاج هو أبو اسحق إبراهيم بن السرى ، نحوي ولغوي ، له الأمالي والاشتقاق (ت : ٣١١ هـ) . تنظر ترجمته في : إنباه الرواة : ١ / ٤١١ ، بغية الوعاة ١ / ٤١١ ، ٤١٢ . وقد نسب كلاً من ابن جنى والرضي هذا الرأي لأبي إسحق الزيادي وقال ابن هشام في المغني : عند أبي إسحق من غير ذكر اللقب . سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٠ ، الخصائص ٣ / ٣٢٠ ، شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٧٤ .

٦ – الكتاب ١ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

٧ – معاني القرآن ١ / ١٣١ ، ١٣٢ .

٨ – أوضح المسالك ٢ / ٣١ .

وهذه الثلاثة للعلم[1]، وقد جاء ظن بمعنى علم[2] قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُوا رَبِّهِمْ ﴾[3] أي : علموا وتيقنوا ، ورأى بمعني ظن[4] ، قال الله تعالى :
﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً ﴾[5] أي : يظنونه ، ونعلمه ، فتنصب هذه الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، و إذا توسطت بينهما أو تأخرت عنهما جاز رفعهما، مثل : زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، و زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ ، ويسمى إلغاء بمعنى إبطال العمل لفظا في الفعل مع جوازه[6] ، ويجب إبطال العمل لفظا في الفعل الذي قبل الاستفهام – اسما أو حرفا – والنفي واللام ويسمى تعليقا[7] مثل : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ، وعلمت أيهم أخوك ، وعلمت ما زيد في الدار ، وعلمت لزيد قائم ومنه قوله تعالى :﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[8] ، و أما إذا كان بعد الاستفهام فلا يعلق[9] ، نحو : أيهم علمت زيدا.

---

١ – أي الأخيرة .

٢ – أسرار العربية ١٤٩ .

٣ – البقرة ٤٥ .

٤ – المقرب ١٧٨ .

٥ – المعارج ٦ ، ٧ .

٦ – الإيضاح ١٣٠ ، المفصل ٣٤٧ .

٧ – المفصل ٣٤٧ ، شرح قطر الندى ١٧٠ .

٨ – الكهف ١٢ .

٩ – لتوسط الفعل .

ومن خصائصها أيضا جواز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد[1] ، نحو : علمتني قائما .

وقد يكون (٤٣ ب)علمت بمعنى عرفت ، وظننت بمعنى اتهمت ، افتعال من الوهم، ورأيت بمعنى أبصرت ووجدت بمعنى أصبت ، فتتعدى هذه الأفعال إلى مفعول واحد؛ لاقتضاء معانيها حينئذ مفعولا واحدا[2] .

[**أفعال المدح والذم**:]

وقوله : (ونعمت الدار الجنة) فيه من العوامل اللفظية السماعية واحد ، وواحد من العامل المعنوي ، ومن المرفوعات اثنان .

فنعمت مؤنث نعم من أفعال المدح والذم ، والدار فاعلة مرفوع ، والجنة مخصوص بالمدح مرفوع .

وأفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم فمنها نعم وبئس[3] ، وشرطها[4] أن يكون الفاعل معرفاً باللام أو مضافاً إلى المعرف بها ، أو مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة ، أو بما ، مثل : ﴿ فَنِعِمَّاهِيَ ﴾ [5] .

وبعد ذلك المخصوص ، وهو مبتدأ ماقبله خبره أو خبر مبتدأ محذوف[6] ، مثل نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ .

---

١ – المفصل ٣٤٨ ، شرح الرضي على الكافية ٤ / ١٦٩ .

٢ – أسرار العربية ١٥٠ ، اللباب ٢٥١ .

٣ – المقتضب ٢ / ١٤٠ .

٤ – الإيضاح ١١٠ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٤١ .

٥ – البقرة ٢٧٠ .

٦ – المقتضب ٢ / ١٤٢ ، اللمع ١٤٠ .

وشرطه مطابقة الفاعل[١] ، ويقال : نعم رجلا زيد بإضمار الفاعل ، والأصل : نعم الرجل رجلا ، ثم ترك الأول لدلالة الثاني عليه[٢] .

و إنما يضمر فاعلها قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة لأن السامع إذا أورد (٤٤ أ) عليه مالا يعرفه تحرك لطلبه ، ووجد في نفسه داعية الاستعداد للتنبيه والبيان الذي يأتيه ، وكان ذلك بمنزلة إخلاء ذهنه للتفهيم ولا شك أن هذا أوكد وأبلغ من أن يبتدأ بالبيان .

وإنما اختص هذا الإضمار بباب نعم لأنه مدح والمدح من مواضع التفخيم ، وكذلك الذم الذي ضده وهذا الإضمار يشعر المبالغة .

و :﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾[٣] وشبهه[٤] متأول بتقدير حذف المضاف عن الذين ، أي : بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا بآياتنا ، أو بأن الذين صفة القوم .

والمخصوص محذوف ، وهو مثلهم[٥].

وقد يحذف المخصوص إذا علم مثل : ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾[٦] ، و ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾[٧] .

---

١ – الإيضاح ١١٣ ، شرح التسهيل ٣٥١ .

٢ – شرح التسهيل ٢ / ٣٤٧ . شرح ابن عقيل ٤١٦ .

٣ – الجمعة ٥ .

٤ – أي في عدم مجانسة المخصوص للفاعل .

٥ – المفصل ٣٦٤ ، التبيان ٢ / ١٢٢٢ .

٦ – ص ٤٤ ، وتتمتها ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ، أي : نعم العبد أيوب ، فحذف المخصوص لدلالة ما قبله عليه . شرح ابن عقيل ٤١٨ .

٧ – الذاريات ٤٨ ، أي : فنعم الماهدون نحن . المفصل ٣٦٣ .

وساء مثل بِئْسَ[١] ، ومنها حبذا مثل نعم[٢] ، وفاعله : ذا ، ولا يتغير [٣] ، وبعده المخصوص بالمدح ، وإعرابه كإعراب مخصوص نعم[٤] ، ويجوز أن يقع قبل المخصوص أو بعده ، تمييز ، أو حال ، على وفق مخصوصة[٥] ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاء قِرِيناً ﴾[٦] وفي المغني[٧] : هذا شاهد على أن الجملة (٤٤ ب) الفعلية التي فعلها جامد كالجملة الإسمية في الحكم .

[أوجه (قد)]

وقوله : (وقد كادت النفس تطير إليها) فيه من العوامل ثلاثة ، ومن المرفوعات اثنان ومن المجرورات واحد .و(قد) لفظ مشترك يكون اسما وحرفا[٨]، فأما **قد الاسمية** فلها معنيان ؛ الأول : يكون بمعنى حسب تقول : قدى ، بمعنى: حسبي [٩]، بالإضافة إلى ياء المتكلم، ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها .

هذا مذهب سيبويه[١٠]، وأكثر البصريين[١١] .

---

١ – شرح التسهيل ٢ / ٣٥٣ .

٢ – وفيه قال ابن مالك :

وَمِثْلُ نِعْمَ " حَبَّذَا " الْفَاعلُ " ذا "   وَإِنْ تُرِدْ ذَماً فَقُلْ : " لا حَبَّذَا "

شرح ابن عقيل ٤١٩ .

٣ – لا يتغير (ذا) بحسب المشار إليه ، بل نقول : (حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا الهندات) . المقرب ١٠٦ .

٤ – 5 – شرح المفصل ٤ / ٤٠٩ ، التبيان ١ / ٣٥٦ .

٦ – النساء ٣٨ . إعراب القرآن ١ / ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

٧ – مغني اللبيب ١٧٦ ، والاستشهاد بكلام ابن هشام هنا غير لائق لأنه غير متماشٍ مع السياق المطروح .

٨ – مغني اللبيب ١٨٥ .

٩ – حروف المعاني ١٤ .

١٠ – الكتاب ٢ / ٣٩٣ .

١١ – الأصول في النحو ٢ / ١٢٢ ، المفصل ١٧٨ .

الثاني : أن يكون اسم فعل بمعنى كفى[1] ويلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم[2] ، والياء المتصلة في موضع نصب ، وهذا القسم نقله الكوفيون[3] عن العرب.

و أما **قد الحرفية** : فحرف مختص بالفعل ، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفا ، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس[4] .

واختلفت عبارات النحويين في قد ؛ فقيل : حرف توقع وقيل : حرف تقريب .

وذكروا لـ (قد) خمسة معان[5] :

الأول : التوقع وذلك مع المضارع واضح ، نحو : قد يخرج زيد ، فقد هنا تدل على أن الخروج متوقع (٤٥ أ) منتظر ، ولذلك يستعمل في الأشياء المرتقبة قال الخليل[6] : إن قول القائل : قد فعل ؛ كلام لقوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون .

---

١ – مغني اللبيب ١٨٥ .

٢ – همع الهوامع ١ / ٢٥٥ ، ٢٥٨ .

٣ – ينظر الجنى الداني ٢٥٣ .

٤ – شرح التسهيل ٣ / ٤٢١ ، مغني اللبيب ١٨٦ .

٥ – نفسه ١٨٦ .

٦ – الكتاب ٤ / ٣٤٥ .

الثاني : التقريب ، ولا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي ، ولذلك يلزم غالبا مع الماضي إذا وقع حالا نحو : ﴿ قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ﴾[1] ، و إنما قلنا غالبا لأنه قيل عند فقده لا حاجة إلى تقديره .

وكلام الزمخشري[2] يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع ، وكذلك قال ابن مالك[3] في التسهيل .

الثالث : التقليل ، وترد للدلالة عليه مع المضارع[4] نحو : إن البخيل قد يجود ، ونازع بعضهم في إفادة قد معنى التقليل ، فقال : قد تدل على توقع الفعل ممن أسند إليه ، ومعنى التقليل لم يستفد من قد ، بل لو قيل : البخيل يجود ، فهم منه التقليل ؛ لأن الحكم على من شأنه البخل بالجود إن لم يحمل على صدور ذلك قليلا، كان آخر كلامه يدفع أوله[5] .

وقيل مع المستقبل التقليل في وقوعه أو في متعلقه فالأول (٤٥ ب) : مضى . والثاني : كقوله : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[6] والمعني : الله تعالى أعلم ، أقل معلوماته ما أنتم عليه[7] والظاهر أن قد في مثل هذا للتحقيق[8] .

---

١ – الأنعام ١٢٠ .

٢ – المفصل ٤٣٣ .

٣ – شرح التسهيل ٣ / ٤٢٣ .

٤ – نفسه ٣ / ٤٢٣ .

٥ – مغنى اللبيب ١٨٩ .

٦ – النور ٦٢ .

٧ – مغني اللبيب ١٨٩ ، موصل الطلاب ١٣٧ .

٨ – نفسه ١٣٧ .

الرابع : التكثير ، وهو معنى غريب وجعل الزمخشري[1] منه قوله تعالى : ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى السَّمَاءِ﴾[2] ، قال : أي : ربما نراه ومعناه تكثير الرؤية.

الخامس : التحقيق : وترد للدلالة عليه مع الفعلين الماضي والمضارع ، فمع الماضي ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[3] ، ومع المضارع ، نحو : قد نعلم .

والحاصل أنها تفيد مع الماضي أحد ثلاثة معان : التوقع ، والتقريب ، والتحقيق .

ومع المضارع أحد أربعة معان : التوقع ، والتقليل ، والتحقيق ، والتكثير .

قال في المغني[4] : السادس[5] : النفي .

حكي ابن سيدة[6] : قد كنت في خير فتعرفه ، بنصب تعرفه ، وهذا غريب ، وإليه أشار في التسهيل[7] بقوله : ((و ربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها)) انتهى .

---

١ – الكشاف ١ / ٢٠١ .

٢ – البقرة ١٤٣ .

٣ – المؤمنون ١ .

٤ – الرأي لابن هشام ، مغني اللبيب ١٩٠ .

٥ – لم يعد الشارح هذا المعنى من معاني (قد) وقد وافق ابن هشام في إنكاره . مغني اللبيب ١٩٠ .

٦ – المحكم (قدد ، قدقد) / وابن سيدة هو : أبو الحسن على بن أحمد وقيل ابن إسماعيل إمام في اللغة وآدابها، اشتغل في نظم الشعر من مصنفاته : المحكم المحيط الأعظم ، المخصص (ت : ٤٥٨ هـ) تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ٢٢٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٤٣ .

٧ – شرح التسهيل ٣ / ٣٥٧ .

ومحله عندي [1] على خلاف ما ذكراه [2] ، وهو أن يكون كقولك للكذوب : هو رجل صادق ؛ يعني : للاستهزاء ثم جاء النصب بعده نظرا إلى المعنى .

و إن (٤٦ أ) كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم [3] لمجيء قوله [4] : < من الوافر >

وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقراءة بعضهم [5] : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ ﴾[6] .

[أفعال المقاربة]

وقولة : (كادت) من أفعال المقاربة .

قال : ابن الحاجب [7] : ((وهي ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً ، أو أخذاً فيه)) .

---

١ – القول لابن هشام في مغني اللبيب ١٩٠ .

٢ – أي : ابن سيدة ، وابن مالك .

٣ – لاحتمال مجيء النصب من غير أن يسبق بنفي أو طلب كما في البيت ، وقد عده سيبويه من الضرورات لأنه في الواجب . الكتاب ٣ / ٣٩ .

٤ – للمغيرة بن حبناء في الخزانه ٨ / ٥٢٤ ، وفي الدرر للمغيرة بن حنين التميمي الحنظلي ٢ / ١٨ وهو عجز بيت صدره :

سَأَتْرُكُ مَنزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ .

٥ – هي قراءة عيسي بن عمر ، ينظر البحر المحيط ٦ /٢٨٠ .

٦ – الأنبياء ١٨ .

٧ – شرح الرضي علي الكافية ٤ / ٢١١ .

فالأول : عسى ، وهو غير متصرف ، تقول : عسى زيد [1] أن يقوم [2] ، وعسى أن يخرج زيد [3] ، وقد يحذف (أن) [4] .

والثاني : كاد ، تقول : كاد زيد يخرج [5] ، وقد تدخل أن [6] .

وإذا أدخل النفي على كاد فهو كالأفعال على الأصح قال في المغني [7] :

((الثامن عشر قولهم : إنّ كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات [8] . فإذا قيل : كاد يفعل ، فمعناه أنه لم يفعله ، وإذا قيل : لم يكد يفعله ، فمعناه أنه فعله . دليل الأول :

﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾[9] .

---

١ – (زيد) ساقطة من ج .

٢ – ٣ – (أن يقوم) في معنى القيام خبر عسي منصوب (مفعولها) وعسي هنا بمعني قارب وزيد اسمها مرفوع (فاعلها) ، أما في المثال الثاني لا يكون لها إلا مرفوع وهو (أن يخرج) في معنى الخروج وعسى هنا بمعنى قرب ولا تقتضي مفعولاً . ينظر المفصل ٣٥٧ ، اللباب ١ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

٤ – يجوز أن تحذف (أن) في خبر (عسى) تشبيها له بـ(كاد) ، قال هدبة بن خشرم من الوافر :

عَسَى الْهَمَ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللمع ١٤٤ ، أسرار العربية ١٢٧ .

٥ – خبر (كاد) فعل مضارع متأول باسم الفاعل . المفصل ٣٥٧ .

٦ – أي : وقد تدخل (أن) في خبر كاد تشبيهاً له بـ(عسى) . أسرار العربية ١٢٧ .

٧ – مغني اللبيب ٧٣٧ .

٨ – قال الإمام الطبري : (والعرب تجعل (لا يكاد) فيما قد فعل وفيما لم يفعل) . جامع البيان ١٣ / ١٩٥ ، ينظر اللسان (كيد).

٩ – الإسراء ٧٣ .

وقوله [1] : < من الخفيف >

كَادَتِ الْنَّفسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ .

ودليل الثاني : ﴿ وَمَاكَادُواْيَفۡعَلُونَ ﴾[2] . وقد اشتهر ذلك بينهم)) والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي ، وإثباتها إثبات [3] .

وبيانه أن معناها المقاربة ، ولا شك أن معنى كاد يفعل ؛ قارب الفعل[4] .

وأن معنى ما كاد يفعل : ما قارب الفعل [5] .

فخبرها منفي (٤٦ ب) دائماً ؛ أما إذا كانت منفية فواضح لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل .

ودليله : ﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا ﴾[6] ، ولهذا كان أبلغ من أن يقال : لم يرها ، لأن من لم ير قد يقارب الرؤية [7] .

وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله ، لا بمقاربة حصوله .

إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى : قارب الصلاة ، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة .

---

[1] – بلا عزو في مغني اللبيب ٧٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١٦٣ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٨ ، وهو صدر بيت عجزه :

مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

[2] – البقرة ٧٠ .

[3] – شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٢٣ ، مغني اللبيب ٧٣٨ .

[4] – [5] – اللسان (كيد) .

[6] – النور ٣٩ .

[7] – قال المبرد : (لم يرها ولم يكد أي لم يدن من رؤيتها) المقتضب ٣ / ٧٥ ، الكشاف ٣ / ٢٤٤ .

ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد ، فإن أورد على ذلك ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[1] مع أنهم قد فعلوا إذ المراد بالفعل الذبح ، وقد قال تعالى : ﴿ فَذَبَحُوها ﴾[2] فالجواب أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر [3] ، فإنهم كانوا أولاً بُعداء من ذبحها، بدليل ما تلي علينا من نعتهم ، وتكرر سؤالهم [4] .

ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك ، توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل (٤٧ أ) وليس كذلك ، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر ، كما فهم في الآية من قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوها ﴾[5] انتهى [6] .

وقوله : (فعسى الله أن يدخلني فيها) فيه من العوامل أربعة ، ومن المرفوعات اثنان ، ومن المنصوبات ثلاثة ، ومن المجرورات واحد .

اعلم أن بعض أحوال الفاء مر ذكره [7] .

---

[1] – [2] – البقرة ٧٠ .

[3] – الجامع لأحكام القرآن ١ / ٤٥٥ .

[4] – قال الإمام الطبري في تفسير الآية : (أي قاربوا أن يدعوا ذبحها ويتركوا فرض الله عليهم في ذلك) جامع البيان ١ / ٣٥٤ .

[5] – البقرة ٧٠ .

[6] – أي كلام ابن هشام ، مغني اللبيب ٧٣٨ .

[7] – صـ ١٢٢ من النص المحقق .

وعسى يرد للرجاء والإشفاق [1] ، وقد اجتمعا في قوله تعال : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ ﴾[2] ، واختلف في كونه فعلاً أو حرفاً [3] فذهب الجمهور إلى أنه فعل [4] ، والدليل اتصال ضمائر الرفع البارزة [5] ، نحو: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ ﴾[6] ، وعسيت .

ولحاق تاء التأنيث [7] ، نحو : عست هند أن تقوم . ولعسى أحوال :

الأول : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بأن وهذا هو الكثير [8] ، واختلف في إعرابه على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها [9] : إن عمل عسى كعمل كان .

وثانيها [10] : إن المرفوع بها فاعل ، وأن والفعل في موضع النصب على المفعولية، متضمن معنى قارب .

---

[1] – همع الهوامع ١ / ٤٦٨ .

[2] – البقرة ٢١٤ .

[3] – ذهب ابن السراج والسيرافي إلى أنها حرف ، الأصول ١ / ٢٣٠ ، ٢٥٩ ، شرح الكتاب ٣ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ وعند ابن منظور حرف اللسان (عسا) .

[4] – ينظر : المقتضب ٣ / ٦٨ ، اللمع ١٤٤ ، المفصل ٣٥٧ ، اللباب ١ / ١٩١ .

[5] – الكتاب ٣ / ١٨٠ ، اللباب ١٩١ .

[6] – محمد ٢٣ .

[7] – الكتاب ٣ / ١٨٠ ، اللباب ١ / ١٩١ .

[8] – المقتضب ٣ / ٧٠ .

[9] – نفسه ٣ / ٧٠ ، أوضح المسالك ١ / ٣٠٢ .

[10] – المقتضب ٣ / ٧٠ ، المفصل ٣٥٧ .

وثالثها [١] : إن أن والفعل بدل اشتمال من فاعل عسى ، وهو مذهب الكوفيين [٢] (٤٧ ب) .

والثاني : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مجرداً من أن [٣] ، وهو قليل .

والثالث : أن يسند إلى أن والفعل ، فلا يحتاج إلى خبر [٤] ، ومقتضى كلام بعض النحويين أنها تكون إذ ذاك تامة ، كما تكون كان تامة .

والرابع : أن يتصل بعسى الضمير الموضوع للنصب ، نحو : عساني ، وعساك، وعساه ، كقول الشاعر [٥] : < من الوافر >

وَلِى نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إذا مَا   تُنَازِعُنِي لَعَلِّى أَوْ عَسَانِي

وكقوله [٦] : < من الرجز >

يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكا

فمذهب سيبويه[٧] أن عسى في ذلك محمول على لعل ومذهب المبرد [٨] باقية على أصلها ، ولكن انعكس الكلام فجعل المخبر عنه خبراً .

---

١ – ينظر اللباب ١ / ١٩٢ .

٢ – ينظر اللباب ١ / ١٩٢ ، مغني اللبيب ١٦٣ .

٣ – الأصول في النحو ٢ / ٢٠٧ ، شرح شذور الذهب ٣٥١ .

٤ – أوضح المسالك ١ / ٣٢٣ ، همع الهوامع ١ / ٤٧٨ . نحو ﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً ﴾ .

٥ – البيت لعمران بن حطان في شعر الخوارج ٢١ ، والكتاب ٢ / ٣٩٧ ، والخزانة ٥ / ٣٣٠ ، ٣٤٠ . الشاهد : (عساني) حيث اتصل ضمير النصب بـ(عسى) ودخلت عليها نون الوقاية .

٦ – وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٨١ . وقبله :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا

الشاهد : عساك : وضع ضمير النصب بعد (عسى) موضع ضمير الرفع تشبيهاً بـ(لعل) لأنها في معناه .

٧ – الكتاب ٢ / ٣٩٧ .

٨ – المقتضب ٣ / ٧٢ .

ومذهب الأخفش [1] أيضاً باقية على أصلها ، ولكن الضمير المنصوب الذي هو الياء وأخواتها نائب مناب المرفوع ، وأن والفعل كما كان .

ومذهب السيرافي [2] أن عسى في قولهم عساك وعساني حرف عامل عمل[3] لعل، والاشتراك في الفعلية والحرفية في لفظ واحد ليس ببدع كما في نحو: عدا[4].

وقوله : (أن يدخلني) خبر عسى على القول الأول [5] كما عرفت .

[أنْ المفتوحة الهمزة]

واعلم أنّ أَنْ المفتوحة (٤٨ أ) الهمزة الساكنة النون لفظ مشترك يكون اسماً وحرفاً [6] ، والاسم على وجهين :

الوجه الأول : ضمير المتكلم في قول البعض : أَنْ فعلت بسكون النون ، والأكثرون على فتحها وصلاً وعلى الإتيان بالألف وقفاً [7] .

والثاني : ضمير المخاطب في قولك : أنتَ ، أنتِ ، أنتما ، وأنتم ، وأنتن ، هو أن والتاء حرف خطاب على قول الجمهور [8] .

وأما أن الحرفية فذكر لها بعض النحويين عشرة أقسام :

---

١ – ينظر المفصل ١٧٧ ، مغنى اللبيب ١٦٤ ، همع الهوامع ١ / ٤٨٢ .

٢ – شرح الكتاب ٣٨٨ .

٣ – كلمة (عمل) ساقطة من ج .

٤ – وكذلك خلا عند الجميع تعمل عمل حرف الجر و الفعل الجامد ، أوضح المسالك ٢ / ٢٨٧ .

٥ – أي أن يكون خبرها فعلا مضارعاً مقروناً بأن .

٦ – مغني اللبيب ٢٤ .

٧ – أي : أنا فعلتُ .

٨ – منهم : ابن السراج وابن جنى وابن هشام . الأصول في النحو ٢ / ١٠٥ ، الخصائص ٢ / ١٨٩ ، مغني اللبيب ٢٤ .

الأول : المصدرية [1] ، وتقع الجملة معها مبتدأ [2] ، نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[3] ، ﴿ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[4] ، وتوصل بالفعل المتصرف ، نحو : أعجبني أن فعلت ، ويعجبني أن تفعل ، وأمرته بأن افعل ، قيل : ويضعف وصلها بالأمر [5] ، فأن المصدرية من إحدى نواصب الفعل المضارع ، بل هي أم الباب [6] فتعمل ظاهرة ومضمرة ، كما عرفت .

الثاني : المخففة من الثقيلة ، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر ، كأصلها [7] ، إلا أن اسمها منوى ضمير الشأن عند الأكثر [8] .

وقد قدر سيبويه [9] ، في قوله تعالى : ﴿ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾[10] أنك يا إبراهيم قد صدقت (٤٨ ب) وخبر أن المخففة إما جملة إسمية ، نحو :

---

١ – رصف المباني ١١١ .

٢ – وهي مع الجملة التي بعدها في موضع المصدر مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضاً ، على حسب العامل الداخل عليها . رصف المباني ١١ .

٣ – البقرة ١٨٣ .

٤ – النساء ٢٥ .

٥ – ينظر مغني اللبيب ٢٦ ، همع الهوامع ١ / ٣١٤ .

٦ – رصف المباني ١١٢ ، همع الهوامع ٢ / ٣٦٠ .

٧ – الإنصاف ١ / ١٩٦ ، همع الهوامع ١ / ٥١٣ .

٨ – منهم المبرد وابن السراج وابن عصفور والمالقى ، المقتضب ٢ / ٣٢ ، الأصول في النحو ٢ / ٢٠٨ ، المقرب ١٧٠ ، رصف المباني ١١٤ .

٩ – الكتاب ٣ / ١٨٧ .

١٠ – الصافات ١٠٥ ، قد يعود الضمير إلى حاضر أو غائب معلوم .

﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[1] ، وإما جملة فعلية مفصولة [2] بقد، نحو: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [3]، أو حرف تنفيس نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [4] ، أو حرف نفي نحو : ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾ [5]، أولو ، نحو : ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا ﴾ [6]، ما لم يكن الفعل غير متصرف، أو دعاءً فلا يحتاج إلى فاصل [7]، نحو ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [8]، ونحو : ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ [9] وقل عدم الفصل مع غيرها [10]، وعند الكوفيين [11] أنها لا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمر.

---

[1] – يونس ١٠ .

[2] – قال ابن جنى : إن السين وسوف وقد ولا أعواض للتخفيف من الحرف المحذوف . وقال المالقى : (وبالتخفيف زال الاختصاص بالأسماء لفظاً) . سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٨٢ ، رصف المباني ١١٦ .

[3] – المائدة ١١٥ .

[4] – [5] – المزمل ٢٠ .

[6] – سبأ ١٤ .

[7] – شرح قطر الندى ١٥٤ ، همع الهوامع ١ / ٥١٥ .

[8] – النجم ٣٨ .

[9] – النور ٩ .

[10] – ك قراءة مجاهد (لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) بالرفع البقرة ٢٣١ ينظر شرح التسهيل ١ / ٤٢٤ ، البحر المحيط ٢ / ٢٢٣ .

[11] – ينظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٧ ومنازل الحروف ٤٦ ، واللباب ١ / ٢٢٢ ، والجنى الداني ٨٧ .

والثالث : المفسرة ، وهي التي يحسن في موضعها (أي) [1] وعلامتها أن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون لفظه عند الأكثر [2] ، نحو : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾ [3] ، وإذا ولي مضارع معه (لا) ، نحو : أشرت إليه أن لا يفعل، جاز رفعه ، وجزمه ، ونصبه [4] .

هذا وعند الكوفيين [5] أنَّ (أَنْ) المفسرة المصدرية .

الرابع : أن الزائدة، وتطرد زيادتها بعد لما[6]، نحو: ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ [7] وبين القسم ولو [8] كقوله [9]: < من الوافر >

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُراً وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ (٤٩ أ) وَلاَ العَتِيْق ِ

والزائدة قسم مستقل ليست من المخففة على الأكثر ، فلذلك لو سمي بها أعربت كـ(يد) ، وصغرت : أُنَيٌّ لا أُنَيْنٌ [10].

---

١ – ينظر الكتاب ٣ / ١٨٦ ، الأصول في النحو ١ / ٢٢٧ ، منازل الحروف ٤٦ .

٢ – منهم الزمخشري والعبكري والأزهري . ينظر المفصل ٤٢٨ ، التبيان ١ / ٤٧٦ وموصل الطلاب ١٢١ .

٣ – المؤمنون ٢٧ .

٤ – الرفع على تقدير (لا) نافية والجزم على النهي ، والنصب على (أن) الناصبة للفعل و (لا) زائدة . ينظر المقتضب ٢ / ٣٢ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٨١ ، منازل الحروف ٤٦ ، همع الهوامع ٢ / ٤٠٩ .

٥ – معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٩ ، ينظر الجنى الداني ٨٨ .

٦ – حروف المعاني ٥٩ ، منازل الحروف ٤٧ .

٧ – يوسف ٩٦ .

٨ – المقتضب ١ / ٤٩ ، رصف المباني ١١٦ .

٩ – بلا عزو في الإنصاف ١ / ٢٠٠ ، ورصف المباني ١١٦ ، ومغني اللبيب ٣١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١١١ ، وهو في رصف المباني برواية :

وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْقَمينِ

١٠ – ينظر شرح الكتاب ٤ / ١٩٥ .

الخامس : أن تكون نافية[1] بمعنى (لا) حكاه ابن مالك [2] عن بعض النحويين[3] ، وحكاه ابن السيد [4] في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ ﴾ [5] أي : لا يؤتى أحد [6] .

السادس : أن تكون بمعنى (لئلا) ، جعل بعضهم [7] من ذلك قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [8] ، أي : لئلا تضلوا ، ومذهب البصريين [9] على حذف مضاف ، أي : كراهة أن تضلوا ، وذهب قوم[10] إلى أنه على حذف لا .

السابع : أن تكون بمعنى (إذ) مع الماضي [11] ، وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءهُمْ ﴾ [12] ، قيل : ومع المضارع أيضاً ، كقوله تعالى :

---

[1] – شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٧ .

[2] – شرح التسهيل ١ / ٤١٥ ، ٤١٦ .

[3] – منهم الفراء ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٠ ، شرح التسهيل ١ / ٤١٦ .

[4] – في الأصول (ابن سيدة) والصحيح ما أثبتناه . ينظر إصلاح الخلل ٣٣٢ .

[5] – آل عمران ٧٢ .

[6] – التبيان ١ / ٢٧١ .

[7] – منهم الفراء – معاني القرآن ١ / ٢٩٧ .

[8] – النساء ١٧٥ .

[9] – الكشاف ١ / ٥٩٩ ، التبيان ١ / ٤١٤ .

[10] – منهم النحاس . ينظر إعراب القرآن ١ / ٣٨٧ .

[11] – إصلاح الخلل ٣٣١ .

[12] – ق ٢ .

﴿ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ [١] ، أي : إذ آمنتم [٢] .

الثامن : أن تكون بمعنى أن المخففة من الثقيلة [٣] تقول : أن كان زيد لعالما، بمعنى : أنه كان زيد لعالما .

التاسع : أن تكون جازمة [٤] ، وحكى اللحياني [٥] أنها لغة بني صَبَّاح من بني ضبة [٦] .

العاشر : أن تكون شرطية تفيد المجازاة [٧] ، ذهب إلى ذلك الكوفيين [٨] في نحو: أما أنت منطلقاً (٤٩ ب) انطلقت [٩] . وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾ [١٠] ولذلك دخلت الفاء ، ومنع ذلك البصريون [١١] ، وتأولوا على أنها المصدرية [١٢] .

---

١ – الممتحنة ١ .

٢ – ينظر مغني اللبيب ٣٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤١٠ .

٣ – هذا تكرير للقسم الثاني من أقسام (أنْ) .

٤ – مغني اللبيب ٢٧ ، همع الهوامع ٢ / ٣٦٣ .

٥ – مغني اللبيب ٢٧ / واللحياني هو على بن حازم وقيل بن المبارك اللحياني ، لغوي ، عاصر الفراء من آثاره كتاب النوادر . كان حياً قبل ٢٠٧ هـ . تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ٢٥٥ وبغية الوعاة ٢ / ١٨٥ .

٦ – تل بنى صباح قرية جامعة بينها وبين بغداد عشرة أميال ، وديار بني ضبة بالبصرة ، وبني ضبة أخوال الفرزدق وفيهم شعراء كثر . معجم ما استعجم ١٣١٩ ، معجم البلدان (صبح).

٧ – شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٧ .

٨ – معاني القرآن للفراء ١ / ١٨٤ .

٩ – قد تقدم في خبر كان صـ ١٠٩ .

١٠ – البقرة ٢٨١ .

١١ – الكشاف ١ / ٣٢٦ ، التبيان ١ / ٢٢٩ .

١٢ – نفسه ١ / ٢٢٩ .

قال ابن الحاجب [١] : حروف الشرط : إن ، ولو ، وأما لها صدر الكلام ، فإن للاستقبال ، وإن دخل على الماضي و (لو) عكسه ، ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً [٢] .

[نون الوقاية]

وقولة : (يدخلني) الياء فيه ضمير منصوب متصل والنون : نون الوقاية ، وجه التسمية أنه يقي آخر ما اتصل به عن الكسر [٣] ، ويلحق قبل ياء المتكلم المنصوبة بواحد من ثلاثة :

أحدها : الفعل [٤] متصرفاً كان – نحو : أكرمني – أو جامداً ، نحو : عساني ، وقاموا ما خلاني ، وما عداني وحاشاني ، إن قدرت فعلاً [٥] .

وأما قوله [٦] : < من الرجز >

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِى

فضرورة [٧] .

---

١ – شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٥٠ .

٢ – ربما جاء الشارح بكلام ابن الحاجب هنا لتوضيح أنَّ (أنْ) لا يجوز أن تكون شرطية .

٣ – اللباب ١ / ٤٨٣ .

٤ – المفصل ١٧٧ .

٥ – سبق وأن عرفنا أنها ترد للفعلية والحرفية .

٦ – لرؤبة بن العجاج ، ديوانه ١٧٥ ، وقبله :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيَد الطَّيْسِ

الطيس : المراد العدد الكثير ، وقيل معناه كل ما على الأرض ، وقيل إنه أراد الرمل .

٧ – مغني اللبيب ١٨٥ .

ونحو : ﴿ تَأْمُرُونِّي ﴾ [1] ، تأمرونني ، يجوز فيه الإدغام والفك ، والنطق بنون واحدة .

وقد قرئ بهن في السبعة[2]، وعلى الأخيرة[3] النون باقية ، قيل : نون الرفع[4] ، وقيل : نون الوقاية[5] ، وهو أصح .

الثاني : اسم الفعل[6] ، نحو : درا كني ، وتراكنى ، وعليكنى بمعنى : أدركني ، واتركني ، و أكرمني .

الثالث : الحرف[7] ، نحو : إنَّنِي ، وهي (٥٠ أ) جائزة الحذف[8] مع إن ، وأن ، ولكن ، و كأن ، وغالبة الحذف[9] مع لعل ، وقليلته مع ليت[10] .

ويلحق أيضا قبل الياء المخفوضة بمن وعن إلا في الضرورة[11] وقبل المضاف

---

١ – ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ ، الزمر ٦١ .

٢ – السبعة في القراءات ٥٦٣ .

٣ – أي النطق بنون واحدة .

٤ – ٥ – ينظر التبيان ١ / ٥١٣ .

٦ – مغني اللبيب ٣٨٠ .

٧ – أسرار العربية ١٤٣ .

٨ – شرح المفصل ٢ /٥١٣ .

٩ – الإنصاف ١ / ٢٢٦ ، أوضح المسالك ١ /١١٢ .

١٠ – شرح المفصل ٢ / ٣٤٨ .

١١ – جاء عن بعض العرب : (مني)، و(عني) بحذف نون الوقاية . أنشد بعضهم:

أيَهَّا السَّائِلُ عَنهْمُ وعَنِي   لَسْتُ مِن قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِني .

شرح المفصل ٢ / ٣٥٠ . ، أوضح المسالك ١ / ١١٨ .

إليها لدن[1] ، أو قد ، أو قط ، إلا في قليل من الكلام[2] ، وقد يلحق في غير ذلك شذوذا[3] .

وأما قوله :(فكم مرة تلحق فدونك فيه النحو ومن يمعن فيه نظره لم ينكرعليه خبره) ففيه من العوامل اللفظية السماعية ستة ، ومن القياسية خمسة، ومن المعنوية واحد ، ومن المرفوعات خمسة ، ومن المنصوبات ثلاثة ، ومن المجرورات خمسة .

[كم الخبرية والاستفهامية :]

اعلم أن كم على وجهين[4] : خبرية كثير ، واستفهامية بمعنى أي عدد .

ويشتركان في خمسة أمور[5] : الاسمية والإبهام ، والافتقار إلى التمييز، والبناء ، ولزوم التصدير .

ويفترقان في خمسة أمور :[6]

أحدهما : أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية.

---

١ – كقوله تعالي : ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْراً ﴾ الكهف ٧٥ .

٢ – وقد سبق الحديث عن (قد) أنها تلحقها نون الوقاية صـ ١٢٨ من النص المحقق قال حميد الأرقط :

قَدْنيِ مِن نَصْرِ الْخَبِيبَيْنِ قَدِي

بثبوتها وحذفها ، وقط مثل قد إذ تأتي بمعني اسم فعل . ينظر : الأصول في النحو ٢ / ١٢٢ ، المفصل ١٧٨ ، اللسان : (خبب و قدد) .

٣ – كقولهم : (بجلني) بمعني حسبي. مغني اللبيب ٣٨٠ .

٤ – ينظر اللباب ١ / ٣١٤ .

٥ – مغني اللبيب ٢٠٠ .

٦ – نفسه ٢٠١ .

الثاني : أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنه مخبر ، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر.

الثالث : أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة ، بخلاف (٥٠ ب) المبدل من الاستفهامية ، يقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون ، وفي الاستفهامية : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟

الرابع : أن تمييز كم الخبرية مفرد أو مجموع[١] ، تقول : كم عبد ملكت ، وكم عبيد ملكت .

قال[٢] : < من المديد >

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَادُوا

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردا[٣] ، خلافا للكوفيين[٤] .

الخامس : أن تمييز الخبرية واجب الخفض[٥] ، وتمييز الاستفهامية منصوب[٦] ، ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء[٧]، والزجاج[٨] ، وابن السراج[٩]، بل يشترط أن تجر

---

١ – همع الهوامع ٢ / ٣٥٢ .

٢ – بلا عزو في الجمل في النحو ١٢٥ ، ومغني اللبيب ٢٠١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٥١١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٣٣ . وهو في الجمل برواية :

وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَارَا

٣ – المقتضب ٣ / ٦٥ .

٤ – مغني اللبيب ٢٠٢ ، همع الهوامع ٢ / ٣٥٠ .

٥ – الإيضاح ١٨٤ .

٦ – الجمل في النحو ١٢٥ .

٧ – معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٩ . والفراء هو : أبو زكريا يحي بن زياد ، من أئمة الكوفيين في النحو ، له معاني القرآن (ت : ٢٠٧ هـ) تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٤ / ٧ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

٨ – شبه الاستفهامية بالخبرية . ينظر إصلاح الخلل ٢٠١ .

٩ – يجوز جرها بحرف جر وهذا مذهب الخليل وسيبويه . الأصول ١ / ٣١٥ . وابن السراج هو : أبو بكر محمد بن السرى كان عالماً نحوياً أديباً وشاعراً له في النحو كتب منها الأصول والموجز والجمل (ت : ٣١٦ هـ) تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣ / ١٤٥ ، وبغية الوعاة : ١ / ١٠٩ .

كم بحرف جر ، فحينئذ يجوز في التمييز وجهان : النصب وهو الكثير ، والجر خلافا لبعضهم[١] ، وهو بمن مضمرة وجوبا[٢]، لا بالإضافة خلافا للزجاج[٣] .

والملخص : أن في جر تمييزها أقوالا : الجواز ، والمنع ، والتفصيل فإن جرت هي بحرف جر نحو : بكم درهم اشتريت ، جاز ، وإلا فلا .

وروي قول الفرزدق[٤] : < من الكامل >

كَمْ عمّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالَةٍ

بالخفض على قياس تمييز الخبرية ، وبالنصب على اللغة التميمية ، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم ، أي: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته[٥] .

وقوله : (مرة) مجرور تمييز لكم الخبرية (٥١ أ) والتنوين فيها للتمكن ، يعني : فكثيرا ما تلحن أنت في هذا التركيب ، لعدم إمعان النظر فيه[٦] .

---

١ – المقصود الجر بإضمار (من) فهم قد أجازوا الجر بالإضافة . اختيار منهم أن حروف الجر لا تضمر . منهم : الزجاج وأبوعلى الفارسي وهشام الكوفي . ينظر الإيضاح ١٨٤ ، إصلاح الخلل ٢٠٢ .

٢ – الكتاب ٢ / ١٦٢ ، المقتضب ٣ / ٦٦ .

٣ – ينظر شذور الذهب ٦٠٢ ، شرح الأشموني ٣ / ٣٣٣ .

٤ – ديوانه ٤٧١ ، وهو صدر بيت عجزه :

فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشَارِي

وهو في الديوان برواية :

كَمْ خَالَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وعمّةٍ

والفدعاء : المعوجة المفاصل . حلبت على عشاري : كانت راعية لماشيتي . وقد روي أيضاً برفع (عمة وخالة) على الابتداء ، وأوقعت كم على الزمان أي : كم يوماً عمة لك وخالة ، أو كم مرة ونحو ذلك . الأصول في النحو ١ / ٣١٩ ، اللمع ١٤٨ ، المفصل ٢٢٧ .

٥ – أوضح المسالك ٤ / ٢٧٢ .

٦ – في الأصول (إليه) والصحيح ما أثبتناه .

[**التنوين** :]

اعلم أن التنوين هو نون زائدة ساكنه تتبع حركة الآخر لغير تأكيد[1] ، وهو خمسة أنواع :

أحدهما : تنوين التمكن ، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف[2] ، إعلاما ببقائه على أصله ، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف ، نحو: زيد ، ورجل ، ورجال .

الثاني : تنوين التنكير ، وهو اللاحق ببعض الأسماء المبنية ، فرقا بين معرفتها ونكرتها ، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع[3] كصه ، ومه ، وإيه ، وفي المختوم بويه بقياس[4] ، نحو : جاءني سيبويه وسيبويهٌ آخر ، وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكن ، لا تنوين تنكير ، كما توهم، ولهذا لو سميت به رجلا فقد بقي ، بكونه تنوين تمكن[5] .

الثالث : تنوين العوض ، وهو الذي يلحق الاسم عوضا عن الياء[6] ، نحو : جوار ، و إما عن المضاف[7] إليه نحو : يومئذ ، أي : يوم إذ كان كذا ، فلما حذف المضاف إليه وهو : كان كذا عوض التنوين عن المضاف (٥١ ب) إليه .

---

١ – مغني اللبيب ٣٧٥ .

٢ – رصف المباني ٣٤٤ .

٣ – سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٩٤ .

٤ – رصف المباني ٣٤٤ .

٥ – سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٩٥ .

٦ – رصف المباني ٣٥١ ، مغني اللبيب ٣٧٦ .

٧ – رصف المباني ٣٤٦ ، مغني اللبيب ٣٧٧ .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم ، ولا يوجد إلا في جمع المؤنث السالم[1] نحو : مسلمات ، فإن التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين ، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يمكن أن يكون أحد هذه التنوينات ؛ أما بيان أنه ليس بتنوين التمكن والتنكير؛ فلوجوده فيه علما غير منصرف نحو : مسلمات، إذا سمي به ، و أما أنه ليس بعوض عن المضاف إليه فلأن المعنى غير موافق ، و أما بيان أنه ليس بتنوين الترنم ؛ فلوجوده في غير أواخر الأبيات .

والخامس : تنوين الترنم[2]،وهو الذي يلحق أواخر الأبيات كقوله[3]:< من الرجز >

يَا أَبتا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكن .

بدلا من حرف الإطلاق ، وهو الألف ، والواو ، والياء ، وذلك في إنشاد بني تميم[4] ، وظاهر قولهم أنه تنوين محصل للترنم ، والذي صرح به سيبويه[5] أنه جيء به لقطع الترنم ، وأن الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد

---

[1] – سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٩٥ ، رصف المباني ٣٤٥ .

[2] – مغني اللبيب ٣٧٧ .

[3] – سبق الاستشهاد به صـ ١٣٧ وقد ورد : (عساكا) أبدل مكان المدة نونا .

[4] – الكتاب ٤ / ٣٢٤ ، المفصل ٤٥٥ .

[5] – الكتاب ٤ / ٣٢٤ .

الصوت فيها[1] ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها ، ولا يختص هذا التنوين بالاسم[2] ، (٥٢ أ) بدليل قوله[3] : < من الوافر >

وَقَولِي إنْ أَصَبْتُ فَقَدْ أَصَابَنْ

ويحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافا إلى علم آخر[4] نحو : جَاءَنِي زيدُ بنُ عَمْرٍو ، لشدة اتصال الموصوف بالصفة ، وحكم الابنة كحكم الابن .

وزاد الأخفش[5] والعروضيون تنوينا سادسا ، سموه الغالي ، وهو : اللاحق للقوافي المقيدة[6] ، كقول رؤبة [7] : < من الرجز >

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ .

وسمي غاليا لتجاوز حد الوزن ، ويسمي الأخفش[8] الحركة قبله غلوا ، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل .

---

١ – الكتاب ٤ / ٣٢٠ .

٢ – مغني اللبيب ٣٧٨ .

٣ – لجرير في ديوانه ٥٨ ، وهو عجز بيت صدره :

أَقِلِّي اللَّوم عَاذِلَ وَالْعِتابا

وقافيته (أصابا) ، الشاهد : أصابن ؛ على أن تنوين الترنم يلحق الفعل .

٤ – سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٨ .

٥ – ينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٠٢ ، والقوافي ٦٨ ، الكافي ١٥٩ .

٦ – المفصل ٤٥٦ .

٧ – ديوانه ١٠٤ ، وبعده :

مُشْتَبَه الأَعْلاَمِ لَمَّاع الْحَقَقْ

المعنى : قاتم : صفة لبلد ، والأعماق : أطراف المفاوز ، المخترق : مكان الاختراق . الشاهد : (المخترقن) على أن (تنوين الترنم) قد يلحق الروى المقيد فيختص باسم الغالي / ورؤبة هو : أبو الجحاف أو أبو محمد رؤبة بن عبد الله بن العجاج التميمي ، راجز من الفصحاء المشهورين أخذ عنه أعيان أهل اللغة (ت : ١٤٥ هـ) تنظر ترجمته في : سمط اللآلى ٥٦ ، الأغاني ٢٠ / ٣٥٩ .

٨ – ينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٠٢ ، والكافي ١٥٩ .

وجعله ابن يعيش[1] من نوع تنوين الترنم ، زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها، لأنها حرف أغن ، قال[2] : و إنما سمي المغني مغنيا لأنه يغن صوته ، أي : يجعل فيه غنه ، و الأصل عنده مغنن بثلاث نونات ،وأبدلت الأخيرة ياء تخفيفا .

وأنكر الزجاج[3] والسيرا في[4] ثبوت هذا التنوين البتة لأنه يكسر الوزن .

وزاد بعضهم[5] سابعا ، وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف ، كقوله[6] : < من الطويل >

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ .

وللمنادى المضموم ، كقوله[7] : (٥٢ ب) < من الوافر >

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْها .

وزاد بعضهم ثامنا ، حتى زاد بعضهم إلى العاشر كذا في المغني[8] .

---

١ – شرح المفصل ٥ / ١٥٩ / وابن يعيش هو : أبو البقاء موفق الدين يعيش بن على من كبار علماء العربية ، له شرح المفصل وشرح التصريف (ت : ٦٤٣ هـ) . تنظر ترجمته في البلغة ٢٨٩ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٥١ .

٢ – شرح المفصل ٥ / ١٥٧ .

٣ – ينظر مغني اللبيب ٣٧٨ .

٤ – شرح الكتاب ٧٥ – ٨٧ .

٥ – ابن الخباز في شرح الجزولية . ينظر مغني اللبيب ٣٧٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ٦٢١ .

٦ – لامرئ القيس في ديوانه ٣٠ . وهو صدر بيت عجزه :

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلاَتُ إِنَّكَ مُرْ جِلِي

الخدر : الهودج ، و الشاهد : تنوين (عنيزة) وهو اسم ممنوع من الصرف . للضرورة الشعرية .

٧ – للأحوص عبد الله بن محمد الأنصاري . ديوانه ١٨٣ ، وهو صدر بيت عجزه :

وَلَيسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

الشاهد : تنوين (مطر) وهو منادى مبني على الضم لضرورة الشعر .

٨ – مغني اللبيب ٣٧٩ .

وقوله : (فدونك) الفاء فيه جوابية ، والمعنى فإن تلحن وتظن أنه ليس كذلك فخذه، ولا تفارق عنه ؛ لأن فيه النحو .

[أسماء الأفعال :]

ودونك من العوامل اللفظية السماعية ، من المسماة بأسماء الأفعال ، وهو اسم لِخُذْ .

اعلم إن هذه الأسماء قد يؤتى بها لضرب من الإيجاز ، حيث يضعون الأسماء موضع الأفعال ، ويسدون بها مسدها ، ولنوع من المبالغة والتأكيد ، وهو لا يكون في لفظ الفعل ، على ما سيأتي .

فإذا قلت : رويد فإنه أقيم مقام أمهل[١] ، ويستوي فيه الواحد ، والمذكر ، والمؤنث، والاثنان ، والجمع وهذا نوع من الاختصار . ثم إن هذه الأسماء قد تكون بمعنى الأمر[٢] ، وقد تكون بمعنى الماضي[٣]، فالأول: قد يكون متعديا ؛ كرويد زيدا، وغير متعد كصه بمعنى اسكت، ومه بمعنى اكفف. ولهذا لم يُعَدُّ من هذا النوع من[٤] لم يُعَدِّ[٥] ، لأنه لا يعمل في اسم ظاهر ، ومقصوده ذكر العوامل .

---

١ – المفصل ١٩٢ .

٢ – ٣ – أوضح المسالك ٤ / ٨٢ .

٤ – أي من أسماء الأفعال . في إجراء (من) على غير العاقل .

٥ – ما كان منها في معنى ما لا يتعدى من الأفعال فهو غير متعد وما كان منها في معنى فعل متعد تعدى. الأصول في النحو ١ / ١٤١ . والشارح لم يذكر أسماء الأفعال الغير المتعدية في مقدمته لأنه يقصد ذكر العوامل .

والثاني : نحو هيهات .

وهذه الأسماء كثيرة **فمنها** : **رويد** (٥٣ أ) وهو مصدر أرود في الأصل[1] ، أي : أمهل ، إلا أنه صغر تصغير الترخيم بأن حذف منه الزوائد[2] ، ويسمى به الفعل ، وجعل هذا الحذف والتصغير دليلا على أنه خلع منه معنى المصدر وبني[3] ، كما أن فعل الأمر مبني .

و إنما استوى الواحد والاثنان والجمع فرقا بينهما وبين الفعل ، ولأنها في الأصل مصدر ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، وقد يستعمل مصدرا مضافا إلى المفعول[4] : رويد زيد ، وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر[5]، نحو : سرت سيرا رويدا ومنه : ﴿ أَمْهِلْهُمْ رُوَيداً ﴾ [6] ، وعلى الحال أيضا[7]، نحو: ساروا رويدا ، أي : مرودين ، و إذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجردا للخطاب ، ولا محل له من الإعراب مثلها في (ذلك) [8] .

---

١ – الجمل في النحو ٣٣٨ .

٢ – أرود الفعل ، إرواد المصدر ، الزوائد الهمزة وألف المد . ينظر اللباب ١ / ٤٥٨ .

٣ – (رويد) مبني على الفتح . الجمل ٣٣٨ ، منازل الحروف ٥٢ .

٤ – الجمل ٣٣٨ .

٥ – المقتضب ٣ / ٢٧٨ ، التبيان ٢ / ١٢٨٢ .

٦ – الطارق ١٦ .

٧ – حروف المعاني ٩ ، ٥١ .

٨ – المقتضب ٣ / ٢٧٧ .

– **ومنها بله** ، وهي اسم (لدع) [1] ، نحو : بله زيدا أي : دعه واتركه ، وقد يكون مصدرا فيضاف إلى المفعول[2] ، نحو : بله زيد ، أي : ترك زيد و بمعنى: اترك زيدا تركا ، وليست مشتقة من البله[3] .

وفي الجنى الداني[4] ذهب الأخفش إلى أن بله حرف جر.

– **ومنها عليك** ، وهو اسم لا لزم[5] .

ودونك ، وهو اسم **لخذ** [6] ، ودونك **(٥٣ ب)** . وفي الأصل من الظروف المضافة[7] ، وقد جعل هنا اسما للفعل، لأن الظروف تنوب مناب الأفعال ، وتغنى غناها، [8] وعلى هذا عليك [9] **.ومنها : هيهات** ، وهو اسم لبعد [10] ، نحو: هيهات الأمر أي: بعد، وقيل أصله: هيهية[11] ، فقلبت الياء ألفا، وجاز فيه الحركات الثلاث ، وقرئ بهن[12] .

---

١ – ٢ – اللباب ١ / ٤٥٩ .

٣ – البله الغفلة عن الشر وألا يحسنه . اللسان (بله) .

٤ – ٤٢٦ .

٥ – شذور الذهب ٥١٤ .

٦ – نفسه ٥١٥ .

٧ – حروف المعاني ٢٣ ، اللمع ٥٦ .

٨ – ٩ – الخصائص ١ / ٢٦٤ .

١٠ – اللباب ١ / ٤٥٧ .

١١ – الخصائص ٢ / ٢٩٧ ، اللسان (هيه) .

١٢ – قرأها أهل الحرمين وأهل الكوفة مفتوحة غير منونة إلا أبا جعفر فإنه قرأها مكسورة غير منونة وقرأ عيسى بن عمرو مكسورة منونة قال أبو جعفر ويجوز هيهاتاً ، وتقرأ بالضم شبهاً لقبل وبعد . إعراب القرآن ٣ / ١١٣ ، التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩٥٤ ، النشر ٢ / ١٤٦ .

ومنها : شتان و هو اسم لافترق[١]، نحو : شتان زيد وعمرو أي افترقا وتباينا ، وقد يزاد بعدها (ما) توكيدا[٢] ، نحو : شتان ما زيد وعمرو ، واستقبح قولهم[٣] :
شتان مابين زيد وعمر و لأن (ما) لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا، وهو يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة لأسند شتان إلى (بين) وهو اسم منصوب لازم الظرفية ، ولم يستبعده [٤] بعضهم عن القياس لكونه مبهما صالحا للواحد والكثير[٥] .

ومنها : سرعان ، وهو اسم لسرع[٦] .

وقوله : (من) – في (ومن يمعن فيه نظره ، لم ينكر عليه خبره) – شرطية .

[أوجه من :] اعلم أن : (من) يجيء على أوجه ، ففي مثل : من يطلب العلم يجده ، جاز ثلاثة أوجه ، شرطية إن جزمت الفعلين[٧]، وموصولة (٥٤ أ)، أو موصوفة إن رفعتهما[٨] .

ولا يستحسن أن تكون فيه استفهامية .

---

١ – اللباب ١ / ٤٥٧ .

٢ – المفصل ٢٠٣ ، اللباب ١ / ٤٥٧ .

٣ – المفصل ٢٠٥ ، شذور الذهب ٥١٨ .

٤ – في الأصول يستبعد والصحيح ما أثبتناه .

٥ – ينظر المفصل ٢٠٥ ، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٠٣ ، ١٠٤ .

٦ – الخصائص ٣ / ٣٩ .

٧ – ٨ – مغني اللبيب .

و(من) فيهن مبتدأ[١] ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى[٢] ، وخبر الموصولة والموصوفة الجملة الثانية[٣] ، وخبر الشرطية الأولى أو [٤] الثانية ، على خلاف في ذلك[٥] .

وقول الشاعر[٦] : < من الكامل >

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا

فيمن خفض[٧] غيرا زائدة للتأكيد عند الكسائي[٨] .

وذلك سهل على قاعدة الكوفيين[٩] في أن الأسماء تزاد .

ويجوز أن تكون في قول المصنف موصولة أو موصوفة [١٠]، أيضا ، وَالْأُولَى أَوْلَى للسياق .

---

١ – همع الهوامع ٢ / ٥٦٦ .

٢ – مغني اللبيب ٣٦٥ .

٣ – الجملة الأولى تقع صلة للموصول أو صفة للمبتدأ ، فلا يكون الخبر إلا الثانية .

٤ – في الأصول (و) والصحيح ما أثبتناه .

٥ – رسالة المباحث المرضية ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ .

٦ – نسب هذا البيت لحسان بن ثابت وكعب بن مالك وبشير بن عبد الرحمن وغيرهم ؛ فهو لحسان في ديوانه ١٩٩ ، والجمل في النحو ١١٦ ، الكتاب ٢ / ١٠١ ، مغنى اللبيب ٣٦٤ ، ولكعب بن مالك في ديوانه ٢٢١ ، وخزانه الأدب ٦ / ١١٢ ، ولبشير ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك في اللسان (منن ، كفى) وهو صدر بيت عجزه :

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

٧ – منهم سيبويه والرضي على جعل (غير) صفه لـ(من) على اعتبارها نكرة مبهمة ويروى برفع (غير) على اعتبار (من) موصولة ، وصلتها جملة اسمية تقديرها (هو غيرنا) . الكتاب ٢ / ١٠١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٥٤ .

٨ – ينظر إصلاح الخلل ٣١٢ ، مغني اللبيب ٣٦٦ .

٩ – ينظر شرح جمل الزجاجي ٣ / ٤٥ ، ٤٦ .

١٠ – قوله : (ومن يمعن فيه نظره) .

والسياق يعنى : أن من أمعن نظره و أذعن أن فيه النحو بتفتيش جزء جزء منه بحيث يحصل به الإتقان والمعرفة ، لم ينكر على هذا الطالب العارف خبره الذي أخبر به من جهة نحوه ، لأنه بعون الله تعالى يقدر بسبب تتبعه ما في هذا التركيب أن يتكلم من غير لحن حسبما يطابق الترتيب وبلطف الله تعالى يفرق السقيم من المستقيم فاللازم الواجب على الطالب أن يستقيم حاله ويطلب من الله الكريم (٥٤ ب) أن يتوجه باله التوفيق بما يعنيه والتنفير مما لا يعنيه ، ودعا كما علمه سبحانه عظم إحسانه بقوله : ﴿ اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُستَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾[١] ، ممن سلموا من الغضب ، والضلال ، فيا عالم الغيب والشهادة وأنت الكبير المتعال ، ارحمنا ، وأنعم علينا ، واستجب دعاءنا .

ربنا آتنا في الدنيا حسنة و في الآخر حسنة وقنا عذاب النار ، ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين ، واجعلنا للمتقين إماماً ، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

---

١ – الفاتحة ٥ ، ٦ .

اتفق الشروع لترتيب جميل في شرح التركيب الجليل في السبع السادس[١] من الربع الثالث[٢] من السدس الرابع[٣] ووافق تبييضه أيضا في السبع الثالث[٤] من الربع الثاني[٥] من السدس الخامس[٦] ، وكلا السدسين[٧] من النصف الثاني[٨] من العشر الخامس[٩] من العشر العاشر بعد الألف[١٠] من هجرة من له العز والشرف.

يَا طَالِباً لِشَرْحِ تَرْكِيبِ جَلِيلِ   تَأَمَّلْ واسْأَلِ اللَّهَ الأَجْرَ الْجَزِيلْ

بِحَمْدِ اللَّهِ و الصَّلاةِ عَلَى النَّبِي   كَانَ اسْمُهُ أَرَّخَهُ ترتيبَ جَمِيلْ

---

١ – يعني يوم الجمعة لأنه واحد من السبعة أيام الأسبوع سادس من الأحد .

٢ – يعني الأسبوع الثالث من الشهر .

٣ – يعني الشهر الرابع من النصف الأخير من السنة وهو شوال .

٤ – يعني يوم الثلاثاء .

٥ – يعني الأسبوع الثاني من الشهر

٦ – يعني الشهر الخامس من النصف الأخير من السنة وهو ذو القعدة .

٧ – يعني شهر شوال وذو القعدة .

٨ – يعني من السنة كما بينا .

٩ – يعني السنة الخامسة .

١٠ – يعني العشرة العاشرة بعد الألف .

توضيح : إذا قلنا بأن التاريخ يتكون من أربعة منازل الرابعة هي منزلة الألوف ، نتجاوز عنها ، ونعتبر أن منزلة الآحاد هي آحاد التاريخ ومنزلة العشرات والمئات معاً هي عشراته .

والعشر العاشر بعد الألف هو المئة وعشرها عشرة ؛ فيكون العشر الخامس من العشر العاشر مئة مطروح منها خمسة .

بإذن الله تم تبيض هذا الكتاب سنة ١٠٩٥ من هجرة الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام .

استقيت هذا التوضيح من حواشي النسختين أ ، ب . ومن فهرس مخطوطات مكتبة كوربلى ٣ / ٢٨٣ .

الفهارس

١- فهرس القرآن الكريم

(٥) المائدة

(٦) الأنعام

(٧) الأعراف

(٨) الأنفال

(٩) التوبة

(١٠) يونس

(١١) هود

٢- فهرس الحديث

٣- فهرس الأمثلة والأقوال

٤- فهرس الأشعار

٥- فهرس الأرجاز

٦- فهرس الأشطار

٧- فهرس الأعلام

(ف)

٨- فهرس القبائل

٩- فهرس الكتب

١٠- فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر – البناء الدمياطي (ت : ١١١٧ هـ) – اعتنى به : أنس بن مهرة – دار الكتب العلمية – بيروت .

٢- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان – ترتيب الأمير علاء الدين على بن بلبان الفارسي (ت : ٧٣٩ هـ) – قدم له وضبط نصه كمال يوسف الحوت – دار الكتب العلمية – بيروت .

٣- الإحكام في أصول الأحكام – الآمدي (ت : ٦٣١ هـ) – دار الكتاب العربي.

٤- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول – الشوكاني (ت : ١٢٥٠ هـ) – دار الفكر .

٥- الاستغناء في الاستثناء – القرافي (ت : ٦٨٤ هـ) – تح : د. محمد عبدالقادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .

٦- أسرار العربية – أبو البركات الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) – تح : د. فخر صالح قدارة – دار الجبل – بيروت – ط ١ – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٧- إصلاح الخلل الواقع في (الجمل) للزجّاجّي – ابن السيد البطليوسي (ت : ٥٢١ هـ) – تح : حمزة عبد الله النشريّ – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

٨- أصول السرخسي – أبو بكر السرخسي (ت : ٤٩٠ هـ) – دار المعرفة .

٩- الأصول في النحو – ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) – تح : د. عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط ٣ – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

١٠-إعراب القرآن – النحاس (ت : ٣٣٨ هـ) – تح : زهير غازي زاهي – عالم الكتب – لبنان – ط ٣ – ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م .

١١-الأعلام – خير الدين الزركلي (ت : ١٩٧٦ م) – ط ٢ .

١٢-الأغاني – أبو الفرج الأصفهاني (ت : ٣٥٦ هـ) – اعتنى به : عبدا على مهنا – دار الكتب العلمية – بيروت .

١٣-الاقتراح في علم أصول النحو – السيوطي (ت : ٩١١ هـ) – تح : د.أحمد محمد قاسم – مطبعة السعادة – القاهرة – ط ١ – ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م .

١٤-الأمالي – أبو على القالى (ت : ٣٥٦ هـ) – دار الكتب المصرية – القاهرة – ط ٣ .

١٥-أمالي ابن الحاجب – أبو عمر الحاجب (ت : ٦٤٦ هـ) – تح : د. فخر صالح سليمان قدارة – دار الجبل – بيروت – دار عمار – عمان .

١٦-إنباه الرواة على أنباه النحاة – القفطي (ت : ٦٢٤ هـ) – تح: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – ط ١ – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

١٧-الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم – يوسف بن عبد البر القرطبي (ت : ٤٦٣ هـ) – دار الكتب .

١٨-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ) – تح : محمد محي الدين عبد الحميد – دار الفكر – دمشق .

١٩-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – ابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١ هـ) – تح : محمد محي الدين عبد الحميد – دار الجيل – بيروت – ط ٥ – ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٢٠-الإيضاح – أبو على الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) – تح : د. كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – بيروت – ط ٢ – ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ .

٢١-إيضاح المكنون – إسماعيل باشا البغدادي (ت : ١٣٣٩ هـ) – اعتنى به : محمد شرف الدين ، رفعت بيلكة الكليسي .

٢٢-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع – الشوكاني (ت : ١٢٥٠ هـ) – مطبعة السعادة – القاهرة – ط ١ – ١٣٤٨ هـ .

٢٣–البرهان في أصول الفقه – أبو المعالى الجويني (ت : ٤٧٨ هـ) – دار الوفاء – المنصورة – ط ٤ – ١٤١٨ هـ .

٢٤–البحر المحيط – أبو حيان الأندلسي (ت : ٧٥٤ هـ) – تح : عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ على محمد عوض – دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠٠١م.

٢٥–بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – السيوطي (٩١١ هـ) – تح: محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٢٦–البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة – الفيروزبادي (ت ٨١٧ هـ) – تح: محمد المصري – دار سعد الدين – دمشق – ط ١ – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

٢٧–البيان والتبيين – الجاحظ (ت : ٢٥٥ هـ) – تح: عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط ٥ – ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٢٨–التبيان في إعراب القرآن – أبو البقاء العكبري (ت : ٦١٦ هـ) تح : على محمد البجاوي – منشورات عيسي البابي الحلبي .

٢٩–تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني – أحمد بن محمد بن مصطفى الفطاني – مطبعة مصطفى الحلبي – ١٩٣٩ م .

٣٠–التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) – الفخر الرازي (ت : ٦٠٦ هـ) – المطبعة البهية المصرية .

٣١–توجيه أبيات ملغزة الإعراب – الرماني (ت : ٣٨٤ هـ) – تح : د. سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية – ١٩٥٨ م .

٣٢–جامع البيان عن تأويل آي القرآن – الطبري (ت : ٣١٠ هـ) – دار الفكر.

٣٣-الجمل في النحو – الخليل الفراهيدي (ت : ١٧٥ هـ) – تح : د. فخر الدين قباوة – ط ٥ – ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .

٣٤-الجنى الداني في حروف المعاني – المرادي (ت: ٧٤٩ هـ) – تح : د. فخر الدين قباوه – أ. محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

٣٥-الجواهر المضية في طبقات الحنفية – أبو محمد القرشي (ت : ٧٧٥ هـ) – مير محمد كتب خانه .

٣٦-حاشية الدسوقي على (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام – الدسوقي (ت : ١٢٣٠ هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

٣٧-الحدود – الرماني (ت : ٣٨٨ هـ) – تح : إبراهيم السامرائي – دار الفكر – عمان .

٣٨-حروف المعاني – الزجاجي (ت : ٣٤٠ هـ) – تح : علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط ١ – ١٩٨٤ م .

٣٩-الحماسة البصرية – علي بن الحسن البصري – (ت :٦٥٩ هـ) تح : مختار الدين أحمد – عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

٤٠-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – عبد القادر البغدادي (ت : ١٠٩٣ هـ) – قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. محمد نبيل طريفي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

٤١-الخصائص – ابن جنى (ت : ٣٩٢ هـ) – تح : محمد علي النجار – عالم الكتب – بيروت .

٤٢-درة الغواص في أوهام الخواص – الحريري (ت : ٥١٦ هـ) – أعادت طبعة مكتبة المثنى – بغداد .

٤٣-الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة – ابن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢ هـ) – تح : محمد سيد جاد الحق – مكتبة الثقافة الدينية .

٤٤-الدر اللوامع على (همع الهوامع شرح جمع الجوامع) – الشنقيطي (ت : ١٣٣١ هـ) – تح : أحمد السيد سيد أحمد علي – المكتبة التوفيقية .

٤٥-ديوان امرئ القيس – تح : حنا الفاخوري – دار الجيل – بيروت .

٤٦- ديوان أبو نواس – تح : سليم خليل قهوجي – دار الجيل .

٤٧- ديوان جرير – دار صادر – بيروت .

٤٨-ديوان حسان – تح : بدر الدين حاضري ، محمد حمامي – دار الشرق العربي – بيروت .

٤٩-ديوان رؤبة بن الحجاج (مجموع أشعار العرب) – اعتنى به : وليم بن الورد البروسيّ – مكتبة المثنى – بغداد – ١٩٠٣ م .

٥٠-ديوان الفرزدق – شرح د. علي مهدي زيتون – دار الجيل – بيروت .

٥١-ديوان كعب بن مالك – تح : د. سامي مكي العاني – عالم الكتب – ط ٢ – ١٩٩٧ م .

٥٢-ديوان المتنبي – دار صادر – بيروت .

٥٣-رسالة أي المشددة – عثمان النجدي الحنبلي (ت : ١٠٩٧ هـ) – تح : د. عبد الفتاح الحموز – دار عمار – الأردن – ط ١ – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٥٤-رسالة في اسم الفاعل – أحمد بن قاسم العبادي (ت : ٩٩٤ هـ) – تح : د. محمد حسن عواد – دار الفرقان عمان – ط ١ – ١٤٠٣ هـ .

٥٥-رسالة المباحث المرضية – ابن هشام (ت : ٧٦١ هـ) – تح : د. مازن المبارك – دار ابن كثير – دمشق – بيروت – ط١ – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٩ م .

٥٦-رصف المباني في شرح حروف المعاني – المالقي (ت : ٧٠٢ هـ) تح : أحمد محمد خراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق .

٥٧-السبعة في القراءات – ابن مجاهد (ت : ٣٢٤ هـ) – تح : د. شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة – ط ٣ .

٥٨-سر صناعة الإعراب – ابن جنى (ت: ٣٩٢ هـ) – تح : د. حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ط ١ – ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٥٩-سنن النسائي – الإمام النسائي (ت : ٣٠٣ هـ) – بشرح جلال الدين السيوطي – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة .

٦٠-سير أعلام النبلاء – الحافظ الذهبي (ت : ٧٤٨ هـ) مؤسسة الرسالة .

٦١-شذرات الذهب في أخبار من ذهب – ابن العماد الحنبلي (ت : ١٠٨٩ هـ) – منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت .

٦٢-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – أبو الحسن الأشموني (ت: ٩٠٠ هـ) اعتنى به : حسن حمد – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

٦٣-شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) – ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) – تح : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

٦٤-شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ) – اعتنى به : فواز الشعار – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

٦٥-شرح الرضي على الكافية – الرضي الأستراباذي (ت : ٦٨٦ هـ) – نشره يوسف عمر – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ط ٢ – ١٩٩٦ م .

٦٦-شرح شذور الذهب – ابن هشام (ت: ٦٧١ هـ) – تح : عبد الغني الدقر – الشركة المتحدة – سوريا – ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٦٧-شرح شواهد الأشموني – العيني (ت : ٨٥٥ هـ) – مطبوع مع كتاب شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية .

٦٨-شرح شواهد المغنى – السيوطي (٩١١ هـ) – منشورات دار مكتبة لبنان – بيروت .

٦٩-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – بهاء الدين ابن عقيل (ت : ٧٦٩ هـ) تح : محمد محي الدين عبد الحميد – دار التراث – القاهرة – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .

٧٠-شرح الفصيح – ابن هشام اللخمي – (ت ٥٧٧ هـ) – تح : د . مهدي عبيد جاسم – دار عمار – عمان .

٧١-شرح قطر الندى – ابن هشام (ت : ٦٧١ هـ) تح : محمد محيي الدين عبد الحميد – القاهرة – ط ١١ – ١٣٨٣ هـ .

٧٢-شرح الكافية – ابن الحاجب – ابن جماعة (ت : ٧٣٣ هـ) – تح : د. محمد محمد داود – دار المنار – القاهرة .

٧٣-شرح كتاب سيبويه – أبو سعيد السيرافي – (ت : ٣٦٨ هـ) – تح: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .

٧٤-شرح المفصل – ابن يعيش (ت : ٦٤٣ هـ) – تح : د. إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

٧٥-شرح ابن الناظم – بدر الدين ابن مالك (ت : ٦٨٦ هـ) – تح: محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

٧٦-شعر الأحوص الأنصاري – تح : د. إبراهيم السامرائي – مكتبة الأندلس – بغداد – ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٦ م .

٧٧-شعر الخوارج – تح : د. إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت .

٧٨-الشعر والشعراء – ابن قتيبه (ت : ٢٧٦ هـ) – تح : أحمد محمد شاكر – دار المعارف – مصر – ١٩٦٦ م .

٧٩-الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية – طاش كبرى زادة (ت : ٩٦٨ هـ) – دار الكتاب العربي .

٨٠-صبح الأعشى في صناعة الإنشا – القلقشندي (ت : ٨٢١ هـ) – تح : محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت .

٨١-الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) – الجوهري (ت : ٣٩٣ هـ) – تح : أحمد عبد الغفور عطار – دار الكتاب العربي – القاهرة .

٨٢-الضوء اللامع لأعيان القرن التاسع – السخاوي (ت : ٩٠٢ هـ) – دار الجيل – بيروت – ط١ – ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .

٨٣-طبقات الشافعية – عبد الرحيم الأسنوي (ت : ٧٧٢ هـ) – تح : كمال يوسف الحوت – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٩٨٧ م .

٨٤-طبقات الشافعية – ابن قاضي شهبة (ت : ٨٥١ هـ) – عالم الكتب .

٨٥-طبقات الشافعية الكبرى – تاج الدين ابن السبكي (ت : ٧٧١ هـ) – هجر للطباعة والنشر والتوزيع .

٨٦–طبقات المفسرين – شمس الدين الداوودي (ت : ٩٤٥ هـ) – راجع نسخة لجنة من العلماء – دار الكتب العلمية – بيروت .

٨٧–العدد في اللغة – ابن سيدة (ت : ٤٥٨ هـ) – تج : عبد الله بن الحسين الناصر ، وعدنان بن محمد الظاهر – ط ١ – ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

٨٨– غاية النهاية في طبقات القراء – ابن الجزري (ت : ٨٣٣ هـ) – عني بنشره برجستراسر – مكتبة المثنى – بغداد .

٨٩–الغيث الهامع شرح (جمع الجوامع) – أبو زرعة العراقي (ت : ٨٢٦ هـ) أعده للنشر : أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب – الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة – ط ٢ – ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م .

٩٠–الفصول المفيدة في الواو المزيدة – صلاح الدين العلائي (ت : ٧٦١ هـ) تح : حسن موسى الشاعر – دار البشير – عمان – ط ١ – ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

٩١–فهرس مخطوطات كوربلي – إعداد د. رمضان ششن ، وجواد ايزكي ، وجميل آقبكار – تقديم : د. أكمل الدين إحسان أوغلي .

٩٢–القوافي – أبو القاسم الرقي (ت : ٤٥٠ هـ) – تح: د. أحمد محمد عبد الدايم – دار الثقافة العربية – ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

٩٣–الكافي في العروض والقوافي – الخطيب التبريزي (ت : ٥٠٢ هـ) تح : الحساني حسن عبد الله – مكتبة الخانجي مصر .

٩٤–الكتاب – سيبويه (ت : ١٨٠ هـ) – تح : د. إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .

٩٥-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) - اعتنى به : مصطفى حسين أحمد - دار الكتاب العربي - بيروت .

٩٦-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٩٧-اللامات - الزجاجي (ت : ٣٣٧ هـ) - تح : مازن المبارك - دار الفكر - دمشق - ط٢ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٩٨-اللباب - أبو البقاء العكبري (ت : ٦١٦ هـ) - تح : د. عبد الإله النبهان - دار الفكر - دمشق - ط١ - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٩٩-اللباب في علم الإعراب - الأسفراييني (ت : ٤٨٨ هـ) - تح : د. شوقي المعري - مكتبة لبنان - ناشرون - ط ١ - ١٩٩٦ م .

١٠٠-لسان العرب - ابن منظور (ت : ٧١١ هـ) - طبعة مراجعة بمعرفة نخبة من الأساتذة - دار الحديث - القاهرة - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .

١٠١-اللمع - ابن جنى (ت: ٣٩٢ هـ) - تح : فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت .

١٠٢-ما ينصرف وما لا ينصرف - أبو إسحق الزجاج (ت : ٣١١ هـ) - تح : د. هدى محمود قراعه - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٣ - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

١٠٣-المثل السائر - ابن الأثير (ت: ٦٣٧ هـ) - تح : محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٩٥ م .

١٠٤-مجاز القرآن - أبو عبيدة (ت : ٢١٠ هـ) - تح : د. فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٣٧٤ هـ - ١٩٦١ م .

١٠٥-المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها - ابن جنى (ت : ٣٩٢ هـ) - تح : محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١٠٦-المحكم والمحيط الأعظم- ابن سيدة (ت : ٤٥٨ هـ) تح: عبد الستار أحمد فراج- البابي الحلبي - ١٩٦٨م.

١٠٧-المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل - عبد القادر بن بدران الدمشقي (ت : ١٣٤٦ هـ) - مؤسسة الرسالة .

١٠٨-المذكر والمؤنث- أبو بكر ابن الأنباري (ت :٣٢٨ هـ) تح: محمد عبد الخالق عظيمة- لجنة إحياء التراث- القاهرة- ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

١٠٩-المسائل البصريات - أبو علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) - تح : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد - مطبعة المدني - مصر - ط١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١١٠-مسائل خلافية في النحو - أبو البقاء العكبري (ت : ٦١٦ هـ) - تح: محمد خير الحلواني - دار الشرق العربي - بيروت - ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١١١-مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت : ٢٤١ هـ) - اعتنى به : حمزة أحمد الزين - دار الحديث - القاهرة .

١١٢-المصباح في علم النحو - المطرزي (ت : ٦١٠ هـ) - تح : د. عبدالحميد السيد طلب - مكتبة الشباب - القاهرة - ط١ .

١١٣-معاني القرآن - الأخفش (ت : ٢٥١ هـ) - تح : د. هدى محمود قراعة - مطبعة المدني - مصر - ط١ - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

١١٤–معاني القرآن – الفراء (ت : ٢٠٧ هـ) – تح : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد على النجار – دار السرور .

١١٥–معجم الأدباء – ياقوت الحموي (ت : ٦٢٦ هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .

١١٦–معجم البلدان – ياقوت الحموي (ت : ٦٢٦ هـ) – دار الفكر – بيروت .

١١٧–معجم المؤلفين – عمر رضا كحالة – مطبعة الترقي – دمشق .

١١٨–معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع – أبو عبيدة الأندلسي (ت : ٤٨٧ هـ) – عالم الكتب .

١١٩–المغني الجديد في علم الصرف – د. محمد خير حلواني – دار الشرق العربي – بيروت – ط ٥ – ١٩٩٩ م .

١٢٠–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام (ت : ٧٦١ هـ) – تح : د. مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله – دار الفكر – ط ٢ – ١٩٦٩ م .

١٢١–المفصل في صنعة الإعراب – الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) – تح : د. على بوم لحم – مكتبة الهلال – بيروت – ط١ – ١٩٩٣ هـ .

١٢٢–مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم – طاش كبرى زادة (ت : ٩٦٨ هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ٣ – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م .

١٢٣–مفتاح العلوم – السكاكي (ت : ٦٢٦ هـ) – تح : د. عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

١٢٤–المقتصد في شرح الإيضاح – الجرجاني (ت : ٤٧١ هـ) – تح : د. كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة والإعلان – الجمهورية العراقية .

١٢٥–المقتضب –المبرد (ت : ٢٨٥ هـ) – تح : محمد عبد الخالق عظيمة – عالم الكتب – بيروت .

١٢٦–المقدمة (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) – ابن خلدون المغربي (ت : ٨٠٨ هـ) – ط٣ – دار الكتاب اللبناني – بيروت – ١٩٦٧ م .

١٢٧–المقرب – ابن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ) – تح : عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

١٢٨–موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب – الأزهري (ت : ٩٠٥ هـ) – تح : عبد الكريم مجاهد – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٦ م .

١٢٩–نتائج الفكر في النحو – السهيلي (ت : ٥٨١ هـ) – تح : د. محمد إبراهيم البنا – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .

١٣٠–النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة – جمال الدين الأتابكي (ت: ٨٤٧ هـ) – دار الكتب المصرية – القاهرة – ط١ – ١٣٦٨ هـ – ١٦٤٩ م .

١٣١–نهج البلاغة – وهو ماجمعه الشريف الرضي (ت : ٤٠٦ هـ) – تح : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية .

١٣٢– هدية العارفين – إسماعيل باشا البغدادي (ت : ١٣٣٩ هـ) – طبع بعناية وكالة المعارف – مطبعة استانبولي – ١٩٥١ م .

١٣٣– همع الهاومع – السيوطي (٩١١ هـ) – تح : عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – مصر .

١٣٤–وفيات الأعيان وأنباه أبناء الزمان – ابن خلكان (ت : ٦٨١ هـ) – تح : محمد محيي الدين عبد الحميد – مكتبة النهضة المصرية .

١٣٥–يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر – الثعالبي (ت : ٤٢٩ هـ) – تح : د. مفيد محمد قميحة – دار الكتب العلمية – بيروت .

المخطوطات

١- مخطوط : تحفة الغريب في الكلام على (مغني اللبيب) - محمد بن أبي بكر الدماميني (ت : ٨٢٧ هـ) – الناسخ حامد خليل – تاريخ النسخ ١٢٩٩هـ - خط مشرقي حديث – عدد أوراقها ٣٩٨ ورقة – فهرس مخطوطات مكتبة جامعة قاريونس المركزية بنغازي – إعداد : فرج ميلاد شمبش – منشورات جامعة قاريونس – ط١ .

فهرس الموضوعات

أ. فهرس الدراسة

ب. فهرس الدراسة

الفهارس ١٦٠